التقرير الدوري الأول لرصد ومتابعة مدى التقدم في تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية للأعوام (2007-2011)

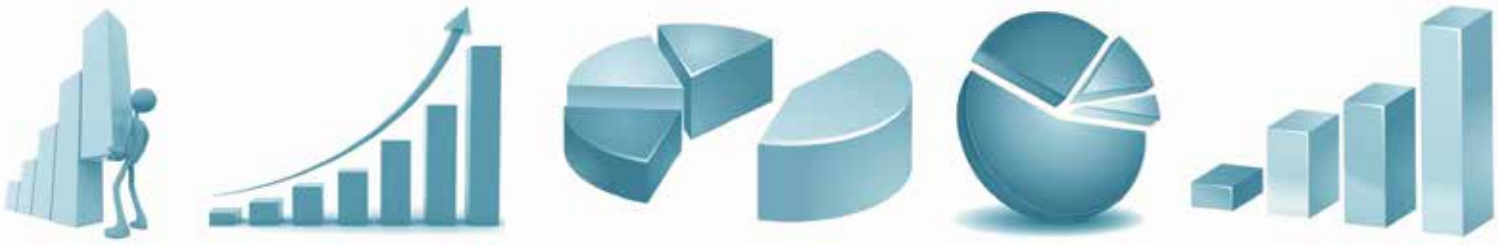

2013

التقرير الدوري الأول لرصد ومتابعة مدى التقدم في تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية للأعوام (2007-2011)

المجلس الأعلى للسكان

2013

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
فهرس المحتويات	3
فهرس الجداول	4
فهرس الأشكال البيانية	5
I. الملخص التنفيذي	6
1. المقدمة	6
2. المنهجية	7
3. أهم الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير	8
4. أهم التحديات والتوصيات	14
II. تمهيد	28
III. منهجية إعداد التقرير وعرض النتائج	31
IV. تحليل مدى التقدم في تحقيق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية والتحديات والتوصيات الرئيسية المرتبطة بها	34
1) النتيجة الأولى : الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030	34
1.1 المخرج الأول: تحقيق التحول الديموغرافي من خلال بلوغ نسبة الإعالة العمرية (الديُموغرافية) أدنى مستوى لها	35
2) النتيجة الثانية: الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً	43
2.1 المخرج الأول: بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع	49
2.2 المخرج الثاني: بيئة أعمال محفزة للاستثمار والريادة	55
2.3 المخرج الثالث : إقبال متزايد على العمل المهني والتقني	61
2.4 المخرج الرابع: إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي	64
2.5 المخرج الخامس: أرتفاع مستمر في المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية	68
3) النتيجة الثالثة: تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة	79
3.1 المخرج الأول: توسع وتنوع وتحسن مستمر في الخدمات الصحية المقدمة للمواطن	82
3.2 المخرج الثاني: التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الإجتماعية والضمان الإجتماعي	86
3.3 المخرج الثالث: بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة	91
V. التوصيات العامة:	111
VI. الملاحق:	112
1- تعريفات عامة خاصة بالمؤشرات ضمن مصفوفات الرصد والمتابعة	113
2- مصفوفة رصد ومتابعة مؤشرات قياس الأداء	119

فهرس الجداول

	المحتوى	رقم الصفحة
جدول(1)	عناصر البيئة الكلية (PESTEL)	33
جدول(2)	مؤشرات النتيجة الأولى–الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول عام 2030	35
جدول(3)	مؤشرات المخرج رقم (1.1) – تحقق التحول الديمغرافي من خلال بلوغ معدل الإعالة العُمرية أدنى مستوى لها؛ مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج	38
جدول(4)	مؤشرات النتيجة الثانية – تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً	48
جدول(5)	مؤشرات مخرج (2.1) – بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع؛ ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية	54
جدول(6)	مؤشرات المخرج (2.2) بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة	56
جدول(7)	مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم(2.2) بيئةأعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة	60
جدول(8)	مؤشرات المخرج رقم (2.3) – أقبال متزايد على العمل المهني والتقني؛ ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج	63
جدول(9)	مؤشرات المخرج رقم (2.4)– إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي؛ ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج	67
جدول(10)	مؤشرات المخرج رقم (2.5) أرتفاع مستمر ومؤثر في المشاركة الإقتصادية للمرأة الأردنية؛ ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج	70
جدول(11)	مؤشرات النتيجة رقم(3) تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة	81
جدول (12)	مؤشرات المخرج رقم (3.1)– التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن	83
جدول (13)	مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج (3.1)– التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن	85
جدول (14)	مؤشرات المخرج رقم (3.2)– التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الإجتماعي	86
جدول (15)	مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.2)– التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الإجتماعية والضمان الإجتماعي	90
جدول (16)	مؤشرات المخرج رقم (3.3)– بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة	91
جدول (17)	مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3)– بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة ٠ النقل والأشغال العامة	94
جدول (18)	مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3)– بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة ٠ الإسكان	97
جدول (19)	مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3)– بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة ٠ المياة والصرف الصحي	100

فهرس الجداول

	المحتوى	رقم الصفحة
جدول (20)	مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3)- بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة • الطاقة والثروة المعدنية	102
جدول (21)	مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3)- بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة • الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	104
جدول (22)	مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3)- بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة • البيئة	107

فهرس الأشكال البيانية

	المحتوى	رقم الصفحة
شكل (1)	الإطار المنطقي لسلسلة النتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية	30
شكل (2)	معدل الإعالة العُمرية للأعوام (2007-2011)	36
شكل (3)	معدل النشاط الإقتصادي المنقح للأعوام (2007-2011)	46
شكل (4)	نسبة المواطنيين المؤمنيين بنوع من أنواع التأمين الصحي	80
شكل (5)	نسبة المسجلين في الضمان الإجتماعي إلى إجمالي المشتغلين	80
شكل (6)	عدد محطات المعرفة (2007 2011)	104

I. الملخص التنفيذي

1. المقدمة

في ضوء إطلاق المجلس الأعلى للسكان للتقرير الأول لحالة سكان الأردن 2010 والذي تم خلال شهر تموز 2011 برعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال سفيرة النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وضمن أطر العمل بوثيقة "سياسات الفرصة السكانية" التي أطلقها المجلس الأعلى للسكان وأقرّها مجلس الوزراء بموجب كتاب رقم 25 أ/11/4/21068 بتاريخ 2009/10/15، فإنه يظهر جلياً مدى الأهمية الإستراتيجية لإدراج المكوّن السكاني (البُعد الديمغرافي) في صُلب جهود التخطيط التنموية على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية وفي مختلف القطاعات التنموية في الأردن، خاصةً وأن الفرصة السكانية المرتقبة تحمل في طيّاتها تحولاً ديموغرافياً يتضمن إنعكاسات مباشرة على الرفاه الإجتماعي للمواطن والمجتمع عندما يتوفر التخطيط والإستعداد اللازمين؛ وكذلك عند إعادة بناء الوعي الإستراتيجي تجاه الفرصة السكانية للأردن.

وفي هذا السياق فقد أعد المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة في العام (2011) خطة وطنية "لرصد ومتابعة مدى تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية" والتي أُقرت من قبل رئاسة الوزراء في شهر تشرين أول (2011). كما تم أيضاً من قبل رئاسة الوزراء إقرار تشكيل كل من (اللجنة الوطنية التوجيهية لمتابعة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية)، وذلك بهدف توجيه سير آلية عمل رصد المؤشرات في ضوء نتائج تقارير المتابعة للخطة الوطنية للفرصة السكانية، وكذلك (اللجنة الوطنية للإسقاطات السكانية) بهدف توجيه عملية التخطيط لتنفيذ الإسقاطات السكانية بما يلبي إحتياجات المؤسسات المختلفة للخروج بإسقاطات سكانية دقيقة وموثوقة ومعتمدة يمكن التخطيط والبناء عليها على المستوى الوطني.

هذا ويأتي هذا التقرير ليقدم رصداً موثقاً للتطور الذي أحرزه الأردن خلال الفترة (2007-2011) في مؤشرات أداء الخطة، مقارنةً بالقيم التقديرية المستهدفة لمؤشرات الأداء لعام 2013 بما يتماشى مع الإطار الزمني للبرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية (2011-2013) الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، من خلال إستعراض التطور في تحقيق وإستثمار النتائج الثلاث المتوخاة بحسب الخطة الوطنية للفرصة السكانية والتي تضمنت:

- الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030؛
- وتحقيق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً؛
- وتحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة.

ومن أجل تمكين الأردن من الوصول إلى الفرصة السكانية يقدم التقرير أهم التحديات والمخاطر والتوصيات الخاصة لكل من هذه النتائج الثلاث.

وقد إعتمدت منهجية إعداد هذا التقرير على النهج التشاركي مع الجهات المعنية في جمع البيانات حول القيم المحدثة للمؤشرات على مستوى النتائج والمخرجات والأهداف الإستراتيجية محل الرصد والمتابعة، وذلك بالتنسيق المستمر مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وكذلك في تحديد وتحليل أسباب اختلاف قيم المؤشرات عن تلك المستهدفة لتحقيق القيم باستخدام النماذج المعتمدة في دليل المتابعة والتقييم الخاصة بالخطة.

2. المنهجية

حرصت منهجية العمل المتبعة على تحقيق أقصى قيمة مضافة منها بحيث لا تخرج بتقرير إنشائي أو وصفي يتحدث عما هو قائم، وإنما بتقرير تحليلي يفيد في فهم الصورة الكلية، حيث مر التقرير بعدة مراحل؛ أهمها:

1) إختيار مصفوفة رصد مؤشرات الأداء المعتمدة لمتابعة مدى تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية.
2) وضع خطة متابعة ورصد مؤشرات تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية.
3) إستخدام المنهج التشاركي لجمع وتحديث البيانات التي تدخل في حساب مؤشرات الأداء، من خلال الإعتماد على ضباط الإرتباط المسميين من قبل مؤسساتهم الشريكة والمعنية بتحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية.
4) أخذ أراء المؤسسات الشريكة والمعنية بتحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية بعين الأعتبار في تحليل أسباب تغير قيم المؤشرات والتحديات التي تواجة تطور قيم هذه المؤشرات والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.
5) أخذ ملاحظات المؤسسات الشريكة والمعنية فيما يتعلق بصياغة المؤشرات ودقة دلالتها؛ وإقتراحاتهم لإضافة مؤشرات جديدة أو بديلة.
6) إدخال أبعاد البيئة الكلية (السياسية؛ والإقتصادية؛ والإجتماعية والثقافية؛ والتكنولوجية؛ والبيئية؛ والتشريعية والقانونية) لتطور قيم المؤشرات بما يعرف بنموذج (PESTEL) ضمن إطار تحليل أسباب تغير قيم المؤشرات، وتحليل التحديات والتوصيات المتعلقة بها.
7) حساب التغير في قيم المؤشرات بين عامي (2007 و 2011)، على أعتبار أن عام (2007) هو سنة الأساس[1] ومقارنتها بالقيم المستهدفة للفترة (2011-2013)؛ وإستقراء إمكانية تحققها.
8) إستندت عملية جمع البيانات إلى المصادر الرسمية المعتمدة ومشاركة ممثلي الجهات ذات العلاقة.
9) تم تزويد الجهات المعنية بمسودات التقرير لتبيان ملاحظاتها والأخذ بما هو ممكن منها.

[1] إذا لم تتوفر بيانات أو قيم لعام (2007) فأننا نعتبر العام الذي يليه هو سنة الأساس؛ فالذي يليه حتى عام 2011. المعادلة هي: (القيمة لعام 2011 - القيمة لعام 2007) مقسومة على القيمة لعام 2007 الكل مضروب بـ 100%.

3. أهم الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير

تتمثل الغاية النهائية من تحقيق الأهداف الوطنية بالآثر النهائي المرغوب وهو تحقيق رفاهية المواطن في ظل الفرصة السكانية؛ والذي يتطلب تحقيق عدد من النتائج التي يهدف إلى تحقيقها المجلس الأعلى للسكان من خلال الشراكة مع الجهات ذات العلاقة بعمل المجلس، وتتمثل هذه النتائج بمايلي:

أولاً: الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول عام 2030، وذلك لتحقيق التحول الديمغرافي من خلال بلوغ نسبة الإعالة العُمرية أدنى مستوى لها.

ثانياً: الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً من خلال: تحقيق بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع، وبيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة، وأقبال متزايد على العمل المهني والتقني والريادي والتشغيل الذاتي، والأرتفاع المستمر في مشاركة المرأة الإقتصادية.

ثالثاً: الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة؛ وذلك من خلال التوسع والتحسين المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية، وخدمات التنمية الإجتماعية والضمان الإجتماعي المقدمة للمواطن، وتحقيق بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة.

بالرغم من الأداء الايجابي لبعض المؤشرات على مستوى النتائج المختلفة، والمخرجات المرتبطة بها فإنه يمكن الإستنتاج أن إستثمار الفرصة السكانية حسب الخطة الموضوعة قد لا يحقق مستويات الأداء المتوخاة خلال الفترة الزمنية المحددة لأسباب عدة يمكن إدراجها تحت عنوان التهديدات والمخاطر كونها بمعظمها تقع خارج نطاق السيطرة المباشرة للجهات المعنية بإستثمار الفرصة السكانية، ومن الأمثلة عليها:

- التطورات السياسية الإقليمية والتي تنعكس بالهجرات القسرية إلى الأردن والضغوط الإضافية على الموارد والبنى التحتية المحدودة أصلاً.
- إستمرار الأزمة الإقتصادية عالمياً ومحلياً وتاثيرها على تدفق ونمو الإستثمارات الأجنبية والمحلية، وعلى فرص العمل المتاحة.
- يضاف لذلك الأعباء الإضافية التي تتحملها الموازنة من نقص في الإيرادات وكذلك الضغوط نتيجة زيادة الإنفاق المرتبطة بأسعار المحروقات والدعم، ونتيجة لذلك تم إختصار الإنفاق الرأسمالي الذي كان يفترض توجيهه لتحسين الخدمات التعليمية والصحية والبنى التحتية.

إن تنوع وشمولية التحديات التي تواجه الأردن في سعيه لاستثمار الفرصة السكانية يقتضي تعزيز دور اللجنة الوطنية للإسقاطات السكانية في تقديم التوصيات اللازمة حول وضع قيم مستهدفة لمؤشرات تحقيق النتائج الثلاث المرجوة للفرصة السكانية.

أما الاستنتاجات على مستوى نتائج تحقق وإستثمار الفرصة السكانية فهي كما يلي:

1. النتيجة الأولى: (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام (2030):

تم وضع عدد من المؤشرات ذات العلاقة بتحقيق النتيجة الأولى؛ إلا أنه يلاحظ أن بعض القيم المستهدفة لهذه المؤشرات لم تتحقق أو أن هناك تباطؤ في تحقيقها. حيث أن المؤشر الرئيس هو نسبة السكان في الفئة العُمرية (15-64 سنة) بقي ثابتاً تقريباً حول (59.5 %) للسنوات الخمس الأخيرة؛ بالإضافة إلى ثبات معدل الإنجاب الكلي منذ عام (2007) حول (3.8) مولود لكل امرأة في سن الإنجاب (15-49 سنة)، وهذا يعتبر من التحديات الهامة لسيناريو الفرصة السكانية والذي يفترض أن معدل الإنجاب يتراجع تدريجياً حتى يصل في عام (2030) حوالي (2.1) مولود لكل امرأة في سن الإنجاب.

وهنا يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه تحقق النتيجة الأولى بما يلي:

- ثبات معدل الإنجاب عند (3.8) مولود لكل إمرأة في سن الإنجاب.
- إستمرار النقص في الكوادر الطبية المؤهلة لتقديم خدمات الصحة والإنجابية وتنظيم الأسرة.
- ضعف دور القطاع الخاص في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- إحتمال حدوث هجرات خارجية غير متوقعة؛ تؤدي إلى تدفق للعمالة غير الأردنية؛ أو عودة العمالة الأردنية من الخارج في ظل التقلبات السياسية في بعض الدول العربية؛ وأيضاً إحتمال حدوث أزمات إقتصادية دولية.

وتشمل التحديات ذات الصلة بهذه النتيجة قضايا تتصل أساساً بالأبعاد الثقافية والإجتماعية من حيث المفاهيم السائدة حول تنظيم الأسرة والسلوكيات الصحية؛ مما يقتضي تركيزاً على البعد الإرشادي والتوعوي وتحسين خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من حيث النوعية والتغطية ورفدها بالكوادر المؤهلة؛ وأيضا بُعد مستوى التنسيق بين الجهات المختلفة وتوفير التشريعات والسياسات الضرورية خاصة ما يتعلق منها بنظام التأمين الصحي المعمول به في القطاعين العام والخاص ؛ ومدى تغطيتة لجميع الجوانب الصحية خصوصاً بما يتعلق بشموله وسائل تنظيم الأسرة وقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. إلى جانب أن معدل الانجاب الكلي لدى النساء يتأثر بمستوى تعليمهن حيث يوجد علاقة عكسية ما بين التعليم ومعدلات الإنجاب، كما وأثبتت الدراسات أن 10% زيادة في نسبة تعليم المرأة يساهم في خفض معدل الإنجاب الكلي بمقدار (0.5) مولود لكل إمرأة[2]، حيث يؤثر تعليم المرأة على إنجاب الأطفال من خلال عدة متغيرات منها العمر عند الزواج، ومن الناحية إقتصادية يعتبر نشاط المرأة الإقتصادي من المتغيرات التي تؤثر على معدلات الإنجاب، إذ يرتبط معدل الإنجاب الكلي مع مشاركة المرأة بسوق العمل بعلاقة عكسية[3]، والدراسات التي أجريت في هذا المجال أثبتت أن زيادة 1٪ في مشاركة المرأة في سوق العمل يخفض ما قيمته 0.5 % من معدل الإنجاب الكلي.

[2] Jeffery, Roger and Alaka M. Basu (1996). "Schooling as Contraception?" In Girl's Schooling, Autonomy and Fertility Change in South Asia. Sage Publications. Pp. 15 -47

[3] Soliman, O., El-Fiki. M., A Proposed Disaggregation Model of the National Target Total Fertility Rate Using Analytic Hierarchy Process: A Case Of Egypt,2012, Published RCAEM, 2012, Proceedings of 2nd Regional Conference on Applied Engineering Mathmatics, 2012.

وأيضاً من أبرز التوصيات على النتيجة الأولى؛ هو:

- التمكين الإقتصادي للمرأة وتعزيز و/أو رفع معدل المشاركة الإقتصادية للمرأة عبر العديد من الإجراءات؛ مثل: توفير برامج التدريب المهني والتعليم التقني المناسب للإناث والمرتبط بإقامة المشاريع الخاصة متوسطة وصغيرة الحجم ومتناهية الصغر (الميكروية)؛ والذي يساهم بتخفيف معدل البطالة للإناث الذي يساهم بدورة في تخفيف عبء الإعالة الإقتصادية الذي يساهم في تخفيض معدلات الفقر (في المحصلة النهائية يساهم في خفض معدل الإنجاب الكلي) وتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة من توفر الحضانات وعدد ساعات الدوام ، وتوفير المواصلات...الخ) والتي تمكنها من الجمع بين إلتزاماتها الأسرية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة والإقتصادية.
- توفير الكوادر الطبية المؤهله لتقديم خدمات الصحة الإنجابية / تنظيم الأسرة في كافة مناطق المملكة خصوصاً النائية والبعيدة جغرافياً عبر الحوافز المادية وغير المادية.
- توفير بدائل متعددة من التمويل اللازم ضمن الإمكانات المتاحة لتغطية كافة الأنشطة والبرامج المذكورة سابقاً.

2. النتيجة الثانية: (الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً):

تُعد نسبة السكان النشيطين إقتصادياً مؤشرا اقتصاديا هاماً؛ حيث يمثل حجم السكان الذين من المتوقع أن يساهموا في إنتاج السلع والخدمات ودفع عجلة النمو الإقتصادي. وتُظهر نتائج تحليل التقدم في تحقيق النتيجة الثانية والمتمثلة بمعدل النشاط الإقتصادي الخام والمنقح بأن مؤشرات الأداء بقيت ثابتة تقريباً خلال فترة الخمس سنوات (2007-2011)؛ حيث أرتفعت قيمة المؤشر للنشاط الإقتصادي الخام من (13.1 %) عام (2007) إلى (25.0 %) في عام (2011) وبذلك فهو يتجه نحو تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2013 وهي(25.7 %) الا انه عند مقارنته عالمياً، فان هذا المعدل يظل أقل من المعدلات السائدة في الدول المتقدمة والتي تتراوح ما بين (45٪-55 %) .

أما بالنسبة لمؤشر معدل النشاط الإقتصادي المنقح فقد تذبذت قيم المؤشر للأعوام (2007-2011)؛ وبقيت قيمة المؤشر المتحققة في عام (2011) دون القيمة المستهدفة لعام (2013). الأمر الذي يترتب عليه إنعاكاسات سلبية على المستويات المعيشية للأفراد والأسر خاصة في ظل إرتفاع معدل الاعالة الإقتصادية الذي يحمّل النشيطين اقتصادياً عبء إعالة عدد أكبر من الأفراد، بالإضافة إلى إعالة أنفسهم.

ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

- بالرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا الإرتفاع لم ينعكس ايجابياً على معدلات تشغيل الأردنيين وبالتالي تخفيض لمعدلات البطالة فيما بينهم، نتيجة أسباب عديده منها زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وضعف الموائمة بين مخرجات التعليم في مراحله المختلفة وبين متطلبات سوق العمل؛ ووجود النظرة الإجتماعية السلبية بإتجاه التدريب المهني والتعليم التقني؛ والعزوف عن المبادرة في قضية التشغيل الذاتي.

- كما كان هنالك إنعكاسات سلبية لأزمة الغذاء العالمي وإرتفاع أسعار النفط على قدرة سوق العمل الأردني على توفير فرص عمل لآلاف الخريجين الجدد سنوياً. وحالة عدم الاستقرار في ظل التقلبات السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط والتي قد تؤثر سلبا على المناخ الإستثماري وحجم الإستثمارات العربية والاجنبية في الاردن.

- ارتفاع نسبة العمالة الوافدة بكل المقاييس، ويعود ذلك الى أن الأردنيين لا يقبلون العمل بالأجور السائدة في الوظائف التي تشغلها العمالة الوافدة، كما أن الثقافة المجتمعية السائدة تعتبر أن بعض الأعمال لا تليق بالأردنيين وتتركز العمالة الوافدة في قطاعات الخدمات الزراعية، الخدمات الإجتماعية والشخصية، الصناعة التحويلية، تجارة الجملة والتجزئة؛ والمطاعم والفنادق، وقطاع الإنشاءات.

- إنخفاض مشاركة المرأة الإقتصادية؛ وهذا عائد لأسباب إقتصادية[4] مثل تفضيل أصحاب العمل تشغيل الذكور على الأناث (خصوصاً في القطاع الخاص) لتفادي إجازات الأمومة والولادة؛ والتكاليف المترتبة على ذلك؛ بالإضافة إلى التقاليد الإجتماعية التي ما زالت تفضل بقاء المرأة في البيت لمزاولة الأعمال المنزلية ورعاية الأبناء؛ قصر معدل الحياة العملية لها بسبب الإنسحاب المبكر من سوق العمل وإرتباط ذلك بسياسات الضمان الإجتماعي خاصة ما يتعلق بتعويضات الدفعة الواحدة التي تدفع لمن يتركن العمل.

إن تعدد الجهات المعنية بمواضيع الإستثمار والتشغيل والبطالة يتطلب جهداً وطنياً منسقاً لإستقطاب الإستثمارات الوطنية والأجنبية إلى القطاعات المولدة لفرص التشغيل، مع ما يقتضيه ذلك من تحسين نوعي لمخرجات التعليم الأكاديمي والمهني ومدى توفر برامج خاصة للأناث بحيث تلبي حاجات سوق العمل، وتوفير البيئة المؤسسية والتشريعية المحفزة لذلك، بما فيها مبادرات الريادة والتشغيل الذاتي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأن أبرز التحديات وأهمها التي تواجهها هذه النتيجة هو تدني معدلات المشاركة الإقتصادية بشكل عام (ذكور وإناث)؛ وتدنيها بين الإناث بشكل خاص.
ولمواجهة هذا التحدي نوصي بالإجراءات التالية التي ربما تساعد في التخفيف من تدني معدلات المشاركة الإقتصادية؛ وهي كما يلي:

(1). زيادة فرص العمل الجديدة التي تكون متاحة لقوة العمل الأردنية عبر تحفيز إقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (الميكروية) على أن تكون قائمة على أسس مدروسة مثل:

- مرتبطة بالتدريب المهني والتعليم التقني للمهن المراد إقامة المشاريع فيها.
- متوفرة لكافة الفئات في سن العمل؛ خصوصاً المتعطلين عن العمل (بكافة المستويات التعليمية)؛ ربات البيوت؛ والإناث المتعطلات عن العمل؛ ذوي الإعاقات الجسدية؛ والمتقاعدين الذين ما زالوا قادرين على العمل أو في فئة سن العمل.

[4] المرأة بالأرقام؛ وزارة العمل - دراسة - إعداد الدكتورة خلود عودة المراشدة (2010).

- توفير مظلة ضمان إجتماعي وضمان صحي للذين يقومون بإنشاء مشاريع حرفيه و/أو إنتاجية.
- توفير التمويل اللازم ضمن بدائل متعددة وبشروط وإجراءات مبسطة ومُيسرة؛ مثل تحفيز دور البنوك الإسلامية وصندوق الزكاة وصندوق تنمية أموال الأيتام في تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية من خلال الصيغ المتعددة المتوفرة (مرابحة؛ مشاركة؛ مصانعة؛ مُزارعة؛ قروض حسنة).

(2). إجتذاب وإستقطاب الإستثمارات (الوطنية والأجنبية) عبر تبسيط الإجراءات وتخفيف القيود وإعطاء إمتيازات معينة ومُدروسة للمشاريع الإستثمارية التي تكون في المناطق الجغرافيه البعيدة عن إقليم الوسط (في أقاليم المملكة الأخرى) والتي أيضاً توظف وتدرب العمالة الوطنية.

(3). تعزيز وزيادة البرامج التوعوية بالسبل المتاحة الموجهه للأباء والأمهات والأبناء نحو التدريب المهني والعمل المهني؛ وأهمية إقامة المشاريع الخاصة لأفراد الأسرة؛ وتعزيز وزيادة تقديم خدمات المعلومات عن تفاصيل القطاعات المدرة للدخل وكيفية البدء بها.

النتيجة الثالثة: (تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة):

تظهر المؤشرات المرتبطة بالنتيجة مستويات متفاوتة من الإنجاز خلال السنوات 2007-2011 فيما يتصل بالعناوين الرئيسية المدرجة تحتها وهي:

- **الرعاية الصحية:**

يلاحظ تطور في مستوى الخدمات الصحية المقدمة الامر الذي يعكسه مؤشر معدل العمر المتوقع عند الولادة والبالغ 73 سنة للفترة الزمنية (2007-2011)، وهو يسير نحو تحقيق القيمة المستهدفة لعام 2013 .

أما فيما يتعلق بالمشمولين بالتأمين الصحي فقد بلغت نسبتهم 87.5 % عام (2011) ويستنتج من البرامج المتوفرة حالياً ان الفئات التي لا تتمتع بالتغطية التأمينية والتي تبلغ 13 % تتركز في العاملين بالمنشآت الصغيرة لحسابهم الخاص والقطاع غير المنظم. وهنا تبرز الحاجة لتوسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل شريحة أوسع من المواطنين من جهة[5]؛ وزيادة كفاءة القطاع الصحي، خصوصاً اذا ماعلمنا ان الإنفاق على القطاع الصحي مرتفع نسبياً إذا ماقورن بالموارد المالية المتاحة[6].

[5] تجربة المملكة الأردنية الهاشمية – مبادرات عربية لدعم التدريب التقني والمهني وزيادة القابلية للتشغيل وتشجيع العمل الحر - م. محمد فيصل الشقيرات؛ مستشار وزير العمل - منظمة العمل العربية (2010).

[6] ملاحظة: علماً أن مؤسسة الضمان الإجتماعي تعكف حالياً على دراسة إمكانية تطبيق التأمين الصحي للمتقاعدين وأفراد أسرهم من كافة القطاعات الإقتصادية.

- **الضمان الإجتماعي:**

تشير مؤشرات الضمان الاجتماعي إلى ارتفاع نسبة المؤمن عليهم المشمولين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين حيث بلغت في عام 2011 بحدود 62.4 % مقابل 46.7 % لعام 2007، وقد نمت هذه النسبة بشكل ملحوظ بفضل جهود المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي الرامية إلى توسعة مظلة الضمان الإجتماعي لتشمل أكبر شريحة ممكنة من المؤسسات والمنشأت والأشخاص في معظم المحافظات. بالإضافة إلى شمول قانون الضمان الإجتماعي المؤقت رقم (7) لسنة 2010 إستحداث أنواع تأمين جديدة منها تامين التعطل عن العمل وتأمين الأمومة الا أن هذه النسبة لا زالت دون المستوى المطلوب تحقيقة في عام (2013).

- **البنية التحتية:**

أظهر التحليل تباينا في مستويات الأداء في هذه النتيجة بما يتعلق بالبنية التحتية. فقد حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تطوراً ملحوظاً ومتسارعاً في السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بمستخدمي الهواتف المتنقلة والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات. أيضاً حقق قطاع النقل والإشغال العامة تحسناً ملحوظاً؛ في حين جاء أداء مؤشرات قطاع الإسكان متذبذباً أما فيما يتعلق بمؤشرات قطاعي المياه والطاقة فإن الأردن يواجه تحديات جمة فيهما خاصة على الرغم من التطور الملحوظ في بعض المؤشرات إلا أنه في ظل التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة وأثرها على إمدادات الطاقة وأرتفاع أسعارها عالمياً، والضغوط المتزايدة على الموارد المائية المحدودة أصلاً في الأردن؛ يبقى الوضع صعباً للغايه.

وتبرز أهم التحديات التي تواجه النتيجة الثالثة التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- بدء فئة كبار السن بالزيادة.
- إستمرار الشمول بمظلة الضمان الإجتماعي (Social Security) والتأمين الصحي.
- بنية تحتية ملائمة ومناسبة للمجتمع؛ وملائمة لإستقطاب مزيداً من الإستثمارات في مجالات (الطاقة؛ النقل والمواصلات؛ الإتصالات؛ الطرق والمطارات والسكك الحديدية والنقل البحري؛ المياه؛ الصحة والتعليم (العام والعالي)؛ (الصرف الصحي؛ البيئة).

ويمكن تلخيص أهم التوصيات التي وردت بهذا الشأن بما يلي:

- توفير بدائل متعددة من التمويل اللازم ضمن الإمكانات المتاحة لإنشاء وتحديث وإدامة البنية التحتية.
- توسيع وتعزيز مظلة الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي.
- إنشاء مراكز جديدة للعناية بكبار السن؛ وتعزيز وتوسيع القائم منها.

4. أهم التحديات والتوصيات:

بشكل عام لقد ظهرت بعض التحديات والتوصيات من خلال تدارس وبحث المؤشرات التي وضعت (من قبل الجهات الرسمية الشريكة) لتحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية التي قد تتشابه من حيث الشكل ولكنها بالتأكيد تختلف من حيث المضمون عند بحث التفاصيل الجزئية لها على مستوى كل مؤسسة معنية بمؤشر ما؛ ولذا تم تقسيمها حسب نظام (PESTEL) - وهي كالتالي:

أولاً: تحديات وتوصيات النتيجة الأولى - الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام (2030):

أ – التحديات والتوصيات / السياسات:

التحديات	التوصيات
▪ عدم توفر وسائل تنظيم الأسرة في جميع المراكز الصحية الفرعية في المملكة. ▪ عدم توفر العدد الكافي من المثقفات المختصات بشؤون الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ نقص الكوادر الطبية المؤهلة خاصة من الأناث؛ وضعف المشورة المقدمة نتيجة للنقص في الكوادر؛ وضغط حجم العمل ▪ عدم أعتبار تنظيم الأسرة أولوية لدى بعض صناع القرار الأمر الذي ينعكس على حجم التمويل المقدم. ▪ عدم توفر نظام معلومات وطني شامل حول خدمات تنظيم الأسرة يؤثر في الحصول على معلومات دقيقة حول قيم المؤشرات.	▪ زيادة توفر مقدمي الخدمات من الأناث من خلال تدريب أعداد أخرى؛ والتعاقد مع القطاع الخاص في المناطق التي لا تتوفر بها طبيبات من القطاع العام، وتعيين مثقفات صحة مجتمع من قبل وزارة الصحة للمساهمة في تقديم المشورة في مجال تنظيم الأسرة. ▪ تبني سياسة إدخال وسيلتين حديثتين لتنظيم الأسرة في المراكز الصحية الفرعية في المملكة على غرار تجربة إقليم الجنوب، والتوسع والتنوع في إدخال الوسائل طويلة الأمد؛ وتوسيع الخدمات في المناطق النائية والفقيرة (توسيع الخيارات من وسائل تنظيم الأسرة). ▪ تبني سياسة إدخال مشورة تنظيم الأسرة بعد الولادة وبعد الإجهاضات في المستشفيات. ▪ إنشاء قواعد بيانات ومعلومات ودراسات شاملة تخدم صانع القرار والباحثين والمهتمين لبرنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ▪ تعزيز برامج تمكين المراة إقتصادياً وإجتماعياً وتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة من توفر الحضانات وعدد ساعات الدوام ، وتوفير المواصلات..الخ) والتي تمكنها من الجمع بين إلتزاماتها الأسرية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة.

ب – التحديات والتوصيات / الإجتماعية والثقافية:

التحديات	التوصيات
■ تدني كفاءة وفعالية مبادرات كسب التأييد والتعبئة المجتمعية ونشر الوعي المتعلقة بالمجتمع، نتيجة ضعف مستوى الإدراك خصوصاً لدى شريحة عريضة من المقبلين على الزواج والمتزوجين حول مفهوم تنظيم الأسرة؛ وتاثره بالإعتبارات الدينية والتقاليد والمفاهيم الإجتماعية. ■ ضعف ثقافة التمكين الإقتصادي للمرأة.	■ تعزيز السلوكيات الصحية والغذائية السليمة لدى جميع الفئات، مع التركيز على فئة الشباب لتبني أنماط حياة صحية؛ و الإهتمام بتثقيف الإناث حول الصحة الإنجابية لما له من إنعكاسات إيجابية على العديد من مؤشرات تحقيق الفرصة السكانية، عبر تكثيف برامج التوعية والتثقيف من خلال جميع الوسائل المتاحة خصوصاً في المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية العالية والفقيرة والنائية. ■ تفعيل برامج الزيارات المنزلية لرفع الوعي بقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ وتقديم خدمات المشورة الخاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ■ تعزيز ثقافة التمكين الإقتصادي للمرأة عبر الوسائل المتاحة من خلال البرامج التوعوية الموجهة للمجتمع.

ج – التحديات والتوصيات / التكنولوجيا والأساليب والخدمات:

التحديات	التوصيات
■ نوعية خدمات الصحة الإنجابية وجودتها وتغطيتها. ■ عدم توفر طبيبات العاملات في القطاعين العام والخاص مُدربات على تقديم خدمات تنظيم الأسرة خصوصاً في المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية العالية والفقيرة والنائية. ■ ملائمة برامج التدريب المهني والتعليم التقني للمرأة ومدى توفرها. ■ عدم توفر الخدمات المساندة لعمل المرأة.	■ تركيز الجهود الوطنية بشكل أكثر فاعلية على نوعية وجودة خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ وتوسيع الخيارات المتاحة من وسائل تنظيم الأسرة الحديثة. ■ مؤسسة البرامج التدريبية والمبادرات التوعوية الخاصة بتنظيم الأسرة ضمن برامج المؤسسات الوطنية. ■ تدريب طبيبات القطاعين العام والخاص على تقديم خدمات المشورة وخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية خاصة للعاملات في المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية العالية والنائية والفقيرة. ■ توفير برامج تدريب مهني وتعليم تقني خاصة بالإناث. ■ توفير الخدمات المساندة لعمل المرأة؛ مثل (توفر حاضنات الأطفال؛ مرونة ساعات العمل؛ توفير المواصلات؛ ... الخ).

د – التحديات والتوصيات / البيئة العامة والمؤسسية :

التحديات	التوصيات
■ نقص وإنقطاع أحياناً في توفر بعض وسائل تنظيم الأسرة؛ نتيجة لإجراءات التزويد والإجراءات المتعلقة بالعطاءات. ■ عدم ثبات الكوادر العاملة والمدربة في مجال تنظيم الأسرة في منطقة جغرافية محددة لفترات زمنية طويلة. ■ ضعف في عمليات الإشراف والرقابة على الكوادر العاملة في مجال تنظيم الأسرة.	■ العمل على تقليص الفترة الزمنية الخاصة بإجراءات التزويد وإجراءات العطاءات. ■ العمل على إبقاء الكوادر العاملة والمدربة في مجال تنظيم الأسرة في أماكن تعيينهم؛ وتزويد الأماكن الأخرى بكوادر جديدة. ■ تفعيل عمليات الإشراف والرقابة على الكوادر العاملة في مجال تنظيم الأسرة.

هـ – التحديات والتوصيات / التشريعية والقانونية:

التحديات	التوصيات
■ عدم تفعيل التشريعات المتعلقة بدور القابلات القانونيات بتقديم خدمات تنظيم الأسرة في المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق الأقل حظاً.	■ تفعيل التشريعات ذات العلاقة بدور القابلات القانونيات في تقديم خدمات تنظيم الأسرة في المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق الأقل حظاً، وتفعيل قرار معالي وزير الصحة بإمكانية تقديم الخدمة من قبل القابلات اللواتي تم تدريبهن بشكل جيد وكفوء على تقديم الخدمة.
■ قصور نسبي في التشريعات بما فيها القوانين والتعليمات ذات العلاقة.	
■ إشتراط وجود طبيب مشرف لتقديم خدمة تركيب اللوالب من قبل القابلات في ظل عدم توفر اطباء خاصة في المناطق النائية.	■ دراسة إمكانية وضع تشريعات تسمح بتعاقد وزارة الصحة مع طبيبات القطاع الخاص لسد النقص في أعداد الطبيبات الأناث خاصة في المناطق النائية والفقيرة.
■ عدم وجود تشريعات داعمة للتعاقد مع القطاع الخاص في وزارة الصحة لتلقي خدمات تنظيم الاسرة في المناطق التي لا يتوفر فيها طبيبات.	■ تفعيل تطبيق التنشريعات الخاصة بتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة ومنها على سبيل المثال توفير الحضانات في أماكن العمل.
■ ارتفاع حالات الزواج بين الإناث دون سن الثامنة عشر.	■ تفعيل تطبيق قانون الحد الأدنى لسن الزواج للإناث.

و - التحديات والتوصيات / الإقتصادية والمالية:

التحديات	التوصيات
■ محدودية موازنة وزارة الصحة مما يؤثر على مخصصات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.	■ البحث الدائم عن مصادر تمويل متعددة لدعم برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة خاصة فيما يتعلق بشراء وسائل تنظيم الأسرة وتنفيذ أنشطة برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
■ إرتفاع تكلفة خدمات تنظيم الأسرة في القطاع الخاص.	■ تقديم حوافز للطبيبات الأناث العاملات في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في القطاع العام لقاء العمل في المناطق النائية والصعبة.
■ إنخفاض معدل المشاركة الإقتصادية للمرأة	■ شمول خدمات وسائل تنظيم الأسرة ضمن برامج التأمين الصحي في القطاعين العام والخاص.
	■ تعزيز العمل الريادي للمرأة عبر تعزيز دور مصادر التمويل في تخفيف الإجراءات والقيود على التمويل الإستثماري للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة .

ثانيا: تحديات وتوصيات النتيجة الثانية - الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصاديا:

أ – التحديات والتوصيات / السياسات:

التحديات	التوصيات
■ ضعف الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي وبين متطلبات سوق العمل. ■ إستمرار تنفيذ برامج التعليم المهني وتوسيع مظلة المدارس المهنية والمشاغل المهنية. ■ تعاقب الحكومات وسرعة تغيرها مما يؤثر على سياسات الدولة.	إعادة هيكلة المجالس الثلاثة المعنية (مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني، مجلس التربية والتعليم، مجلس التعليم العالي) وتحديد الأدوار التنفيذية بينها؛ التي تظم تحت لوائها جميع إختصاصات وعمل الجهات المعنية بالتدريب المهني والتعليم التقني. ■ ربط سياسات التشغيل مع سياسات التدريب المهني والتعليم التقني وربطها مع إحتياجات السوق وإحتياجات الإقتصاد الوطني. ■ مراجعة التخصصات العلمية في الكليات والجامعات دورياً بما يكفل الموائمة مع إحتياجات ومتطلبات سوق العمل والإقتصاد الوطني؛ ومراجعة السياسات والبرامج المنظمة لذلك. ■ إستحداث برامج تعليمية خاصة للأناث في مجالات التعليم التقني والتدريب المهني. ■ الإستمرار بتنفيذ مشروع إقتصاد المعرفة وتركيزة على محور التعليم المهني والتعليم التقني؛ وبشكل خاص للذكور التي تقل مؤهلاتهم العلمية دون الثانوية العامة. ■ تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاعات الصناعية، وخاصة من قبل المستثمر الأجنبي عبر تخفيض الإجراءات أو حصرها في جهة واحدة؛ الأعفاء الجمركي على مدخلات الإنتاج؛ الأعفاءات الضريبية؛ تدريب الخريجين من الجامعات على الأعمال المهنية والتقنية ليكونوا مؤهلين؛ ... الخ، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتشجيع الإستثمار الوطني في مختلف الأقاليم الجغرافية (خصوصاً الشمال والجنوب)؛ وتقديم مساعدات فنية للشركات للتوسع خصوصا في المناطق غير إقليم الوسط.

التحديات	التوصيات
	■ زيادة فرص العمل الجديدة التي تكون متاحة لقوة العمل الأردنية عبر تحفيز إقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (الميكروية) على أن تكون قائمة على أسس مدروسة مثل: مرتبطة بالتدريب المهني والتعليم التقني للمهن المراد إقامة المشاريع فيها؛ متوفرة لكافة الفئات في سن العمل؛ خصوصاً المتعطلين عن العمل (بكافة المستويات التعليمية)؛ ربات البيوت؛ والإناث المتعطلات عن العمل؛ ذوي الإعاقات الجسدية؛ والمتقاعدين الذين ما زالوا قادرين على العمل أو في فئة سن العمل؛ توفير مظلة ضمان إجتماعي وضمان صحي للذين يقومون بإنشاء مشاريع حرفيه و/أو إنتاجية؛ توفير التمويل اللازم ضمن بدائل متعددة وبشروط وإجراءات مبسطة ومُيسرة؛ مثل تحفيز دور البنوك الإسلامية وصندوق الزكاة وصندوق تنمية أموال الأيتام في تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية من خلال الصيغ المتعددة المتوفرة (مرابحة؛ مشاركة؛ مصانعة؛ مُزارعة؛ قروض حسنة).

ج – التحديات والتوصيات / التكنولوجيا والأساليب والخدمات:

التحديات	التوصيات
■ ضعف نظام ومؤشرات الجودة الشاملة في مؤسسات قطاع التعليم.	■ تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم والاهتمام بنوعية وجودة التعليم في مختلف المراحل التعليمية والتدريب المهني والتقني وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "ICT".
■ عدم توفر خرائط إستثمارية وأضحة قابلة للتطبيق، ونقص المعلومات والبيانات والدراسات.	■ توسيع مظلة الشمول بالتأمينات الإجتماعية والصحية لتغطية القطاع غير المنظم.
■ نقص التأمينات الاجتماعية والصحية في القطاع غير المنظم.	■ تحديث البنية التحتية في جميع المناطق الجغرافية (طرق؛ ماء وكهرباء؛ صرف صحي؛ ...)؛ و الإسراع في أعداد الخارطة الإستثمارية لمحافظات المملكة لتحفيز الإستثمار فيها.
■ سرعة التطورات التقنية؛ وعدم القدرة على مواكبة التغيرات.	■ الدعم التقني والفني المستمر؛ وعقد الدورات التدريبية على أحدث مستجدات التقنية.
■ ضعف البيانات والمعلومات المتوفرة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	■ تنفيذ برامج تدريب وتاهيل لمالكي المشاريع الميكروية والصغيرة على كافة النواحي الادارية والمالية والتسويقية.
■ ضعف البيانات والمعلومات المتوفرة عن الأسواق المتاحة لمدخلات الإنتاج أو مخرجات الإنتاج.	■ توفير خرائط إستثمارية وأضحة وقابلة للتطبيق؛ وإجراء الدراسات؛ وتوفير البيانات اللازمة خاصة حول التطورات في الأسواق المستهدفة والتطور التكنولوجي الذي يؤثر على تنافسية المنتج والقوانين والإجراءات والمواصفات التي تؤثر على إنسياب السلع والخدمات من وإلى السوق الأردني أو الأسواق المستهدفة.
■ ضعف الخدمات المساندة لعمل المرأة.	■ توفير الخدمات المساندة لعمل المراة لتمكينها من الجمع بين الإلتزامات الأسرية ومسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة والإقتصادية.

د – التحديات والتوصيات / البيئة العامة والمؤسسية

التحديات	التوصيات
■ ضعف التنسيق والشراكات والعلاقات بين المؤسسات المنفذة للبرامج التدريبية وبين مؤسسات القطاع الخاص والشركاء من أصحاب العمل والنقابات. ■ نقص وعدم توفر الحوافز الملائمة للإنخراط في العمل المهني والتقني والتدريب المهني والتعليم التقني. ■ أثر المنظومة القانونية الخاصة بحماية البيئة على القطاع الخاص وتحفيزهم على أقامة المشاريع.	■ إدخال القطاع الخاص عبر تمثلية في لجان صياغة برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني؛ والتنسيق؛ ووضع سياسات التشغيل والتدريب المهني والتعليم التقني مع الجهات المعنية بقضايا التدريب المهني والتعليم التقني والتشغيل وتمويل المشاريع؛ من أجل إعادة التوازن في سوق العمل مما يساهم في تلبية إحتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة؛ ومن أجل تبسيط عملية التنسيق بين القطاعين العام والخاص والهيئات المعنية بقضايا التشغيل. ■ تحسين نوعية المخرجات منها عبر التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مؤسسات مقدمي خدمات التدريب المهني والتعليم التقني على أحدث الأساليب والتقنية؛ ليتم نقل هذه المعارف إلى المتدربين. ■ تقديم الحوافز والتدريب للأردنيين للإنخراط في مجالات التدريب والعمل المهني والتقني. ■ العمل على الإحلال التدريجي للعمالة المحلية مكان العمالة الوافدة؛ عبر الوسائل المتاحة؛ مثل تفعيل السياسات والبرامج المنظمة لسوق العمل؛ والبرامج الإرشادية للطلبة في مراحل التعليم الأساسي ومراحل ما بعد الثانوية في كليات المجتمع؛ وجميع الباحثين عن عمل؛ بالإضافة إلى البرامج الإرشادية لأصحاب العمل. ■ التنسيق المستمر والفعال بين القطاع العام والخاص ومقدمي خدمات التدريب المهني والتعليم التقني كنوع من أنواع الرقابة الدائمة والمشددة على البرامج المنفذة من قبل جميع الشركاء في القطاعات الإقتصادية. ■ الشفافية في التشريعات البيئية وتطبيقاتها والرسوم والكلف المفروضة من الجهات المعنية؛ والتأكيد على أهمية وضرورة الأخذ بالبُعد البيئي والإلتزام بالسياسات والأنظمة البيئية المعمول بها عند التخطيط لإقامة المشاريع الإقتصادية والإستثمارية وفي كلا القطاعين العام والخاص.

هـ – التحديات والتوصيات / التشريعية والقانونية:

التحديات	التوصيات
■ القانون الحالي لمؤسسة التدريب المهني لا يلبي الاحتياجات الفعلية.	■ تسريع الموافقة على التشريعات الخاصة بالتدريب المهني وسوق العمل الأردني الناظمة لعملها (المالي؛ والإداري؛ واللوازم).
■ عدم إستفادة غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من نظام الحوافز المتمثل بالإعفاءات الضريبية والجمركية.	■ دراسة التشريعات والإعفاءات الضريبية والجمركية ومدى ملائمتها لتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعديل عليها إن أمكن.
■ تعدد الهيئات والمؤسسات والمنظمات التي تعُنى بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.	■ مراجعة القوانين والأنظمة (المالي والإداري، واللوازم) التي تؤثر على توفر العمل المناسب خاصة للإناث، على سبيل المثال: وضع سلم يحدد أجور الأيدي العاملة حسب درجة المهارة (ماهر؛ فني؛ مهني؛ محدد المهارات).
■ تعدد التشريعات والإجراءات بخصوص المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	■ تفعيل برامج التدريب المهني والتعليم التقني خصوصاً الأناث؛ تنظيم العمالة الوافدة وتدريب العمالة الأردنية مهنياً وتقنياً لتحل محل العمالة الوافدة بموجب خطة تدريجية لهذه الغاية؛ خلال تفعيل التشريعات والأنظمة المنظمة لسوق العمل.
	■ تفعيل تطبيق التشريعات الخاصة بتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة ومنها على سبيل المثال توفير الحضانات في أماكن العمل أو الأماكن القريبة جداً منه.
	■ تفعيل وتعزيز صلاحيات الجهات التي تعنى بقضايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ وقضايا التدريب المهني والتعليم التقني عبر تحديد الأدوار لضمان عدم التداخل والتضارب في العمل وتنفيذ البرامج والمبادرات.
	■ توحيد التشريعات والإجراءات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لجميع الجهات العاملة في إنشاء وتمويل المشاريع؛ وتبسيطها قدر الإمكان، بالإضافة وضع البيانات بشكل يمنع من الإزدواجية.

و - التحديات والتوصيات / الإقتصادية والمالية:

التحديات	التوصيات
■ تركز الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات ذات الربحية العالية للمستثمرين وأهمها قطاع الخدمات. ■ إرتفاع حجم العمالة الوافدة نسبياً. ■ ضعف مصادر وآليات التمويل لدعم وتحفيز إنشاء المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة الحجم وتسويق منتجاتها. ■ الهجرة القسرية للأردن مما يؤفر أيدي عاملة رخيصة ويزيد من معدلات البطالة بين المواطنين. ■ إنخفاض معدلات الدخل المتاح خصوصاً لشريحة السكان في المناطق النائية والأشد فقراً.	■ إجتذاب وإستقطاب الإستثمارات (الوطنية والأجنبية) عبر تبسيط الإجراءات وتخفيف القيود وإعطاء إمتيازات معينة ومُدروسة للمشاريع الإستثمارية التي تكون في المناطق الجغرافيه البعيدة عن إقليم الوسط (في أقاليم المملكة الأخرى) والتي أيضاً توظف وتدرب العمالة الوطنية. ■ توفير المخصصات المالية من مصادر متعددة لتنفيذ المشاريع والبرامج التي تخدم التعليم والتدريب المهني والتقني؛ مثل صندوق المعونة الوطنية؛ صندوق الزكاة. وتعزيز توفير الدعم المالي وتسهيل الحصول على التمويل من خلال الأدوات التقليدية أو غير التقليدية وبكلف تنافسية ؛ وتعميم التجارب الناجحة على غرار تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة التي قامت بها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية؛ وصندوق التنمية والتشغيل.توفير مناخ سليم وإيجابي لنمو وتطور المشاريع الصغيرة يحقق لها متطلبات النجاح في فترة ما قبل التأسيس وعند مرحلة التشغيل والتسويق والتطوير والنمو. ■ تنظيم العمالة الوافدة وتدريب العمالة الأردنية مهنياً وتقنياً لتحل محل العمالة الوافدة بموجب خطة تدريجية لهذه الغاية؛ عبر زيادة الحوافز المادية والمعنوية لغير المتعلمين للإنخراط في الأعمال التي يستنكفون عنها. ■ البحث عن أسواق للمنتجات الأردنية، إنشاء جهات مختصة تعمل على دعم المشاريع الصغيرة لتوزيع وتصدير منتجاتها في أسواق مدروسة ومستهدفة تستفيد من إتفاقيات الأردن التجارية.

ثالثاً: تحديات وتوصيات النتيجة الثالثة - تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة:

أ – التحديات والتوصيات / السياسات:

التحديات	التوصيات
■ ضعف التنسيق والإزدواجية في تقديم الخدمات والمعونات للفئة المستهدفة من قبل المؤسسات التي تعمل في مجال الحد من الفقر وخاصة في مناطق جيوب الفقر. ■ التفاوت في مستويات المنشآت الصحية؛ والتفاوت في تجهيزاتها؛ وضعف التنسيق بين الجهات فيما يتعلق بتوفير ونوعية وجودة خدمات الرعاية الصحية (داخل المحافظة وبين المحافظات). ■ عدم الإتفاق بين الجهات المعنية بقضايا كبار السن على تحديد من هم كبار السن (تصنيف الفئات العُمرية). ■ عدم الإلتزام بتطبيق الإستراتيجيات من قبل بعض الجهات التنفيذية المعنية بقضايا كبار السن.	■ تفعيل وزيادة مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحد من الفقر (الحكومية والأهلية). ■ توسيع وتعزيز شمول فئات جديدة في التأمينات الإجتماعية من ضمان إجتماعي وتأمين صحي (بما في ذلك القطاع غير المنظم)؛ وكذلك تحسين كفاءة الإنفاق على القطاع الصحي. ■ رفع جودة الخدمات الصحية المقدمة في المحافظات؛ والمناطق الريفية والنائية. ■ وضع تصنيف وطني للفئات العُمرية جميعها بحيث يكون ملزم للجميع ومتوافق مع المعايير الدولية. ■ وضع الإجراءات والأنظمة الناظمة من أجل تعزيز الإلتزام بتطبيق الإستراتيجيات من قبل جميع الجهات التنفيذية المعنية بكبار السن.

ب – التحديات والتوصيات / الإجتماعية والثقافية:

التحديات	التوصيات
■ ضعف مفهوم المسؤولية الاجتماعية حول مساهمة القطاع الخاص في الحد من الفقر وضعف مواءمة برامج المسؤولية الاجتماعية التي ينفذها القطاع الخاص مع متطلبات التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني. ■ انخفاض الوعي بالحقوق التأمينية وبرامج الضمان الاجتماعي.	■ تفعيل المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص للمساهمة الحقيقية والملموسة في قضايا التنمية المختلفة في البلاد. ■ تفعيل الجانب الإعلامي بأهمية التأمينات الإجتماعية. ■ ربط الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للحماية الاجتماعية بمخرجات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل؛ من خلال توسيع وتعزيز مظلة الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي؛ بالإضافة إلى إنشاء مراكز جديدة للعناية بكبار السن وتعزيز وتوسيع وتحديث القائم منها.

ج – التحديات والتوصيات / التكنولوجيا والأساليب والخدمات:

التحديات	التوصيات
■ إرتفاع تكلفة خدمات الإنترنت. ■ إنخفاض نسبة السكان المستخدمين لشبكة الإنترنت. ■ نقص الكوادر الصحية والطبية المختصة في مجال طب الشيخوخة. ■ عدم وجود قاعدة بيانات تختص بكبار السن؛ ونقص في الدراسات والأبحاث المتخصصة بقضاياهم.	■ رفع نسبة إنتشار الحاسوب وتطبيقات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وإستخدام الإنترنت من خلال الإستمرار بزيادة محطات المعرفة وتخفيض أسعار الخدمات التكنولوجية خاصة الإنترنت. ■ إبتعاث كوادر طبية للتخصص في مجال طب الشيخوخة. ■ إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقضايا كبار السن؛ وتعزيز الدراسات والأبحاث المختصة بقضاياهم.

د– التحديات والتوصيات / البيئة العامة والمؤسسية

التحديات	التوصيات
■ تسرب الكفاءات الطبية المتخصصة إما للقطاع الخاص أو للخارج ■ تأثير الهجرات القسرية إلى الأردن على مستوى خدمات البنية التحتية المقدمة. ■ عدم كفاية آليات التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بكبار السن.	■ تزويد المستشفيات والمراكز الصحية بالكوادر الطبية والصحية المدربة. ■ تدريب الكوادر العاملة؛ وتقديم حوافز لبقائها. ■ تعزيز الآليات التنسيقية بين الجهات المعنية بقضايا كبار السن عبر التشريعات والأنظمة والإجراءات الملائمة لذلك.

هـ – التحديات والتوصيات / التشريعية والقانونية:

التحديات	التوصيات
■ عدم وجود نظام تأمين صحي إجباري. ■ التأثيرات السلبية لتطبيق قانون المالكين والمستأجرين على كلف السكن والمرافق التجارية. ■ صعوبة تنفيذ الزيارات المنزلية لكبار السن لعدم وجود كادر صحي وعدم وجود تغطية قانونية؛ وعدم وجود سياسات داعمة.	■ إقرار نظام التأمين الصحي المدني لعام 2011؛ ■ دراسة امكانية تطبيق التامين الصحي للمؤمن عليهم في مؤسسة الضمان الاجتماعي في كافة القطاعات الاقتصادية والمتقاعدين وأفراد أسرهم . ■ إعادة النظر في قانون المالكين والمستأجرين للحد من التأثيرات السلبية للقانون. ■ تفعيل تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات البيئية. ■ وضع التشريعات القانونية اللازمة والملائمة لتنفيذ الزيارات المنزلية لكبار السن والتي تقوم بتسهيل ذلك.

و - التحديات والتوصيات / الإقتصادية والمالية:

التحديات	التوصيات
■ إزدياد الطلب على خدمات البنية التحتية (المياه، الطاقة؛ التعليم؛ الصحة؛ الاسكان) ■ نقص الموارد المالية الضرورية لتحسين خدمات البنية التحتية و/أو إدامتها (القيود على الإنفاق الرأسمالي) ■ محدودية الموارد المالية لتنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى الحد من الفقر ■ الإرتفاع في كلف المواد والتجهيزات الطبية في بلاد المنشأ وتاثيرها على فاتورة الرعاية الصحية ونوعيتها. ■ الإرتفاع المستمر في أسعار الطاقة وكلف الخدمات المرتبطة بها ■ ارتفاع كلف المواد الأولية والعمالة في قطاع الإنشاءات. ■ عدم توفر المخصصات المالية لتنفيذ المشاريع الموجودة في الخطة التنفيذية لكبار السن.	■ تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد. ■ توفير التمويل الميسر للحصول على السكن والإستمرار في توفير السكن للأسر الفقيرة. ■ إعادة النظر في أسس استحقاق المعونات والدعم المقدم من مختلف الجهات خصوصاً للقادرين على العمل؛ بحيث تعطى الأولوية للذين ليس لهم معيل ولا يقدرون على العمل؛ ومن ثم تأهيل القادرين على العمل من خلال التدريب وتمويل مشاريع خاصة بهم، ضمن منظومة دراسات للوضع الإجتماعي. ■ تعزيز توفير التمويل لمشروع شبكات الالياف الضوئية؛ وتعزيز تمويل توفير أجهزة الحاسوب وملحقاتها في المدارس؛ وتحديث الموجود منها. ■ البحث عن مصادر تمويل متعددة البدائل لتمويل إنشاء وتحديث وإدامة البنية التحتية. ■ توفير المخصصات المالية وتوفير البدائل من صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة لتنفيذ المشاريع الموجودة في الخطة التنفيذية لكبار السن.

II. تمهيد

أعد المجلس الأعلى للسكان "الخطة الوطنية لرصد ومتابعة مدى تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية" عام 2011 بهدف رفد تكامل جهود التنمية الرامية إلى تحسين وتطوير الحالة الإقتصادية والإجتماعية للمملكة في ظل الفرصة السكانية المرتقبة؛ ورصد ومتابعة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تقيس مدى التقدم في تحقيق السياسات الواردة في وثيقة "سياسات الفرصة السكانية 2009" والتي أطلقها المجلس وتم اعتمادها وإقرارها كوثيقة وطنية بموجب كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 25أ/11/4/21068، بتاريخ 2009/10/15.

وكانت وثيقة السياسات قد وضعت سيناريو يتوقع أن تواصل معدلات الإنجاب في الأردن إنخفاضها بشكل تدريجي خلال السنوات القادمة، مما يمهد لما يسمى بـ(الفرصة السكانية) والتي تبدأ عندما تتجاوز سرعة نمو السكان في الفئة العمرية (15-64 سنة)، سرعة نمو الفئات المُعالة دون الخامسة عشر و65 عاماً فأكثر. مما يترتب عليه تغير في التركيبة العُمرية للسكان يتمثل في زيادة نسبة الفئة المنتجة في الوقت الذي تنخفض فيه مستويات الإعالة إلى أدنى مستوى ممكن، مما ينتج عنه عدد من المنافع التي يمكن تحقيقها في ظل توفر التخطيط والإستعداد اللازمين للإستجابة المناسبة للتغير الديموغرافي المرتقب في تركيبة السكان والفرصة السكانية المرافقة لهذا التغيير؛ مثل إرتفاع مستوى التوظيف للموارد الإقتصادية؛ وإنخفاض معدلات البطالة؛ وإرتفاع مستوى الإدخار الذي يساهم في زيادة الإستثمار؛ ...؛ وصولاً إلى تحسن مستوى المعيشة وتحسن مستوى الرفاه الإجتماعي.

إلا أن تحقيق الاستثمار الأمثل والأقصى لعوائد الفرصة السكانية يتطلب دراسة ومعالجة جملة من التحديات الاقتصادية والإجتماعية التي تشكلت نتيجة لعدة عوامل أهمها: النمو السكاني المضطرد والتغيرات الديموغرافية المصاحبة لذلك النمو خلال العقود والسنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الضغط على البنى التحتية الأساسية في ظل ندرة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية (2011-2013) الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي يشير إلى عدم التوازن في هيكلية الاقتصاد الناشئة عن ضعف مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بقطاع الخدمات، واعتماد الاقتصاد الوطني على المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي - بالرغم من إيجابياتها المتعددة - قد جعلت من الاقتصاد الوطني عرضة لتأثيرات التقلبات الاقتصادية العالمية، كل هذه العوامل مجتمعة قد أسهمت في تأطير عدد من التحديات أهمها: العجز في الموازنة العامة، العجز المرتفع للحساب الجاري في ميزان المدفوعات نتيجة للعجز الهيكلي في الميزان التجاري الناجم عن ارتفاع حجم المستوردات بنسب تفوق حجم الصادرات، ارتفاع المديونية، ارتفاع معدلات البطالة مصحوبا بسياسات تعليمية أسفرت عن ظهور بطالة اختيارية مفتوحة أدت إلى تعاظم حجم العمالة الوافدة لسد العجز في الوظائف غير المرغوبة من قبل العمالة الأردنية، تذبذب المستوى العام للأسعار (التضخم) واتجاهه نحو الارتفاع بسبب الضغوط التضخمية الخارجية الناجمة عن سياسة الانفتاح التجاري وارتفاع حجم السلع المستوردة، ارتفاع معدلات الفقر، تذبذب النمو الاقتصادي، تذبذب الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، انخفاض معدلات الادخار، والاعتماد بشكل كبير على حوالات العاملين في الخارج[7].

[7] تم التوصل إلى هذه الاستنتاجات من خلال مراجعة البرنامج التنفيذي التنموي للأجندة الوطنية الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2011- 2013)

وفي ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية السالفة والتي يعاني منها الاقتصاد الأردني، والتي تصب بشكل مباشر وتشكل عائقاً في سبيل تحقيق النتائج المرجوة من الفرصة السكانية، فقد تم إعداد الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية وفق منهجية الإدارة القائمة على النتائج، والتي ترتكز إلى تحديد صلاحيات ومسؤوليات الجهات المعنية بوضع وتنفيذ السياسات والبرامج والخطط التي تساهم في تحقيق الوصول إلى الفرصة السكانية واستثمارها، ومتابعة مدى تحقق هذه النتائج وفق مؤشرات الأداء المعتمدة والقيم المستهدفة لكل منها، مما يمكن المجلس الأعلى للسكان، ومن خلال اللجنة التوجيهية الوطنية الممثلة لكافة الجهات المعنية برصد أوجه التقدم أو التراجع في أداء هذه المؤشرات، من خلال متابعة تطور قيم المتغيرات والمؤشرات التي تستخدمها تلك الجهات في قياس أدائها ومن جهة أخرى تتبناها الخطة الوطنية لرصد ومتابعة مدى تحقق واستثمار الفرصة السكانية، ومن ثم رفع التوصيات المناسبة لمجلس الوزراء للإيعاز للجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة، وكل هذا من شأنه تعزيز أساليب الحكم الرشيد في إدارة الموارد الوطنية وتحسين أوجه استغلالها مما يعود بالفائدة على المواطن الأردني ويرفع من مستوى رفاهيته.

ويأتي هذا التقرير، الأول لرصد ومتابعة لمدى التقدم في تحقيق واستثمار سياسات الفرصة السكانية (2007-2011)، في سياق متابعة مدى تحقق المخرجات التي حددتها مؤشرات الخطة الوطنية لمتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية 2009، للأعوام (2011-2017)، وبيان مدى النجاح أو (الإخفاق) في تحقيق القيم المستهدفة لهذه المؤشرات، وبالتالي مدى التقدم في الإعداد اللازم للإستفادة من عوائد تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية، والقياس على ذلك، في تقدير إمكانية الوصول إلى قيم المؤشرات المستهدفة خلال عام (2013)، حيث ينتظر أن يصدر هذا التقرير كل ثلاث سنوات.

هذا، وترمي الخطة الوطنية لمتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية إلى تحقيق رفاهية المواطن من خلال تحقيق ثلاث نتائج مرجوة تعكس السياسات الواردة في وثيقة (سياسات الفرصة السكانية في الأردن 2009) وهي موضحة في الشكل (1).

شكل رقم (1):

الإطار المنطقي لسلسلة االنتائج المرجوة من تنفيذ الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية

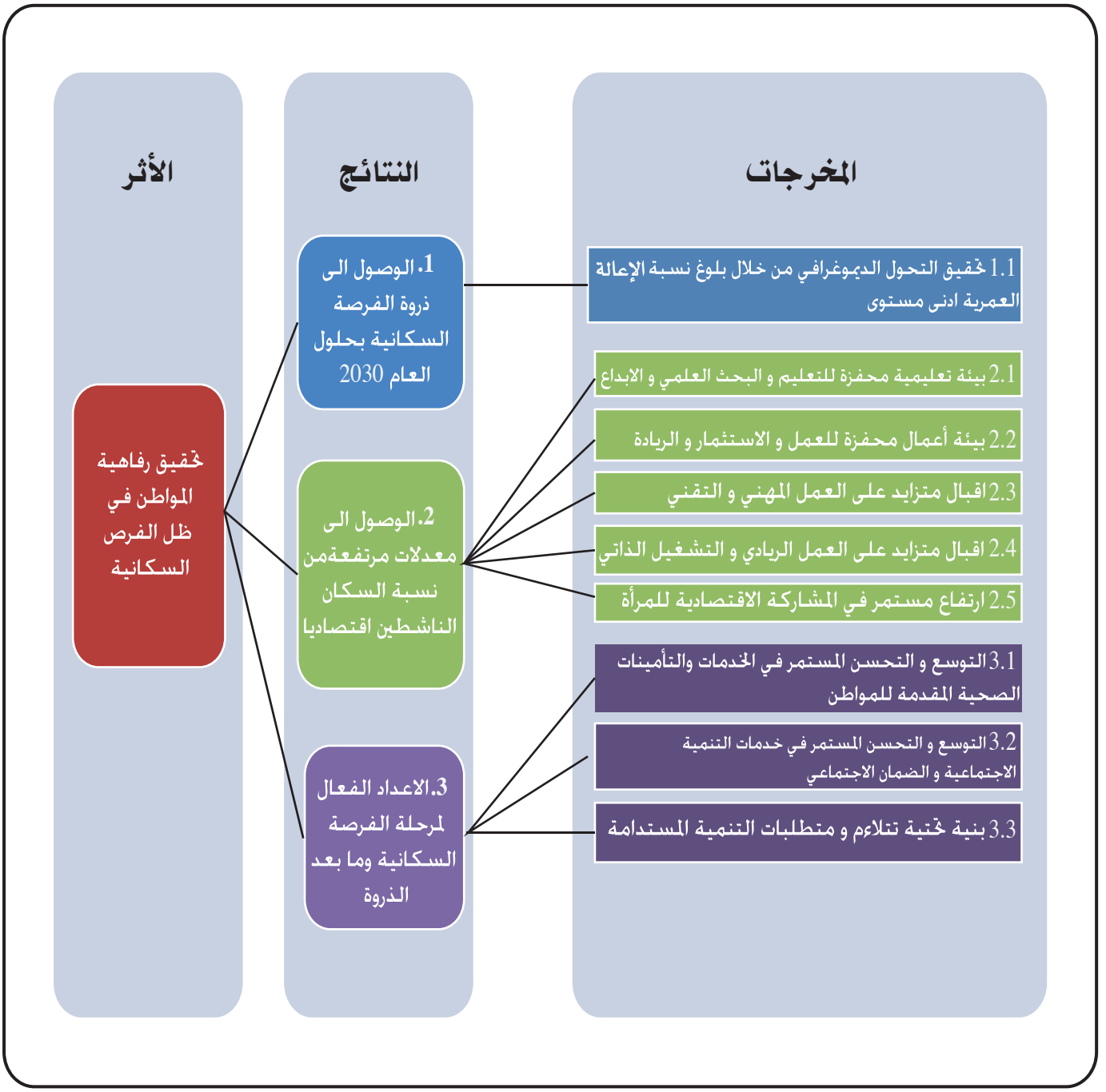

III. منهجية إعداد التقرير

أعتمدت منهجية إعداد هذا التقرير على عدد من الخطوات؛ أهمها:

1) إختيار مصفوفة رصد مؤشرات الأداء المعتمدة لمتابعة مدى تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية؛ والتي تتلائم مع الخطط والإستراتيجيات الوطنية مثل (الأجندة الوطنية؛ والبرنامج التنفيذي التنموي؛ وإستراتيجية التشغيل).

2) وضع خطة متابعة ورصد مؤشرات تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية.

3) إستخدام المنهج التشاركي لجمع وتحديث البيانات التي تدخل في حساب مؤشرات الأداء، من خلال الإعتماد على ضباط الأرتباط الذين تم ترشيحهم من قبل مؤسساتهم الشريكة والمعنية بتحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية؛ من خلال عقد ورش عمل متخصصة لعرض وتحليل مؤشرات تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية، حيث تم إعادة تقييم المؤشرات حسب المعايير التالية:
   - دلالتها وإرتباطها بالنتائج والمخرجات والأهداف الإستراتيجية.
   - تلبيتها لمتطلبات المؤشر الجيد من حيث قابليتها للقياس.
   - توفر البيانات والمعلومات الكافية عنها.
   - أن تعكس تطورا إيجابياً فعلياً وذو تأثير.

4) أخذ أراء المؤسسات الشريكة والمعنية بتحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية بعين الأعتبار في تحليل أسباب تغير قيم المؤشرات والتحديات التي تواجة تطور قيم هذه المؤشرات والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

5) أخذ ملاحظات المؤسسات الشريكة والمعنية فيما يتعلق بصياغة المؤشرات ودقة دلالتها؛ وإقتراحاتهم لإضافة مؤشرات جديدة أو بديلة.

6) إدخال أبعاد البيئة الكلية لتطور قيم المؤشرات (السياسية؛ والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية والتشريعية والقانونية) بما يعرف بنموذج (PESTEL) والذي هو كناية عن اختصار الأحرف الأولى من الكلمات التالية:

   Political, Economic, Social, Technological, Environmental, and Legal Factors

7) وقد أستندت عملية جمع البيانات إلى المصادر الرسمية المعتمدة ومشاركة ممثلي الجهات ذات العلاقة.

8) تزويد ضباط الأرتباط للجهات المعنية بمسودة التقرير؛ لتبيان ملاحظاتها والأخذ بما هو ممكن منها.

حيث تم جمع القيم المحدثة للمؤشرات وفق آلية رصد المؤشرات الواردة في وثيقة (الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية)، ثم قام المجلس الأعلى للسكان بتحليل قيم المؤشرات المحدثة بالرجوع إلى السلسلة الزمنية للتقرير للبناء على قيم المؤشرات المرصودة عن الفترة الزمنية السابقة وذلك بهدف تتبع مدى التقدم في الإنجاز. حيث تم بداية تحليل البيانات المحدثة للعام (2011) لقيم المؤشرات محل الرصد ومقارنتها مع قيم المؤشرات للفترة الزمنية السابقة للعام (2007) وذلك للتعرف على مدى التقدم في تحقيق السياسات والأسباب وراءها من حيث تغيره أو بقائه ثابتاً، وبيان المعوقات أو المعززات للنتائج الثلاثة لتحقق واستثمار الفرصة السكانية كلما أمكن ذلك بالإستعانة برأي ضباط إرتباط الفرصة السكانية الممثلين للجهات المعنية، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق القيم المستهدفة لهذه المتغيرات والمؤشرات للعام (2013).

9) تم إقتراح بعض المؤشرات الإضافية بغرض تحسين إمكانيات قياس الإنجاز بشكل يعكس القضايا المهمة المرتبطة بالمخرجات والنتائج ووضع القيم المتوفرة حول هذه المؤشرات من المصادر المعتمدة المختلفة، وفي حالة عدم توفر أرقام لسنوات الأساس أو حول المستويات المستهدفة تم إدراج وصف المؤشر لضمان لفت النظر إلى ضرورة التعامل معه في المرحلة القادمة.

10) أُجري التحليل أعلاه على مستوى مؤشرات النتائج الرئيسية الثلاث للخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية، وكذلك على مستوى مؤشرات المخرجات لكل من تلك النتائج، إضافة إلى مؤشرات الأهداف الإستراتيجية لكل مخرج، وذلك من خلال مقارنة القيم المحدثة للمؤشرات محل الرصد ومقارنتها مع قيم المؤشرات للفترة الزمنية السابقة.

جدول رقم (1) : عناصر البيئة الكلية (PESTEL)

العناوين الرئيسية للتحديات	طبيعة التوصيات المستندة إليها
التحديات على صعيد السياسات والصعيد السياسي Policies & Politics	• السياسات المساندة المطلوبة من الحكومة تبنيها/دعمها • إستراتيجيات إدارة المخاطر للتخفيف من حدة أثر الظروف السياسية والاقليمية على عملية التنمية في الأردن
التحديات الاقتصادية (والمالية) Economic and Financial	• المجالات التي تحتاج الى تمويل • المصادر والأدوات والوسائل التمويلية الواجب توفيرها/دعمها لتحقيق الأهداف. • إستراتيجيات إدارة المخاطر للتخفيف من حدة أثر الظروف الاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية على عملية التنمية في الأردن • إستراتيجيات استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي وتوجيهه نحو الأولويات الوطنية التي تخدم الأهداف
التحديات الاجتماعية (والثقافية) Social and Cultural	• التغيرات المطلوبة في السلوكيات والثقافة المجتمعية المؤثرة على تحقيق الأهداف وكيفية تحقيقها. • العوامل الثقافية والاجتماعية المفروض التعامل معها عند تصميم برامج التدخل والتنمية.
التحديات على صعيد التكنولوجيا والأساليب الفنية والخدمات Technology, Techniques and Services	• مجالات التطوير الفني وفي البنى التحتية والأساليب والإجراءات • أدوات قياس المؤشرات والتأثيرات
التحديات على صعيد البيئة (العامة والمؤسسية) Environment (General and (Organizational/Institutional	• مجالات التنسيق والتعاون بين المؤسسات • الآليات الضرورية لتحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص • الأنظمة الداخلية وخرائط العمليات والإجراءات التي تحتاج لمراجعه
التحديات على صعيد التشريعات والقوانين Legal & Legislative	التشريعات والقوانين التي يتوجب تقديمها و/أو مراجعتها.

يوضح الجدول أعلاه أن السياسات المستهدفة أو المطلوب إتباعها تعد أهدافا أيضا من المنظور الاستراتيجي كونها تتضمن بعدا تحسينيا وتطويريا في مجال السياسات يتكامل مع الأهداف على الصعد الأخرى مثل التطوير المؤسسي والتشريعي وكذلك تطوير المفاهيم الثقافية والاجتماعية على سبيل المثال.

تحليل مدى التقدم في تحقيق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية والتحديات والتوصيات الرئيسية المرتبطة بها

1) النتيجة الأولى: الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030

1.1 تحليل مدى التقدم في تحقيق مؤشرات النتيجة الأولى

تتجلى أهمية التنمية في ظل التقدم والتطورات العصرية السريعة في بناء مقدرة بشرية على التطور الكمي والكيفي؛ مع وجود بنى تحتية (مؤسسات؛ سياسات؛ تشريعات؛ شبكات إتصال؛ بحوث ومعلومات؛ تمكين بشري للرجل والمرأة؛ علاقات إجتماعية وأضحة وشفافة وقوية؛ رعاية صحية فاعلة؛ نظام تعليمي قوي وهادف؛ ...إلخ).

أن الهدف والمعيار من التنمية هما توسيع فرص ونطاق الإختيار (زيادة عدد البدائل المتاحة) للمجتمع؛ وهذا لا يتحقق عندما يكون هناك عبء إعالة إقتصادي عالي؛ ومعدلات بطالة عالية؛ وقصور في نظام التعليم ونظام الصحة؛ ويكون هناك معدلات من الفقر متعدد الأبعاد.

ومن أجل الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول عام (2030) في الأردن وهي الحالة التي تكون سرعة نمو السكان في سن العمل (الفئة العُمرية 15-64 سنة) أكبر من سرعة نمو الفئات المُعالة من السكان (الفئة العُمرية أقل من 15 سنة)؛ والفئة العُمرية (65 سنة فأكثر)؛ يجب تتبع ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بها، فعبء الإعالة الإقتصادية مرتبط بمعدلات البطالة، ولتخفيض معدلات عبء الإعالة الإقتصادية ،لابد من العمل حثيثاً لتخفيض معدلات البطالة بالدرجة الأولى عبر العديد من الإجراءات والسياسات أهمها:

- تشجيع الإستثمارات الخاصة والعامة الوطنية والأجنبية.
- تأهيل القوى العاملة المتعطلة؛ والقوى العاملة العاملة في القطاعات الإقتصادية؛ والقوى العاملة المتوقع دخولها سوق العمل.
- تشجيع التشغيل الذاتي عبر المشاريع المتوسطة والصغيرة؛ وتوفير السبل الضرورية لبدءها وإستمراريتها.
- إعادة بناء الوعي للمجتمع في قضايا التحولات السكانية، وتوضيح مدى إرتباطها بالتنمية الشاملة (إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً).

تم وضع عدد من المؤشرات ذات العلاقة بتحقيق النتيجة الاولى والتي تظهر في الجدول رقم (2)، إلا أنه يلاحظ ان القيم المستهدفة لهذه المؤشرات لم تتحقق او هناك تباطؤ في تحقيقها، حيث يظهر ما يلي:

- **نسبة السكان في الفئة العُمرية (أقل من 15 سنة):** بقيت قيم هذا المؤشر ثابتة خلال الفترة الزمنية (2007-2011) حيث كانت تتراوح حول 37.3 %، وهي دون القيم المستهدفة للفترة الزمنية (2011-2013) بفارق بسيط بحوالي 0.8 %؛ وإذا ما إستمرت معدلات النمو لهذه الفئة العُمرية على هذه الوتيرة البطيئة فإننا لن نحقق المستوى المستهدف عام (2013)، وهذا يستدعي تركيز الجهود في العمل على تعزيز برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للعمل على الإنخفاض التدريجي في معدلات الإنجاب؛ وكذلك تعزيز المشاركة الإقتصادية للمرأة؛ وتعليمها وزيادة مساهمتها في سوق العمل الأمر الذي سيساهم مباشرة في تخفيض معدلات الانجاب وبالتالي تخفيض معدلات الإعالة العُمرية.

- **نسبة السكان في الفئة العُمرية (15-64 سنة):** حدث تغير طفيف لا يذكر خلال الفترة الزمنية (2007-2011) حيث بلغت النسبة في عام (2011) حوالي 59,5%؛ مقارنة بحوالي 59,4 %عام (2007)، وقد بلغت نسبة التغير في المؤشر حوالي 0.2٪، وذلك يُعزى إلى أن قيمة مؤشر نسبة السكان في الفئة العُمرية (أقل من 15 سنة) بقيت ثابته خلال السنوات الخمس الأخيرة؛ وبناءاً عليه فقد بقيت قيمة هذا المؤشر لعام (2011) دون الطموح للقيم المستهدف الوصول إليها في عام (2013) حيث أن حصول تغييرات ملموسة على قيمة هذا المؤشر تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً لكي تتحقق إستجابة للتغير في معدل الإنجاب الكلي.

جدول رقم (2): مؤشرات النتيجة الأولى - الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول عام 2030 .

النتائج	المؤشر	الأساس	القيمة الحالية				التغير[8]	القيمة المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011	(%)	2011	2012	2013
النتيجة الاولى : الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030	نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من 15)(%)	37.3	37.0	37.3	37.3	37.3[9]	**0.00**	36.5	36.1	35.8
	نسبة السكان في الفئة العمرية (15 - 64)(%)	59.4	59.4	59.44	59.5	59.5	**0.20**	59.5	59.7	60.0

1.2 التحليل على مستوى مؤشرات المخرجات والأهداف الإستراتيجية للنتيجة الأولى

يعتبر معدل الإعالة العُمرية مؤشر الأداء الرئيس لتتبع التقدم في مخرج (تحقق التحول الديموغرافي من خلال بلوغ معدل الإعالة العُمرية أدنى مستوى لها)، حيث بلغ معدل الإعالة العُمرية 68.2 لعام (2011)، وبالمقارنة مع المعدل عام (2007) والذي بلغ حوالي 68.4؛ نجد أن هناك تغيراً إيجابياً طفيفاً طرأ بحوالي 0.3 ٪، وبقي نوعاً ما بعيداً عن القيمة المستهدفة للمؤشر للعام (2013) وهي 66؛ علماً أن معدل الإعالة العُمرية في الدول الأوروبية يبلغ فيها حوالي 47 مقسوماً مناصفة بين إعالة الأطفال وإعالة كبار السن. وبالرغم من ثبات الأداء لمؤشر معدل الإعالة العُمرية ما بين عامي (2010 و 2011)،

وتحسن الأداء لهذا المؤشر بشكل طفيف بالمقارنة مع الفترة الزمنية (2007-2008) إلا أن هذا التحسن لم ينعكس بشكل كبير على النتيجة الأولى (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030)، نتيجة لتباين مستويات أداء مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج (تحقق التحول الديموغرافي من خلال بلوغ نسبة الإعالة العُمرية إلى أدنى مستوى لها) والتي يظهرها الجدول رقم (3) على النحو التالي:

ثبات معدل الإنجاب الكلي خلال الفترة الزمنية ما بين (2007-2009) حول 3.8 مولود لكل امرأة في سن الإنجاب، وفعليا أرتفع المعدل من 3.6 في عام (2007) إلى 3.8 في عام (2009)، وهو بذلك لا يسير بإتجاه تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر في عام (2013)، والبالغ 3.4 مولود لكل إمرأة في سن الإنجاب، الأمر الذي يشكل تحدياً للطرح الذي يتضمنه سيناريو الفرصة السكانية المستهدف والوارد في (وثيقة سياسات الفرصة السكانية 2009) والذي يفترض بأن معدلات الإنجاب ستتناقص تدريجياً حتى تصل إلى 2.1 مولوداً لكل إمرأة في سن الإنجاب بحلول العام (2030). وكون

الأردن وفقا للتركيب العمري للسكان يصنف من المجتمعات الفتية، فان التفسير المنطقي الأخر لهذا الأرتفاع الطفيف والمتوقع إستمراره في قيم المؤشرات السنوية ولعدة سنوات قادمة يعود إلى أن المزيد من الفتيات الصغيرات سيصبحن خلال السنوات القادمة شابات في سن الزواج وأمهات جدد، خاصة في ظل أرتفاع عدد حالات الزواج بين عامي 2002-2009 حيث كان هناك نمواً غير مسبوق في أعداد المتزوجات خلال هذه السنوات والذي بلغ 5٪ سنوياً. الى جانب تاثر معدل الإنجاب بالعديد من المتغيرات الإجتماعية، وتأثره أيضاً بمدى توفر خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وجودتها؛ بالإضافة لمدى توفر المعلومات الخاصة بذلك، وهو ما يؤثر مباشرة سلباً على تحقيق القيم المستهدفة للمؤشرات الخاصة بنسبة السكان في الفئة العُمرية (أقل من 15 سنة) ونسبة السكان في الفئة العُمرية (15-64 سنة)؛ ومعدل الإعالة العُمرية .

شكل رقم (2): معدل الإعالة العمرية للأعوام (2007 - 2011)

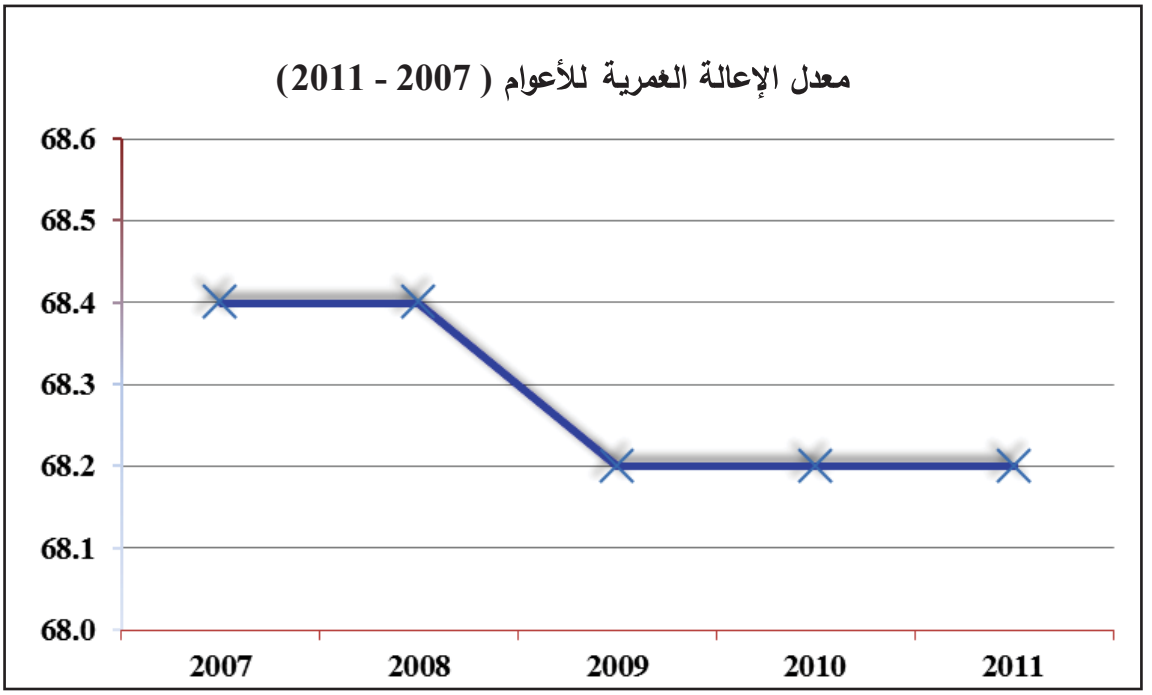

- توضح بيانات مؤشر معدل إستخدام وسائل تنظيم الأسرة لعام (2009) أن الفروقات عن عام (2007) ضئيلة؛ حيث بلغ معدل إستخدام كافة الوسائل عام (2009) حوالي 59.3٪ مقارنة بـ 57٪ عام (2007)، وينطبق الأمر كذلك على معدل إستخدام وسائل تنظيم الاسرة الحديثة حيث بلغ 42٪ عام (2009) مقارنة بـ 41.9٪ عام (2007)، ولذلك لم يكن لهذا التغير تأثيراً ملموساً على مؤشر معدل الإنجاب الكلي؛ وبالتالي لم يطرأ تغييراً يذكر على قيم المؤشرات سالفة الذكر. مما يعني أنه إذا أستمر الوضع كما هو فإن الأردن بحاجة لفترة زمنية طويلة من

[8] يتم إحتساب معدل التغير وفقاً للمعادلة التالية: (القيمة لعام (2011) - القيمة لعام (2007) _سنة الأساس)/ (القيمة لعام (2007)_ سنة الأساس) X 100 .
مع مراعاة أنه في حال عدم توفر قيم لعام (2011) توخذ قيمة العام المتوفر الأقرب إليه.

[9] حسب البيانات الواردة في كتيب الأردن بالأرقام 2011 .

أجل تحقق هدف الفرصة السكانية، وهذا يمثل أكبر التحديات أمام الجهات المعنية لهذا المؤشر على الرغم أن الحملات التوعوية والإعلامية ببرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وبرامج المباعده بين الأحمال تعمل على قدم وساق. وقد تعود لأسباب تتعلق بالثقافة الإجتماعية وبمدى توفر الخدمات. ومن أهم التحديات التي يواجهها هذا المؤشر هو زيادة التعاون بتبادل البيانات بين القطاع العام والقطاع الخاص والجهات الأخرى المقدمة لخدمات تنظيم الاسرة، وتعزيز الحملات التوعوية والإعلامية الخاصة ببرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الاسرة.

- نسبة السيدات اللواتي إستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة ما بعد الولادة أو الإجهاض في المستشفيات: لم تتوفر البيانات الخاصة بهذا المؤشر وذلك بسبب أن وزارة الصحة تجمع هذا المؤشر على مستوى الوزارة فقط ولا يشمل بقية القطاعات المقدمة للخدمة. علماً أن القطاع العام (وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية) قامت في شهر تموز عام (2011) بتخصيص 16 مشفى لتقديم خدمات المشورة وخدمات وسائل تنظيم الأسرة فيها.

- عدد المستخدمات الجدد سنويا لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة في القطاعات المشمولة بنظام التزويد التابع لوزارة الصحة: بلغ عدد المستخدمات الجدد لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة في القطاعات المشمولة بنظام التزويد من وزارة الصحة في عام (2011) حوالي 155 الف؛ مقارنة بحوالي 128 الف عام (2007) بنسبة تغير إيجابية حوالي 21.1 % محققة معدلات أعلى من القيم المستهدفة للأعوام (2011-2013)؛ ويعزى ذلك للجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة الصحة في توفير وسائل تنظيم الاسرة على الرغم من سياسات التقشف المالية التي تتبعها الوزارة إضافة الى جهود الجهات الاخرى المقدمة لخدمات ومعلومات تنظيم الأسرة في الأردن .

- نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب: تفيد بيانات هذا المؤشر لعام (2009) أن نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم للسيدات في سن الإنجاب حوالي 11.2% مقارنة مع النسبة في عام (2007) والبالغة حوالي 11.9% بتحسن مقدارة حوالي 5.9%. وهي بدأت بالإنخفاض التدريجي لتقترب من تحقيق النسبة المراد تحقيقها لعام (2011)؛ ويعود سبب الأعتماد على بيانات المؤشر لعام (2009) أن هذا المؤشر يقاس كل خمس سنوات مرة؛ ولذلك لابد من إيجاد آلية قياس سنوية لرؤية الوضع بشكل أوضح.

- نسبة نقاط تقديم خدمات تنظيم الأسرة التي يتوفر فيها أربع وسائل مستخدمة على الأقل بما فيها وسيلة واحدة على الأقل طويلة الأمد: بلغت نسبة تغطية نقاط تقديم خدمات تنظيم الأسرة التي يتوفر بها أربع وسائل مستخدمة على الأقل بما فيها وسيلة طويلة الآمد على الأقل في عام (2011) حوالي 33%؛ مقارنة بـ 38% عام (2007)؛ وقد تراجعت نسبة التغطية بحوالي 13.2% ويعود ذلك بسبب النقص في عدد الكوادر المؤهلة من الإناث لتقديم الخدمات خصوصاً في المناطق البعيدة والنائية؛ أو/ و إنتقالها إلى مراكز المدن أو التجمعات السكانية الكبيرة نسبياً.

- عدد السياسات الداعمة لقضايا تنظيم الأسرة التي تم تبنيها: بلغت عدد السياسات الداعمة لقضايا تنظيم الأسرة التي تم تبنيها عبر السنوات الخمس الأخيرة (تراكمياً) حوالي ثلاث سياسات، وهو ما يتماشى مع ما هو مخطط له.

جدول رقم (3): مؤشرات المخرج رقم (1.1) - تحقق التحول الديمغرافي من خلال بلوغ معدل الإعالة العمرية أدنى مستوى لها؛ ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج.

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011	(%)	2011	2012	2013
المخرجات										
1.1: تحقق التحول السكاني (الديمغرافي) من خلال بلوغ نسبة الإعالة العمرية أدنى مستوى لها	معدل الإعالة العمرية[10] (%)	68.4	68.4	68.2	68.2	68.2	**- 0.3**	68	67	66
الأهداف الإستراتيجية										
1.1.1: تحقيق معدلات الإنجاب المستهدفة وفق وثيقة سياسات الفرصة السكانية	معدل الإنجاب الكلي (مولود لكل امرأة في سن الانجاب)	3.6	غير متوفر	*3.8	*3.8	*3.8	**5.6**	3.6	3.5	3.4
1.1.2: رفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة	معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة (%)	57.0	غير متوفر	*59.3	*59.3	*59.3	**5.26**	61	62	63
	معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (%)	41.9	غير متوفر	42.0	*41.9	*41.9	- -	42.5	43.0	43.5
	نسبة السيدات اللواتي استخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة ما بعد الولادة وما بعد الإجهاض مباشرة في المستشفيات (%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	--	17	27	37
	عدد المستخدمات الجدد سنويا لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة في القطاعات المشمولة بنظام التزويد التابع لوزارة الصحة	128,000	غير متوفر	147,000	157,424	155,030	**21.1**	149,000	151,000	152,000
1.1.3: خفض نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب	نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب (%)	11.9	غير متوفرة	11.2	غير متوفر	غير متوفر	--	11.0	10.9	10.8
1.1.4: زيادة توفر خدمات تنظيم الأسرة	نسبة نقاط تقديم خدمات تنظيم الأسرة التي يتوفر فيها أربع وسائل مستخدمة على الأقل بما فيها وسيلة واحدة على الأقل طويلة الأمد (%)	38.0	غير متوفر	39.0	36.0	33.0	**- 13.2**	33.0	38.0	43.0
1.1.5: زيادة مستوى التأييد لقضايا تنظيم الأسرة	عدد السياسات الداعمة لقضايا تنظيم الأسرة التي تم تبنيها	غير متوفر	غير متوفر	2	2	1	--	1	2	2

[10] دائرة الإحصاءات العامة؛ الكتاب الإحصائي السنوي (2007 - 2011).

* (تمثل بيانات عام (2009) نظرا لأنها تجمع كل خمس سنوات من خلال مسح السكان والصحة الأسرية المنفذ من قبل دائرة الاحصاءات العامة).

1.3: تحليل التحديات التي تواجه تحقيق النتيجة الأولى والتوصيات للتعامل معها

ومما يذكر من التحديات التي تواجه تحقيق النتيجة الأولى (الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول عام (2030) والتوصيات الكفيلة بمعالجة هذه التحديات ما يلي:

أ – التحديات والتوصيات / السياسات:

التحديات	التوصيات
■ عدم توفر وسائل تنظيم الأسرة في جميع المراكز الصحية الفرعية في المملكة. ■ عدم توفر العدد الكافي من المثقفات المختصات بشؤون الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ نقص الكوادر الطبية المؤهلة خاصة من الأناث؛ وضعف المشورة المقدمة نتيجة للنقص في الكوادر؛ وضغط حجم العمل ■ عدم أعتبار تنظيم الأسرة أولوية لدى بعض صناع القرار الأمر الذي ينعكس على حجم التمويل المقدم ■ عدم توفر نظام معلومات وطني شامل حول خدمات تنظيم الأسرة يؤثر في الحصول على معلومات دقيقة حول قيم المؤشرات.	■ زيادة توفر مقدمي الخدمات من الأناث من خلال تدريب أعداد أخرى؛ والتعاقد مع القطاع الخاص في المناطق التي لا تتوفر بها طبيبات من القطاع العام، وتعيين مثقفات صحة مجتمع من قبل وزارة الصحة للمساهمة في تقديم المشورة في مجال تنظيم الأسرة. ■ تبني سياسة إدخال وسيلتين حديثتين لتنظيم الأسرة في المراكز الصحية الفرعية في المملكة على غرار تجربة إقليم الجنوب، والتوسع والتنوع في إدخال الوسائل طويلة الأمد؛ وتوسيع الخدمات في المناطق النائية والفقيرة (توسيع الخيارات من وسائل تنظيم الأسرة) ■ تبني سياسة إدخال مشورة تنظيم الأسرة بعد الولادة وبعد الإجهاضات في المستشفيات ■ إنشاء قواعد بيانات ومعلومات ودراسات شاملة تخدم صانع القرار والباحثين والمهتمين لبرنامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ■ تعزيز برامج تمكين المراة إقتصادياً وإجتماعياً وتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة من توفر الحضانات وعدد ساعات الدوام ، وتوفير المواصلات..الخ) والتي تمكنها من الجمع بين إلتزاماتها الأسرية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة.

ب – التحديات والتوصيات / الإجتماعية والثقافية:

التحديات	التوصيات
▪ تدني كفاءة وفعالية مبادرات كسب التأييد والتعبئة المجتمعية ونشر الوعي المتعلقة بالمجتمع، نتيجة ضعف مستوى الإدراك خصوصاً لدى شريحة عريضة من المقبلين على الزواج والمتزوجين حول مفهوم تنظيم الأسرة؛ وتاثره بالإعتبارات الدينية والتقاليد والمفاهيم الإجتماعية. ▪ ضعف ثقافة التمكين الإقتصادي للمرأة.	▪ تعزيز السلوكيات الصحية والغذائية السليمة لدى جميع الفئات، مع التركيز على فئة الشباب لتبني أنماط حياة صحية؛ و الإهتمام بتثقيف الإناث حول الصحة الإنجابية لما له من إنعكاسات إيجابية على العديد من مؤشرات تحقيق الفرصة السكانية، عبر تكثيف برامج التوعية والتثقيف من خلال جميع الوسائل المتاحة خصوصاً في المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية العالية والفقيرة والنائية. ▪ تفعيل برامج الزيارات المنزلية لرفع الوعي بقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ وتقديم خدمات المشورة الخاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ▪ تعزيز ثقافة التمكين الإقتصادي للمرأة عبر الوسائل المتاحة من خلال البرامج التوعوية الموجهة للمجتمع.

ج – التحديات والتوصيات / التكنولوجيا والأساليب والخدمات:

التحديات	التوصيات
▪ نوعية خدمات الصحة الإنجابية وجودتها وتغطيتها. ▪ عدم توفر طبيبات العاملات في القطاعين العام والخاص مُدربات على تقديم خدمات تنظيم الأسرة خصوصاً في المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية العالية والفقيرة والنائية. ▪ ملائمة برامج التدريب المهني والتعليم التقني للمرأة ومدى توفرها. ▪ عدم توفر الخدمات المساندة لعمل المرأة.	▪ تركيز الجهود الوطنية بشكل أكثر فاعلية على نوعية وجودة خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ وتوسيع الخيارات المتاحة من وسائل تنظيم الأسرة الحديثة. ▪ مأسسة البرامج التدريبية والمبادرات التوعوية الخاصة بتنظيم الأسرة ضمن برامج المؤسسات الوطنية. ▪ تدريب طبيبات القطاعين العام والخاص على تقديم خدمات المشورة وخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية خاصة للعاملات في المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية العالية والنائية والفقيرة. ▪ توفير برامج تدريب مهني وتعليم تقني خاصة بالإناث. ▪ توفير الخدمات المساندة لعمل المرأة؛ مثل (توفر حاضنات الأطفال؛ مرونة ساعات العمل؛ توفير المواصلات؛ ... الخ).

د – التحديات والتوصيات / البيئة العامة والمؤسسية:

التحديات	التوصيات
▪ نقص وإنقطاع أحياناً في توفر بعض وسائل تنظيم الأسرة؛ نتيجة لإجراءات التزويد والإجراءات المتعلقة بالعطاءات. ▪ عدم ثبات الكوادر العاملة والمدربة في مجال تنظيم الأسرة في منطقة جغرافية محددة لفترات زمنية طويلة. ▪ ضعف في عمليات الإشراف والرقابة على الكوادر العاملة في مجال تنظيم الأسرة.	▪ العمل على تقليص الفترة الزمنية الخاصة بإجراءات التزويد وإجراءات العطاءات. ▪ العمل على إبقاء الكوادر العاملة والمدربة في مجال تنظيم الأسرة في أماكن تعيينهم؛ وتزويد الأماكن الأخرى بكوادر جديدة. ▪ تفعيل عمليات الإشراف والرقابة على الكوادر العاملة في مجال تنظيم الأسرة.

هـ – التحديات والتوصيات / التشريعية والقانونية:

التحديات	التوصيات
▪ عدم تفعيل التشريعات المتعلقة بدور القابلات القانونيات بتقديم خدمات تنظيم الأسرة في المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق الأقل حظاً.	▪ تفعيل التشريعات ذات العلاقة بدور القابلات القانونيات في تقديم خدمات تنظيم الأسرة في المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق الأقل حظاً، وتفعيل قرار معالي وزير الصحة بإمكانية تقديم الخدمة من قبل القابلات اللواتي تم تدريبهن بشكل جيد وكفوء على تقديم الخدمة.
▪ قصور نسبي في التشريعات بما فيها القوانين والتعليمات ذات العلاقة.	
▪ إشتراط وجود طبيب مشرف لتقديم خدمة تركيب اللوالب من قبل القابلات في ظل عدم توفر اطباء خاصة في المناطق النائية.	▪ دراسة إمكانية وضع تشريعات تسمح بتعاقد وزارة الصحة مع طبيبات القطاع الخاص لسد النقص في أعداد الطبيبات الأناث خاصة في المناطق النائية والفقيرة.
▪ عدم وجود تشريعات داعمة للتعاقد مع القطاع الخاص في وزارة الصحة لتلقي خدمات تنظيم الاسرة في المناطق التي لا يتوفر فيها طبيبات.	▪ تفعيل تطبيق التشريعات الخاصة بتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة ومنها على سبيل المثال توفير الحضانات في أماكن العمل.
▪ ارتفاع حالات الزواج بين الإناث دون سن الثامنة عشر.	تفعيل تطبيق قانون الحد الأدنى لسن الزواج للإناث.

و - التحديات والتوصيات / الإقتصادية والمالية:

التحديات	التوصيات
▪ محدودية موازنة وزارة الصحة مما يؤثر على مخصصات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.	▪ البحث الدائم عن مصادر تمويل متعددة لدعم برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة خاصة فيما يتعلق بشراء وسائل تنظيم الأسرة وتنفيذ أنشطة برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
▪ إرتفاع تكلفة خدمات تنظيم الأسرة في القطاع الخاص.	▪ تقديم حوافز للطبيبات الأناث العاملات في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في القطاع العام لقاء العمل في المناطق النائية والصعبة.
▪ إنخفاض معدل المشاركة الإقتصادية للمرأة	▪ شمول خدمات وسائل تنظيم الأسرة ضمن برامج التأمين الصحي في القطاعين العام والخاص.
	▪ تعزيز العمل الريادي للمرأة عبر تعزيز دور مصادر التمويل في تخفيف الإجراءات والقيود على التمويل الإستثماري للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة .

2) النتيجة الثانية: الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً.

2.1: تحليل مدى التقدم في تحقيق مؤشرات أداء النتيجة الثانية

بهدف الوصول إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوى الوطني؛ تكتسب عملية الوصول إلى معدلات عالية من السكان الناشطين إقتصادياً أهمية كُبرى؛ وذلك عبر إيجاد قاعدة إقتصادية فاعلة في تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة خصوصاً الموارد البشرية منها، وصولاً إلى تكامل وتضافر وتوزيع الأدوار بين الشركاء في العملية التنموية من أجل تحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في تحقيق الحياة الأفضل للمواطن.

قُدر عدد سكان الأردن في نهاية عام (2011) بحوالي 6.25 مليون نسمة[11]، وقد بلغ متوسط معدل النمو السكاني حوالي 2.2 ٪ وكانت من أهم الأسباب في هذا النمو السكاني تعرض الأردن لموجات من الهجرة القسرية القادمة من الدول المجاورة نتيجة لعدم الإستقرار السياسي والأمني في الفترات الزمنية السابقة.

بلغت نسبة السكان من الذكور لعام (2011) حوالي 51.54 %؛ والإناث حوالي 48.46 %، ويقيم حوالي ثلثي سكان المملكة في محافظات أقليم الوسط الذي تشكل مساحة حوالي 16.2 % من إجمالي مساحة المملكة؛ فيما يقيم حوالي 28 % من السكان في محافظات أقليم الشمال التي تشكل مساحة حوالي ثلث مساحة المملكة؛ وأما باقي مساحة المملكة (المساحة الأكبر) فلا يقيم عليها سوى حوالي 10 ٪ من سكان المملكة.

ومن المتوقع أن يطرأ تحولاً على التركيبة العُمرية للسكان وهو ما يعرف بالفرصة السكانية والتي ستبلغ ذروتها بحلول عام (2030)؛ حيث ستتجاوز سرعة نمو السكان للفئة العُمرية (15-64 سنة) سرعة نمو الفئات الأخرى المُعالة[12] بحيث تصل نسبة هذه الفئة من السكان والتي تبلغ حوالي 60 % لتصل إلى حوالي 69 % في عام (2030)، يترتب على هذا التحول في التركيب العمري لسكان المملكة عدداً من المنافع التي يمكن تحقيقها حال توفر التخطيط والإستعداد اللازمين لتلك المرحلة، حيث سينعكس هذا على حجم الإحتياجات السكانية في كافة مجالات الحياة بالإضافة إلى المنافع الاقتصادية التي سيحققها الأردن من استغلال الفرصة السكانية، حيث سيرتفع حجم قوة العمل الأمر الذي سيساعد في تحريك عجلة الاقتصاد الأردني ورفد سوق العمل بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة إذا ما تم تطبيق السياسات المتعلقة بتأهيل وتدريب الكوادر العاملة من خلال برامج مدروسة لتلبية احتياجات السوق.

وقد شهد الأردن في السنوات الأخيرة تطورات إقتصادية وإجتماعية أسهمت في زيادة حجم العمالة الوافدة في بعض القطاعات مثل الإنشاءات والزراعة؛ صاحب هذه الزيادة عزوف الأيدي العاملة الأردنية عن العمل في بعض القطاعات الإقتصادية لأسباب إجتماعية وتدني مستوى الأجر في البعض الآخر، وهنا برزت أمام قطاع التشغيل والتدريب المهني والتعليم التقني العديد من التحديات؛ كان من أبرزها كما أشارات الأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي التنموي والإستراتيجية الوطنية للتشغيل مايلي:

---

[11] دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي (2011).

[12] الفئات المعالة هي الفئات العمرية (أقل من 15 سنة) و (65 فأكثر)، للمزيد راجع الخطة الوطنية لرصد ومتابعة تحقق واستثمار سياسات الفرصة السكانية - المجلس الأعلى للسكان.

- أن أكثر من نصف المتعطلين عن العمل مستواهم التعليمي دون الثانوية.
- أن هناك ما يقارب مليون شخص في سن العمل غير ناشط إقتصادياً ومستواهم التعليمي دون الثانوية.
- معدل المشاركة الإقتصادية منخفض؛ خصوصاً للأناث.
- تطرح العمالة الوافدة تحديات أساسية أمام العمالة الوطنية تتمثل في فئة الأجور؛ كثافة العمل؛ الإنتاجية؛ وساعات العمل؛ وأخيراً المهارات.
- إن إستراتيجية تقليص البطالة عبر تشجيع العمل خارج الأردن؛ ليست دائماً ذات جدوى.
- يُعتقد أن القطاع غير الرسمي (غير المنظم) يوفر 17 % من العمالة الإضافية.

ولمواجهة تلك الصعوبات والتحديات فقد تبنت الحكومة عبر الأجندة الوطنية (2006-2015) والبرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2007-2009)، والبرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2011-2013)[13] ؛ والخطة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020) بالتشارك مع القوات المسلحة والقطاع الخاص عدد من البرامج والمشاريع والأنشطة التي تهدف إلى رفد سوق العمل بالأيدي العاملة الوطنية الماهرة والمُدربة من أجل إحلالها مكان العمالة الوافدة تدريجياً للحد من ظاهرة البطالة ورفع معدل الناشطين إقتصادياً وتلبيه أيضاً ومؤائمة لإحتياجات سوق العمل من أجل تعزيز وتحفيز الإستثمارات القائمة المولدة لفرص العمل. ومن أجل الإستفادة من معطيات الفرصة السكانية في المدى الطويل وتعزيزاً للشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ومن أجل ذلك تضمنت الإستراتيجية الوطنية للتشغيل لعدد من المبادرات كان من أهمها ما يلي:

1. **إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية:**

وذلك من أجل التنسيق بين المجالس الثلاث المعنية لضمان عدم تضارب وتداخل الصلاحيات والبرامج والمبادرات.

2. **إعادة هيكلة مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني؛ وإعادة هيكلة مؤسسة التدريب المهني:**

ذلك من أجل الوفاء بإحتياجات القطاعات الإستثمارية ذات الأولوية؛ وضمان إقامة علاقات وثيقة مع القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى.

3. **إنشاء دائرة التشغيل خارج الأردن:**

يهدف إنشاء هذه الدائرة للقيام بالمهام التالية: مساعدة الأردنيين المؤهلين للحصول على عمل خارج الأردن؛ متابعة القضايا والأمور المتعلقة بالعمالة الأردنية في خارج الأردن؛ إنشائها ضمن شبكة دعم التشغيل.

4. **إستحداث برنامج التأمين ضد البطالة:**

تم إستحداث هذا البرنامج بطريقة تعزز الحوافز لطالبي العمل من أجل البقاء بالوظيفة؛ ولكي ينخرط غير الناشطين إقتصادياً في قوة العمل وبالتالي زيادة معدل المشاركة الإقتصادية.

[13] سبقة برنامج آخر؛ هو البرنامج التنفيذي التنموي للاعوام (2007- 2009).

5. تشجيع إحلال العمالة الوطنية مكان العمالة الوافدة:

من خلال إستحداث فرص عمل للأردنيين بعد تدريبهم وتأهيلهم بما يلبي متطلبات وإحتياجات سوق العمل خصوصاً في القطاعات التي تتركز بها العمالة الوافدة.

6. خفض البطالة في أوساط ذوي الإعاقات (ذوي الإحتياجات الخاصة):

تطبيق وتفعيل القانون الحالي الذي ينص على وجوب أن يمثل العمال ذوي الإعاقات ما نسبته 2 % من إجمالي العمال في المنشأة (50 عامل فأكثر)؛ من خلال تشديد العقوبات والغرامات على المخالفين وتعزيز الحملات التوعوية وإدخال برنامج التشغيل التجريبي وإعطاء حوافز ضريبية لمشغلي ذوي الإعاقات، وصولاً إلى مساعده ذوي الإعاقات بالحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم ومقدراتهم آخذين بعين الأعتبار إحتياجات ومتطلبات سوق العمل؛ بالإضافة إلى الإرتقاء بمهارات ذوي الإعاقات؛ من أجل رفع معدل المشاركة الإقتصادية.

7. زيادة مشاركة القطاع غير الرسمي (غير المنظم):

من أجل تخفيض معدل البطالة ونقل غير الناشطين إقتصادياً إلى فئة الناشطين إقتصادياً عبر وسائل عديدة أهمها: تشجيع دعم المساهمات في الضمان الإجتماعي من خلال مزيج من تنفيذ للقوانين والحوافز؛ تبسيط الإجراءات والقوانين والأنظمة التي تحكم سوق العمل وتوفير التمويل المناسب للمشاريع الصغيرة وتوفير خدمات الدعم في مجالات التطوير والتسويق والإدارة.

8. زيادة مشاركة المرأة الإقتصادية:

الهدف الذي ذكرته الإستراتيجية الوطنية للتشغيل أنه في حال عدم القدرة على توفير أو إستحداث فرص عمل كافية للتخفيف من معدل البطالة هو عدم المساهمة في رفع معدل البطالة خصوصاً بين الأناث وذلك من خلال: التنسيق الفعال مع الصناديق القائمة لتمويل المشاريع الميكروية (الجزئي) التي تقدم دعم للأعمال للنساء الناشطات إقتصادياً من داخل المنازل (مثل: صندوق التنمية والتشغيل)، والتنسيق مع الجهات الرسمية للحفاظ على المرأة ناشطة إقتصادياً؛ وضمان عدم خروجها من سوق العمل، بالإضافة إلى تعزيز التشاركية مع المنظمات غير الحكومية من إجل الإنتفاع من قدراتها داخل المجتمعات المحلية من أجل تعزيز القناعات الإيجابية بشأن عمل المرأة، بالإضافة إلى إطلاق حملات توعوية تدعم تشغيل المرأة وتوضح للمرأة دور مؤسسات التدريب المهني والتعليم التقني في المساعدة بالحصول على عمل؛ وأيضاً من خلال عرض قصص النجاح المتحققة في هذا المجال.

9. تعزيز برامج وحملات التوعية الوطنية:

الهدف من هذه المبادرة هو رفع وتعزيز الوعي لدى المواطنين عبر القيام بحملة توعوية شاملة ودورية ومركزة تحت إشراف المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية بما يتعلق بالمواضيع التالية:

- التدريب المهني والتعليم التقني (أبراز أهميتة؛ قصص النجاح المتحققة؛ فرص العمل المتوفرة).
- دور المرأة وحقوقها في المشاركة الإقتصادية.
- التدريب والتشغيل لذوي الإعاقات.

تشير مؤشرات أداء النتيجة الثانية والمتعلقة بتحقيق معدلات مرتفعة من السكان الناشطين إقتصادياً إلى ثبات نسبي في معظم هذه المؤشرات كما تظهر في الجدول رقم (4) على النحو التالي:

■ فيما يتعلق بمؤشر الأداء الرئيس الذي يدل على مدى التقدم في تحقق النتيجة الثانية (الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً)، والمتمثل في معدل النشاط الاقتصادي الخام والمنقح، تشير البيانات أن القيم تتراوح لكلا المؤشرين في مكانها منذ عام (2007) وبالتالي يمكن القول أن المؤشران لا يتجهان نحو تحقق القيمة المستهدفة لعام (2013) وإن كانا قد شهدا تحسناً في بعض السنوات، مما يترتب عليه إنعكاسات سلبية على مستوى المعيشة للأفراد والأسر وخاصة في ظل إرتفاع معدل الإعالة الإقتصادي الذي يحمّل النشيطين اقتصادياً عبء إعالة عدد أكبر من الأفراد، بالإضافة إلى إعالة أنفسهم حيث بلغ معدل النشاط الإقتصادي الخام للأعوام (2007-2011) حوالي 25 % ؛ كما بلغ معدل المشاركة الإقتصادي الخام للذكور في عام (2011) حوالي 40 % وللإناث حوالي 9.4 %، وبلغ معدل النشاط الإقتصادي المنقح حوالي في عام (2011) حوالي 39 % متراجعاً عن سنة المقارنة (2007) بنسبة حوالي 2.0 % ؛ حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي المنقح للذكور في عام (2011) حوالي 62.8 % مقارنة مع المعدل للإناث حوالي 14.7 %.

وقد يُعزى ذلك لأهم الأسباب التالية:

1. أرتفاع عدد الداخلين لسوق العمل سنوياً في ظل تفضيل العمل في القطاع العام؛ وضعف قدرة القطاع العام عن إستيعاب هذه الأعداد به نتيجة ضعف قدرة القطاع العام عن إستحداث فرص عمل جديدة.
2. ضعف في مؤهلات وخبرة الداخلين الجدد لسوق العمل.
3. عدم مؤائمة المؤهلات العلمية لمتطلبات سوق العمل.

مما قد يساهم بزيادة في معدلات البطالة وزيادة عبء الإعالة الإقتصادي.

شكل رقم (3): معدل النشاط الإقتصادي المنقح للأعوام (2007 - 2011)

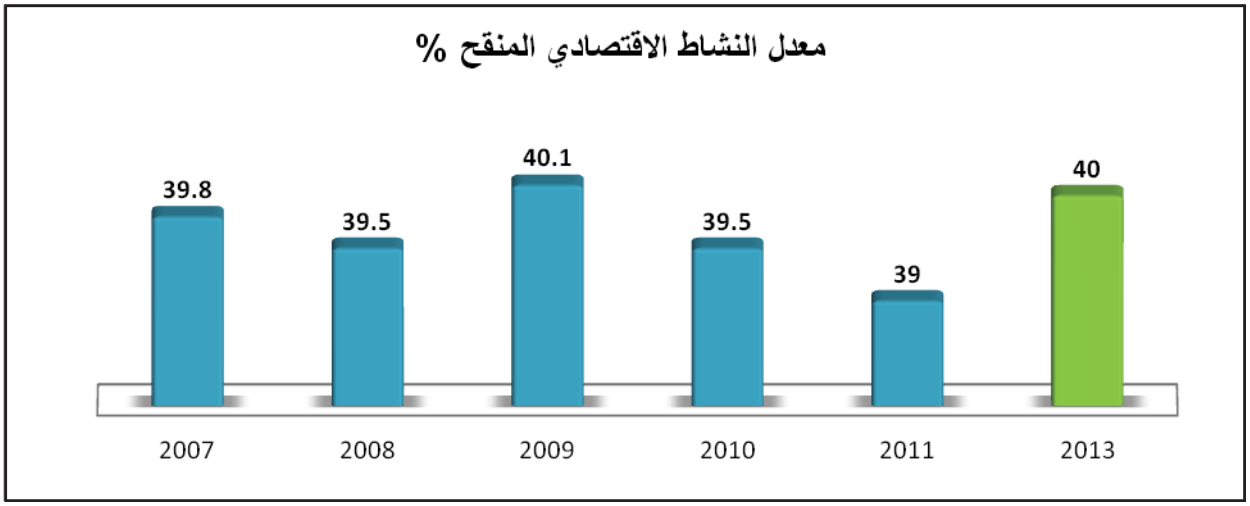

[ملاحظة: القيم في الرسم البياني هي القيم الفعلية المتحققة، ما عدا قيم عام (2013) فهي عبارة عن القيم المستهدف الوصول إليها.]

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:** حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام (2007) نمواً إيجابياً نسبياً؛ ولكن بسبب تأثير التقلبات الإقتصادية الدولية على إقتصاد المملكة كونه منفتحاً على الإقتصاديات الدولية؛ فلقد جاءت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي دون المأمول وهي نسبه قريبة من القيم المتوقع تحقيقها لعامي 2012 و 2013. إلا أن هذا التطور لم ينعكس إيجابياً على معدلات تشغيل الأردنيين وبالتالي لم ينعكس على تخفيض معدل البطالة، فقد أرتفع معدل البطالة الكلي في العام 2011 إلى 12.9 % مقابل 12.5 % في عام 2010، كما بلغ معدل البطالة[14] بين الأناث حوالي 21.2 ٪ في العام (2011) وبين الذكور حوالي 11.0 % في عام (2011)؛ وقد يعزى ذلك للأسباب التالية:

  - تأثر أرتفاع معدل البطالة للأناث الذي بلغ في عام (2011) حوالي 21.2 % بنسبة أرتفاع معدل الأمية للإناث والذي بلغ حوالي 9.9 % في عام (2011)؛ مما يعني أن الأناث في فئة الأمية سوف تكون فرصة حصولهن على فرصة عمل قليلة جداً.

  - زيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وضعف الموائمة بين مخرجات التعليم في مراحله المختلفة وبين متطلبات سوق العمل.

  - إرتفاع أسعار الغذاء ومصادر الطاقة وخصوصاً أسعار البترول عالمياً والأزمة الاقتصادية العالمية قد إنعكستا سلباً على قدرة سوق العمل الأردني على توفير فرص عمل لآلاف الخريجين الجدد سنويا.

  - تدني فرص العمل وخاصة على مستوى المحافظات لمحدودية المشاريع الاستثمارية في بعض المحافظات حيث أن وجود الاستثمارات والمشاريع يولّد فرصا للعمل.

  - أرتفاع نسبة العمالة الوافدة غير الماهرة – والتي شكلت حوالي 21 % من إجمالي قوة العمل عام (2011) – في بعض القطاعات الإقتصادية في ظل تدني مستوى الأجور السائدة التي تقبل بها العمالة الوافدة ولا تقبل بها العمالة الأردنية. وتتركز في قطاع الزراعة والإنشاءات؛ قطاع الخدمات الشخصية والإجتماعية؛ الفنادق والمطاعم؛ تجارة التجزئة.

- **نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الأردنية:** شكلت نسبة العمالة الوافدة إلى مجمل قوة العمل الأردنية نسب عالية نسبياً؛ فلقد بلغت عام (2007) حوالي 23.9 % وحوالي 21 % عام (2011)، ويلاحظ وجود تراجع طفيف في نسبة العمالة الوافدة حيث كانت نسبة التغير حوالي 12.1 % وهي تعتبر تغيرات إيجابية لصالح العمالة الأردنية؛ إلا أنها تعتبر دون المستوى المطلوب وقد يعود ذلك بسبب التشريعات القانونية التي تجيز لبعض الجنسيات العربية بالدخول إلى المملكة بدون إذن مسبق من الجهات المعنية؛ وأيضا بسبب الهجرات القسرية التي شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة الزمنية السابقة (هجرة الأخوة العراقيين بسبب الحرب

[14] دائرة الإحصاءات العامة؛ مسح العمالة البطالة 2011؛ التقرير السنوي - نيسان 2012.

على العراق؛ وبسبب الأحداث في سوريا)؛ إضافة إلى وجود بُعد ثقافة بعض أفراد المجتمع السلبية إتجاه بعض المهن.

- **<u>صافي عدد فرص العمل المستحدثة:</u>** تذبذب عدد فرص العمل المستحدثة في الإقتصاد الأردني خلال الفترة الزمنية (2007-2011) بفارق ليس بسيط نسبياً؛ وبقيت دون المستوى المطلوب والمستهدف في عام (2013)؛ أما توزيع فرص العمل المستحدثة في عام (2011) حسب المستوى التعليمي، فيلاحظ أن حوالي 42 % من إجمالي صافي فرص العمل المستحدثة كانت للأفراد الذين يحملون المؤهل التعليمي أقل من ثانوي، فيما حصل حملة المؤهلات العليا (بكالوريوس فأعلى) على حوالي 38 % من فرص العمل المستحدثة، وحوالي 10 % من صافي الفرص المستحدثة كانت للأفراد من حملة المؤهل التعليمي دبلوم متوسط[15]؛ وذلك بشكل طبيعي بسبب تأثر الإقتصاد الأردني بالظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في دول المنطقة والعالم؛ وهذا يعتمد في الأساس على حجم الإستثمار الوطني وحجم الإستثمار الأجنبي في القطاعات الإقتصادية.

جدول رقم (4): مؤشرات النتيجة الثانية - تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً.

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
النتيجة										
2: تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً	معدل النشاط الاقتصادي الخام	25	25	25.5	25.1	25	**0.00**	25.7	25.7	25.7
	معدل النشاط الاقتصادي المنقح %	39.8	39.5	40.1	39.5	39	**- 2.01**	40.0	40.0	40.0
	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	8.2	7.2	5.5	2.3	2.6	**- 68.29**	2.6[16]	3.0[17]	3.5
	نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الأردنية	23.9	22.6	23.9	21.1	19.5	**- 18.41**	22	21	21
	عدد صافي فرص العمل المستحدثة (ألف فرصة)	70	65	69	66[18]	54[19]	**- 22.86**	غير متوفر	110	120

[15] راجع نتائج مسح فرص العمل المستحدثة 2011 - التقرير التحليلي - دائرة الإحصاءات العامة؛ آب 2012. ص (ج)- الملخص التنفيذي.

[16] وزارة التخطيط والتعاون الدولي – البرنامج التنفيذي التنموي (2011- 2013).

[17] تقديرات صندوق النقد الدولي (د. مخلد العمري - وزارة التخطيط والتعاون الدولي / عبر البريد الاليكتروني بتاريخ كانون الثاني 2013)

[18] نتائج مسح فرص العمل المستحدثة السنوي 2010؛ التقرير التحليلي - دائرة الإحصاءات العامة؛ آب 2011.

[19] مسح فرص العمل المستحدثة 2011 - التقرير التحليلي - مديرية المسوح الأسرية - دائرة الإحصاءات العامة؛ ص (ج).

2.2: التحليل على مستوى مؤشرات المخرجات ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج (2.1)

2.2.1: المخرج الأول- بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع

أن بناء بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع ذو أهمية كبيرة في إعداد المواطنين من الناحية المعرفية والعلمية وبناء المهارات لحفزهم على العمل في مهن ذات قيمة مضافة لرفد الإقتصاد بقوى فاعلة ذات كفاءة إنتاجية عالية؛ وأيضاً تنشئة وتنمية الشباب بحيث يكون واع لذاته؛ منتم لوطنة متمكن وقادر على التفاعل مع المتغيرات الحياتية ضمن بيئة آمنة ومستقرة وداعمة، من أجل الأرتقاء بالوطن ومنجزاته بحيث يكون البيئة الآمنة والمستقرة والمناسب للعيش والعمل فيه؛ وبذلك يساعد على حصول المواطنين على فرص متكافئة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

إرتكزت مؤشرات الأداء الخاصة بهذا المخرج على على مؤشرين وهما كما يلي:

- ترتيب الأردن في جودة التعليم الأساسي: لقد تراجع أداء هذا المؤشر في العامين الأخيرين (2010-2011) مقارنة مع عام (2009)؛ فقد بلغت مرتبة الأردن في جودة التعليم الأساسي لعام (2010) حوالي 63 من أصل 139 دولة مشمولة في عملية التقييم؛ وفي عام (2011) حوالي 60 من أصل 142 دولة مشمولة في عملية التقييم، في حين أنها كانت في عام (2009) حوالي 48 من 133 دولة مشمولة في عملية التقييم؛ وكانت نسبة التراجع حوالي 17.1 %، وقد يُعزى ذلك أن عملية التحديث والتطوير الشاملة التي تنتهجها وزارة التربية التعليم في قطاع التعليم العام (ضمن الإمكانيات المتاحة) تحتاج لفترة زمنية حتى تظهر نتائجها؛ وبالتالي تنعكس هذه النتائج على قيمة المؤشر.

- ترتيب الأردن في محور التعليم العالي والتدريب: على الرغم من تذبذب قيم هذا المؤشر خلال الفترة الزمنية (2007-2011)، إلا أن النتيجة لعام (2011) كانت أفضل مقارنة مع عام (2007)؛ فقد بلغت مرتبة الأردن لعام (2011) في محور التعليم العالي والتدريب حوالي 36 من أصل 142 دولة مشمولة في عملية التقييم؛ وكان ترتيب الأردن في عام (2007) حوالي 47 من أصل 131 دولة مشمولة في عملية التقييم؛ وهذا يعتبر إنجازاً كبيراً للتعليم العالي والتدريب في الأردن؛ وقُدرت نسبة هذا الإنجاز حوالي 29.3 %، وقد يعود ذلك لأسباب كثيرة أهمها- تعديل التشريعات المنظمة للتعليم العالي والتدريب؛ وإنشاء الجامعات التقنية؛ والتوجة نحو التعليم العالي والتدريب التقني؛ الذي يتوائم نسبياً مع الطلب على التعليم العالي وحاجة الإقتصاد لهذه التخصصات خصوصاً أن بعض أسواق العمل بدأت بفتح أبوابها بشكل جيد بدءاً من عام (2007) خصوصاً أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من المنافسة الشديدة فيها.

أن تحليل مؤشرات الأهداف الإستراتيجية لمخرج بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع في ظل الفرصة السكانية والموضحة في الجدول رقم (5) يعطي أبعاداً عميقة لما وصل إلية قطاع التعليم في المملكة؛ حيث تبين:

- أنخفضت نسبة الطلبة في الأبنية المستأجرة لتصل عام (2011) حوالي 10.6 % بنسب تغير طفيفة دون أن تحقق القيمة المستهدفة بسبب الزيادة المرتفعة في عدد الطلبة، وذلك لعدة أسباب أهمها: أرتفاع بعدد المدارس المملوكة لوزارة التربية والتعليم؛ كما انه هناك توجه نحو التعليم الخاص.

- **معدل الطلبة في الصف الواحد :**

أحرز هذا المؤشر إنجازاً حيث بلغ معدل الطلبة في الصف الواحد حوالي 26 طالباً في عام (2011) متجاوزاً القيم المستهدفة للأعوام (2011-2013)؛ وقد تقدم هذا المؤشر مقارنة مع عام (2007) بنسبة 1.8 %، ويعود ذلك لكون وزارة التربية والتعليم دأبت في إستحداث البنية التعليمية المناسبة من المرافق والأبنية ضمن الظروف والإمكانيات المالية المتاحة لها.

- **معدل الطلبة لكل معلم في التعليم الأساسي:**

أحرز هذا المؤشر أيضاً إنجازاً بأن أصبح عدد الطلبة لكل معلم في عام (2011) حوالي 16 طالباً؛ في حين أنه كان في عام (2007) ما يقارب 19 طالباً؛ بنسبة تقدم حوالي 12.1 %؛ متخطياً بذلك القيم المستهدفة للأعوام (2011-2013)، مما يساعد في التحصيل العلمي للطلبة من حيث تخصيص وقتاً أكثر للطالب داخل الصف، ويُعزى ذلك لكون أن وزارة التربية والتعليم سنوياً تقوم برفد الكادر التعليمي في جميع التخصصات؛ وإنشاء الأبنية المدرسية ضمن الإمكانيات المادية المتوفرة لها.

- **نسبة الإلتحاق الإجمالية للصف الثاني في مرحلة ما قبل المدرسة:**

بلغت نسبة الإلتحاق في الصف الثاني في مرحلة ما قبل المدرسة لعام (2011) حوالي 57.7 %؛ في حين كانت النسبة لعام (2007) حوالي 39.6 %؛ بمعدل تقدم حوالي 45.7 % ومقتربه من تحقيق المستوى المستهدف لعام (2011) وذلك يعود لكون وزارة التربية والتعليم توسعت في إنشاء المرافق والأبنية المدرسية وملاحقاتها ومن ضمنها التوسع في إنشاء دور رياض الأطفال، كونه يعتبر أحد مكونات إقتصاد المعرفة حيث كان تقتصر حتى عام (2009) على القطاع الخاص؛ وأيضاً هناك نمواً ملحوظ في عدد رياض الأطفال المملوكة من قبل القطاع الخاص نتيجة لإقبال الأسر على أرسال أبنائهم لهذه الرياض من أجل المساهمة في إعداد أبنائهم لمرحلة التعليم الأساسي وما بعده.

- **نسبة الإلتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي:**

بلغت نسبة الإلتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي لعام (2011) حوالي 99 %؛ في حين كانت لعام (2007) حوالي 101.6 %؛ بنسبة نمو منخفضة عن عام (2007) حوالي 2.6 %؛ مقتربة من تحقيق المستويات المطلوب تحققها في الأعوام (2011-2013)؛ على الرغم من الجهود الدؤوبة لوزارة التربية والتعليم في تعزيز البنية التعليمية (إنشاء المرافق والأبنية المدرسية الملائمة؛ توظيف الكوادر التعليمية؛ تأهيل الكوادار العاملة؛ تجهيزات تقنية؛ ... الخ) وربما يعود السبب أن هناك مناطق جغرافية نائية جداً غير مخدومه بمدارس تعليم عام أو بسبب التوجة نحو الدراسة في مدارس القطاع الخاص.

- **نسبة الإلتحاق الإجمالي للطلبة في التعليم الثانوي:**

بلغت نسبة الإلتحاق الإجمالي للطلبة في التعليم الثانوي لعام (2011) حوالي 81 %؛ في حين كانت لعام (2007) حوالي 82.6 %؛ بنسبة إنخفاض عن عام (2007) حوالي 1.9 %؛ محققة مستوى أعلى قليلاً من المستويات المطلوب تحققها في الأعوام (2011-2013)؛ على الرغم من الجهود الدؤوبة لوزارة التربية والتعليم في تعزيز البنية التعليمية (إنشاء المرافق والأبنية المدرسية الملائمة؛ توظيف الكوادر التعليمية؛ تأهيل الكوادار العاملة؛ تجهيزات تقنية؛ ... الخ)، وهي نسبه مقبوله نوعاً ما إذا تم الأخذ بعين الأعتبار نسبه الطلبة الذي يتسربون من المدارس لظروف إجتماعية مختلفة ونسبة من يتجهون إلى العمل في المهن والقطاعات التي لا يتطلب العمل بها إكمال المرحلة الثانوية.

- **نسبة الأمية:**

بلغت نسبة الأمية في الأردن لعام (2011)[20] حوالي 6.7 %؛ في حين كانت لعام (2007) حوالي 9.3 % منخفضة عن معدل عام (2007) بحوالي 28.0 %؛ وهذا المعدل المتحقق أفضل من المستوى المطلوب تحققة لعام (2011)؛ وهي بذلك تقترب من تحقيق المعدلات لعامي (2013 و 2012) على الرغم من الجهود الدؤوبة لكافة الجهات المعنية لإيجاد الأردن خالي من معدلات الأمية؛ وربما يعود ذلك لتأثير الفترات الزمنية السابقة البعيدة على هذه الفترة الحالية (معظم معدلات الأمية في الفئة العمرية الكبيرة في السن).

- **نسبة الناجحين في إمتحان الثانوية العامة:**

بلغت نسبة الطلبة الناجحين في إمتحان الثانوية العامة في عام (2011) حوالي 51.1 % من إجمالي المتقدمين للإمتحان؛ في حين كانت النسبة في عام (2007) حوالي 46.2 % من إجمالي المتقدمين؛ ويعتبر هذا التقدم مقبولاً به على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى لدفع العملية التعليمية برمتها قدماً لتحقق مستويات عالية؛ وهذا المستوى المتحقق بقي دون المستوى المطلوب تحقيقة في الأعوام (2011-2013).

- **معدل الطلبة لكل حاسوب:**

بلغ معدل الطلبة لكل جهاز حاسوب في عام (2011) حوالي 16 طالباً؛ في حين كان في عام (2007) حوالي 19 طالباً؛ بنسبة زيادة حوالي 3.8 % وهو تطور جيد ومحققاً للمستوى المطلوب تحقيقة خلال الأعوام (2011-2013)؛ وهذا يعود لإستمرار وزارة التربية والتعليم بتزويد المدارس بإجهزة حاسوب للمساهمة في بناء جيل متمكن من التقنية الحديثة وبناء محور من محاور إقتصاد المعرفة.

- **نسبة المدارس المشبوكة على الإنترانت:**

بقيت نسبة المدارس المشبوكة على شبكة الإنترانت دون المستوى المطلوب تحقيقية في الأعوام (2011-2013)؛ على الرغم من التطور الحاصل في قيم هذا المؤشر. ففي عام (2011) بلغت نسبة المدارس المشبوكة على الإنترانت حوالي 85 %؛ في حين كانت عام (2007) حوالي 75 % بنسبة زيادة حوالي 13.3 %؛ وقد يعود ذلك لوجود مدارس في مناطق بعيدة جغرافياً عن نطاق شبكة الالياف الضوئية.

- **نسبة تحقق كفايات التعلم[21] لدى الطلبة:**

بلغت نسبة تحقق كفايات التعلم لدى الطلبة في عام (2011) حوالي 70 %؛ في حين كانت في عام (2007) حوالي 63 %؛ بنسبة نمو قدرت بحوالي 11.1 %؛ محققة في عام (2011) المستوى المطلوب؛ وبقائها دون المستوى المطلوب لعامي (2012 و 2013) مما يفيد أن الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم في تطوير وتأهيل مهارات الكوادر القائمة على العملية التعليمية مستمرة تحقيقاً للخطط الموضوعة في تحقيق إقتصاد المعرفة.

---

[20] للمزيد مراجعة – تقرير مسح العمالة والبطالة (2011)، دائرة الإحصاءات العامة (التقرير السنوي)؛ نيسان 2012 .

[21] هو تمتع الأفراد القائمين على العملية التعليمية بقدرات خلاقة تمكنهم من التكيف مع المستجدات التربوية وتنمية الذات وتحديث المعلومات باستمرار.

- **نسبة الجامعات التي أستوفت معايير الإعتماد وضبط الجودة:**

بلغت نسبة الجامعات التي أستوفت معايير الإعتماد وضبط الجودة في عام (2011) حوالي 90 %؛ في حين كانت في عام (2007) حوالي 60 %؛ مما يفيد أرتفاع نسبة الجامعات التي أستوفت معايير وضبط الجودة بحوالي 50 % محققة بذلك المستوى المطلوب لعام (2011) ومتقدمة نحو تحقيق المستويات المطلوبة لعامي (2012 و 2013)؛ وهذا يعود للجهود المبذولة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عموماً و (هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص) للإرتقاء بقطاع التعليم العالي ليواكب القطاع في الدول المتقدمة.

- **نسبة الإنفاق على مشروعات دعم البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي:**

أرتفعت نسبة الإنفاق على مشروعات دعم البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام (2011) بحوالي 52.8 % عن نسبة الإنفاق في عام (2007)؛ حيث بلغت نسبة الإنفاق في عام (2011) حوالي 0.55 % من الناتج المحلي الإجمالي؛ في حين كانت عام (2007) حوالي 0.36 % من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حقق المؤشر المستوى المطلوب في عام (2011) وظل دون المستوى المطلوب منه لعامي (2012 و 2013)- ولا شك أن الضغوط والتحديات الإقتصادية التي يواجهها الأردن ساهمت في دفعه إلى سياسات ترشيد الإنفاق.

يُلاحظ أن معظم مؤشرات المخرج الأول قد حققت نتائج إيجابية بين عامي 2007 و2011 ، وبالتالي يمكن القول بأنها تسير بإتجاه تحقيق القيم المستهدفة للمؤشرات لعام (2013)، وقد جاءت النتائج الإيجابية في مؤشرات التعليم-والتي هي مؤشرات هامة لتحقيق الفرصة السكانية- نتيجة لعدد من العوامل أهمها:

1. زيادة الوعي بأهمية التعليم (كما يبين أرتفاع معدل الإلتحاق الإجمالي في المدارس).
2. السياسة التربوية والتعليمية التي تم انتهاجها في الأردن منذ عام 2009 في: اقتصاد المعرفة - توسيع مظلة البرامج الهادفة الى دعم المعلمين والمعلمات لرفع كفاءتهم وتأهيلهم خصوصاً في مجال التأهيل للكوادر التعليمية في المهارات الحاسوبية والتقنية.
3. زيادة عدد الدورات التدريبية والتعليمية والبعثات والمنح التي يحصل عليها موظفي المؤسسات التعليمية من معلمين واداريين.
4. تطوير المناهج وإدخال مفاهيم حقوق الإنسان؛ والنوع الاجتماعي؛ ورعاية المسنين؛ والتكافل الإجتماعي؛ وعدم التمييز؛ والمستجدات على الساحة المحلية والعالمية.
5. رفع المستوى المعيشي للمعلمين بحيث تصبح مهنة المعلم مهنة جاذبة للكفاءات العلمية.
6. تطوير البيئة المدرسية بحيث تصبح بيئة جاذبة للطلبة، وقادرة على خلق وإبراز الإبداع (بيئة محفزة)، (توفير المرافق والخدمات اللازمة، الأنشطة اللامنهجية، البحث العلمي، الأنشطة الترفيهية، ...).
7. وجود برامج ومبادرات تقوم بها وزارة التربية والتعليم بشكل مستمر وحثيث في مجال رفع جودة التعليم من خلال أقسام المتابعة والتقييم والرقابة والجودة؛ فقد أصدرت مديرية توكيد الجودة وثيقة رسمية لمعايير الجودة الشاملة بمحاورها الثلاث التي تتضمن مايلي:
   - توفير البيئة الصحية المدرسية.
   - البيئة التعليمية الأمنة.
   - رياض الأطفال.

وتعمل حالياً الوزارة على تطبيق العديد من البرامج والأنشطة التي تهدف لتحسين نوعية التعليم وجودتة بمشاركة المجتمع المحلي وأولياء الأمور؛ وجاري العمل على تطوير المؤشرات الخاصة بتلك الأهداف من خلال إجراء الدراسات والأبحاث التي تقيس مؤشرات جودة التعليم؛ بالإضافة إلى تطوير قواعد البيانات لقياس تلك المؤشرات.

على الرغم من هذه التطورات الكمية الإيجابية، إلا أن هناك حاجة ماسة للإهتمام بجودة ونوعية التعليم، لرفع مؤشرات أداء المخرج ولا بد من التركيز في المرحلة المقبلة على الجوانب التالية:

1. توفير مؤشرات الجودة الشاملة في مؤسسات التربية والتعليم والتعليم العالي والعمل على تطبيقها (التأكيد على الاستفادة من التجارب والمراجع المتاحة لدى الجهات ذات الصلة بقطاع التعليم، سواء منها الدولية، أو الإقليمية أو الوطنية)
2. المؤشرات النوعية الخاصة بالطلاب كالحماس للإنجاز أو شعورهم بأن طموحهم يتحقق من خلال المواد التي يدرسونها والدافعية لمواصلة الدراسة في تخصصات معينة.
3. التركيز على المؤشرات النوعية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس ومن أهمها الرضا الوظيفي، ومؤشرات نوعية ترتبط بالمجتمع ومنها: عدد أولياء الأمور المشاركين باستمرار في الأنشطة المدرسية.

تبعات إنخفاض نظام الجودة الشاملة في مؤسسات التربية والتعليم والتعليم لعالي	الآثار المتوخاه من تطبيق نظام الجودة الشاملة	منظور منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO حول التعليم
▪ هناك إنطباع عام بإنخفاض دافعية الطلاب للتعلم. ▪ أرتفاع نسبة الرسوب بين طلاب المرحلة الثانوية. ▪ إنخفاض دافعية الهيئة التدريسية للتدريس؛ وإنخفاض الأقبال على العمل. ▪ زيادة الشكاوي من جميع الأطراف. ▪ إنخفاض درجة الرضا لأولياء الأمور عن مستوى التحصيل لأبنائهم. ▪ إنخفاض درجة رضا المجتمع عن مستوى خريجي المؤسسات التعليمية (المدارس؛ الكليات والمعاهد؛ والجامعات).	▪ ضبط وتطوير النظام الإداري في المؤسسات التعليمية نتيجة لوضوح الأدوار وتحديد المسئوليات بدقة، وتوفير جو من التفاهم والتعاون بين جميع العاملين بها. ▪ الارتقاء بمستوى الطلاب من جميع الجوانب الجسمانية والعقلية والاجتماعية والنفسية والروحية. ▪ رفع قدرات الإداريين والمعلمين والعاملين بالمؤسسات التعليمية. ▪ زيادة الثقة والتعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع، وكذلك. ▪ زيادة الوعي والانتماء نحو المؤسسة التعليمية من قبل الطلاب والمجتمع المحلي	▪ التعليم يجب أن يسمح للأطفال والطلاب بالوصول إلى الاستفادة القصوى من إمكاناتهم وقدراتهم المعرفية والانفعالية والإبداعية. ▪ وتؤكد على دور التعليم في تعزيز قيم المواطنة والأمن والمساواة. ▪ ضرورة توفر البيئة المادية المناسبة من ناحية معايير أبنية المدارس والأثاث والمعدات المستخدمة، ومعايير الصرف الصحي. ▪ توفير البيئة النفسية والاجتماعية الخالية من أشكال العنف والعقاب البدني، والتعامل مع المعلمين بإحترام وكرامة.

جدول رقم (5): مؤشرات مخرج (2.1) - بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمى والإبداع؛ ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
المخرجات										
2.1 بيئة تعليمية محفزة للتعليم والبحث العلمي والإبداع	ترتيب الأردن في مؤشر جودة التعليم الأساسي في تقرير التنافسية العالمي	غير متوفر	غير متوفر	48/133	63/139	60/142	**17.1**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	ترتيب الأردن في محور التعليم العالي والتدريب في تقرير التنافسية العالمي	47/131	غير متوفر	42/133	57/139	36/142	**-29.3**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الأهداف الإستراتيجية										
2.1.1: توفير بيئة تعليمية مناسبة في ظل الفرصة السكانية	معدل الطلبة في الصف الواحد (%)	1:27.1	1:27.9	1:25.8	1:26.8	1:26.6	**-1.8**	1:27،3	1:27،1	1:27
	معدل الطلبة لكل معلم للتعليم الأساسي (%)	1:19	1:19.2	1:17.2	1:17.6	1:16.7	**-12.1**	1:18.6	1:18.6	1:18.6
2.1.2: زيادة فرص الالتحاق الإجمالي في التعليم في ظل الفرصة السكانية	نسبة الالتحاق الإجمالية للتعليم للصف الثاني في مرحلة ما قبل المدرسة (%)	39.60	51.80	56.01	56.93	57.70	**45.7**	58	59	60
	نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي (%)	101.63	99	100	99.42	99	**-2.6**	100	100	100
	نسبة الالتحاق الإجمالي للطلبة في التعليم الثانوي (%)	82.6	83.3	76.06	79.12	81	**-1.9**	80	80	80
2.1.3: خفض نسبة الأمية في ظل الفرصة السكانية	نسبة الأمية (%)	9.3	7.7	7.3	7.0	6.7	**-28.0**	6.8	6.5	6.2
2.1.4: ضمان جودة مخرجات التعليم الأساسي والثانوي	نتائج الثانوية العامة (نسبة الناجحين) (%)	46.2	50.10	50.80	51.00	51.1	**10.6**	57	58	59
	معدل الطلبة لكل حاسوب	1:19	1:16	1:16	1:16	1:16	**-3.8**	1:16	1:16	1:16
	نسبة المدارس المشبوكة على الانترنت (%)	75.0	80.0	83.0	85.0	85.0	**13.3**	90.0	92.0	93.0
	نسبة تحقق كفايات التعلم لدى الطلبة (%)	63.0	64.0	64.0	68.0	70.0	**11.1**	70	72	74
2.1.5: ضمان جودة مخرجات التعليم العالي ومواءمتها لمتطلبات سوق العمل الفعلية	نسبة الجامعات التي استوفت معايير الاعتماد وضبط الجودة	60.0	غير متوفر	80.0	85.0	90.0	**50.0**	90	95	100
	نسبة الإنفاق على مشروعات دعم البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.36	0.40	0.50	0.50	0.55	**52.8**	0.55	0.60	0.65

2.2.2: المخرج الثاني- بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة

لقد حقق الأردن إنجازات هامة في مجال التنمية الإقتصادية خاصة في القطاعات الإقتصادية ذات إحتمالية النمو العالية؛ متخذاً خطوات عديدة في مجال تحسين بيئة الأعمال لتعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني وجذب الإستثمارات من خلال الدعم الحكومي للقطاعات الصناعية والخدمية؛ ومن خلال تحديد الآليات المناسبة لرفع تنافسيتها وتزيز نموها وزيادة عوائدها.

فقد حددت الخطة الوطنية لرصد ومتابعة التقدم في تحقيق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية مجموعة من المؤشرات الخاصة للوصول إلى بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة التي ترتبط بمعظمها بمفهوم (التنافسية) بشكله العام، آخذين بعين الإعتبار تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس للقدرة التنافسية على أنها مجموعة من السياسات والمؤسسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في بلد ما، والعوامل التي تؤثر في تحسين القدرة التنافسية.

يُشير أداء مؤشرات المخرج بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة بشكل عام إلى إنخفاض قيم هذه المؤشرات بشكل سلبي؛ وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

- تراجعت مرتبة الأردن في تقرير التنافسية العالمي بمؤشر النمو للتنافسية العالمي لعام (2011) بنسبة تغير حوالي 33.7 % مقارنة مع مرتبة الأردن في عام (2007)؛ وذلك بسبب الأزمة المالية الدولية وأرتفاع معدل الأسعار العام الناتج في الأساس عن أرتفاع أسعار المشتقات النفطية التي أثرت على جميع القطاعات كونها تعتبر من مدخلات الإنتاج السلعية الرئيسة.

- تراجعت مرتبة الأردن في تقرير التنافسية العالمي بمؤشر تنافسية الأعمال لعام (2011) بنسبة تغير حوالي 33.7 % مقارنة مع مرتبة الأردن في عام (2007)؛ حيث بلغت مرتبة الأردن في عام (2011) حوالي 68 من أصل 142 دولة مشمولة في عملية التقييم؛ في حين كانت في عام (2007) حوالي 52 من أصل 131 دولة مشمولة في عملية التقييم – وذلك بسبب لنفس الأسباب السابقة الذكر.

- تراجعت مرتبة الأردن في تقرير التنافسية العالمي بمؤشر جاذبية إستقطاب الإستثمارات الأجنبية لعام (2011) بنسبة تغير حوالي 20 % مقارنة مع المرتبة التي حققها الأردن لهذا المؤشر في عام (2007). حيث الأردن في عام (2011) مرتبة 4.8 نقطة من أصل 7.0 نقاط؛ في حين حقق الأردن في عام (2007) مرتبة 6.0 من أصل 7.0 نقاط. علماً أن المرتبة المتحققة في عام (2011) هي مرتبة جيدة ولكن دون مستوى الطموح للأردن لتحقيقها على المستوى المحلي والدولي. إلا أن هناك عدداً من التحديات (كما وردت في تقرير التنافسية العالمي لعام 2012/2011) التي لا بد من التركيز على معالجتها:
  - البيروقراطية في المؤسسات الحكومية.
  - صعوبات التمويل.
  - معدلات الفائدة المرتفعة.
  - التشريعات الضريبية.

- تدني ثقافة العمل لدى القوى العاملة.
- معدلات التضخم المرتفعة.
- توفر البيانات والدراسات المتخصصة في الوقت المناسب لأغراض التخطيط لجميع القطاعات الإقتصادية.

على الرغم من إختلاف الآراء حول مدى دقة وعلمية الاعتماد على مؤشرات تقرير التنافسية العالمي، فإن الدلائل تشير إلى تراجع قيم المؤشرات لمخرج بيئة الأعمال المحفزة للاستثمار والريادة، وأن الإتجاة السلبي بشكل عام في تحقيق قيم مؤشرات هذا المخرج يرجع ربما إلى عوامل متصلة بخصائص الاقتصاد الأردني والتي قد تترك أثاراً سلبية على بئية الأعمال والريادة والإستثمار، وبالتالي تتطلب إهتماماً وخططاً وسياسات للتخفيف من أثارها، منها:

1) نقص المعلومات وعدم توفر خرائط إستثمارية واضحة قابلة للتطبيق.
2) القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب المختلفة.
3) تدني الروح الريادية والمخاطرة لدى الراغبين في الإستثمار.
4) تركز الإستثمارات الأجنبية في مناطق جغرافية معينة؛ وقطاعات إنتاجية معينة ذات الربحية العالية؛ والقيمة المضافة المنخفضة.
5) ضيق القاعدة الإنتاجية، فالإقتصاد الأردني إقتصاد يعتمد على قطاع الخدمات، إذ شكل قطاع الخدمات حوالي 67.4 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام (2011)، بينما شكلت القطاعات السلعية كالصناعة والزراعة والإنشاءات (التشييد والبناء) ما نسبته 32.6 % من الناتج المحلي الإجمالي.
٦) صعوبة الحصول على التمويل.

جدول رقم (6): مؤشرات المخرج (2.2) - بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
المخرجات										
2.2: بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة	ترتيب الأردن في مؤشر النمو للتنافسية العالمي The Global Competitiveness Index (GCI) (ترتيب عالمي)	49/131	غير متوفر	50/133	65/139	71/142	**33.7**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	ترتيب الأردن في المؤشر الشامل للتنافسية العالمي Overall Competitiveness (Index)GCR (ترتيب عالمي)	49/131	غير متوفر	50/133	65/139	71/142	**33.7**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الأعمال العالمي Business Competitiveness Index (ترتيب عالمي)	52/131	غير متوفر	47/133	49/139	68/142	**20.6**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	ترتيب الأردن في مؤشر جاذبية استقطاب الاستثمارات الأجنبية (ترتيب عالمي) 1) Weight= غير مشجع؛ 7= مشجع بقوة)	6.0	غير متوفر	5.0	6.0	4.8	**-20.0**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

أما فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإستراتيجية، فقد أظهرت نتائج التحليل الى تذبذب قيم المؤشرات بين الأعوام (2007-2011) وذلك يعُزى إلى حالة الإقتصاد الأردني المنفتح على الإقتصاد الدولي ومدى تأثره بتقلبات وحالة الإقتصاد الدولي خصوصاً تأثيرات الأزمة المالية الدولية على إقتصادناً. كمايلي:

- **ترتيب الأردن في تقرير التنافسية العالمي (مؤشر بدء نشاط تجاري):** لقد تحسن ترتيب الأردن في عام (2011) في مؤشر بدء نشاط تجاري مقارنة مع ترتيب الأردن في عام (2008) بنسبة تغير إيجابية حوالي 1.9 %؛ علماً أن قيم المؤشر كانت متذبذبة خلال الفترة الزمنية (2008-2011).

- **ترتيب الأردن في تقرير التنافسية العالمي (مؤشر ممارسة الأعمال) أيضاً:** لقد تحسن ترتيب الأردن في عام (2011) في مؤشر مؤشر ممارسة الأعمال مقارنة مع ترتيب الأردن في عام (2008) بنسبة تغير إيجابية حوالي 1.9 %؛ علماً أن قيم المؤشر كانت متذبذبة خلال الفترة الزمنية (2008-2011)، رغم أن التقرير أشار إلى أن مرتبة الأردن التنافسية تراجعت في محاور وحققت تقدماً ملحوظاً في محاور أخرى.

وعلى الرغم من قيام الأردن بتحسين الخدمات المقدمة في مجمع الخدمات الموحد بالنسبة لتأسيس الشركات، حيث جمع بين إجراءات تسجيل الشركات، والتسجيل الضريبي، والعضوية في الغرفة التجارية في مكان واحد، إلا أن الوقت المستغرق لتسجيل وترخيص شركة جديدة ما زال مرتفعا فقد إنخفض من ١٤ يوماً (2007-2010) إلى 12 يوماً (2011) ويظل أعلى من الوقت اللازم في دول أخرى في المنطقة.[22]

- **نسبة الزيادة في قيمة الإستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار:** لقد حقق الأردن خلال الفترة السابقة (2007-2011) نسب زيادة في قيمة الإستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار؛ فلقد بلغت في عام (2011) حوالي 5.0 % بما يعادل 2.1 مليار دينار أردني؛ في حين بلغت نسبة الزيادة في عام (2007) حوالي 22.3 % بما يعادل حوالي 2.3 مليار دينار أردني- بنسبة تغير بين هذين العامين حوالي- 77.6 %. وتعتبر نسب الزيادة المتحققة بمستوى جيد إذا ما تم الآخذ بعين الأعتبار الضغوط الكبيرة التي يواجهها الإقتصاد الأردني خلال هذه الفترة نتيجة لتأثره بالأزمة المالية الدولية وتداعياتها، محققة القيم المستهدفة لها لعام (2011)؛ ويُعزى تحقق نسب الزيادة بسبب الإجراءات والتعديلات القانونية لتشجيع الإستثمار.

- **صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر:** بلغ حجم صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لعام (2011) حوالي 1.046.2 مليون دينار أردني؛ في حين بلغ صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في عام (2007) حوالي 1.859.1 مليون دينار أردني؛ وبمقارنة صافي هذه التدفقات بين عامي (2007 و 2011) نجد أن نسبة التغير حوالي - 43.7 %. حيث تراجعت صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بين عامي (2010 و 2011)؛ حيث بلغت صافي التدفقات للإستثمار الأجنبي المباشر لعام (2011)[23] حوالي 1,046.2 مليون دينار أردني بتراجع عن عام (2010) بنسبة تراجع حوالي 10.73 %.

---

[22] للمزيد مراجعة تقارير التنافسية العالمي.

[23] البنك المركزي الأردني – النشرة الإحصائية – ميزان المدفوعات (FDI in Jordan) للأعوام (2007- 2011).

ويعزى ذلك لتراجع للأزمة المالية الدولية وتداعياتها التي يتوقع أن تزول عام (2014)[24]، والتقلبات والتطورات السياسية في المنطقة العربية. وتمثلت أبرز عمليات[25] الإستثمار الأجنبي المباشر في عام (2011) بـ:

1) بيع أراضي وعقارات.
2) الأرباح المعاد إستثمارها.
3) تسجيل إستثمارات لغير المقيمين في الشركات الحديثة.

- **حجم الإستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار** : أن العمل على زيادة حجم الإستثمارات في ظل الفرصة السكانية؛ ينبغي علينا تحقيق قيم موجبة لمؤشرات الزيادة في الإستثمار الكلي (الأجنبي والوطني). فلقد بلغ حجم الإستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار لعام (2011) حوالي 2.1 مليار دينار أردني؛ في حين كان في عام (2007) حوالي 2.27 مليار دينار أردني؛ بنسبة تراجع بين العامين حوالي 7.4 %. رغم جهود مؤسسة تشجيع الإستثمار المتواصلة التي تهدف إلى تحفيز الإستثمار المحلي وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الحوافز المالية والضمانات الممنوحة وفقاً لقانون تشجيع الإستثمار؛ وتبسيط الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتسجيل وترخيص المشاريع الإستثمارية إلى جانب التعرف على الفرص الإستثمارية في المملكة والترويج لها محلياً وإقليمياً ودولياً.

وفيما يتعلق بالإستثمارات[25] المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار؛ فقد بلغ حجمها خلال عام (2011) ما مقدارة 1.023.0 مليون دينار أردني مقابل 1.660.0 مليون دينار خلال عام (2010)، وقد توزع الحجم الكلي للإستثمارات بين الإستثمارات الأردنية والإستثمارات غير الأردنية بواقع 728.5 مليون دينار أردني؛ و 294.5 مليون دينار على التوالي، مقابل 1.436.5 مليون دينار أردني؛ و 224.1 مليون دينار أردني خلال عام (2010) على التوالي.

- **ترتيب الأردن في مؤشر جاذبية إستقطاب الإستثمارات الأجنبية**: تراجعت مرتبة الأردن في تقرير التنافسية العالمي بمؤشر جاذبية إستقطاب الإستثمارات الأجنبية لعام (2011) بنسبة تغير حوالي 20 % مقارنة مع المرتبة التي حققها الأردن لهذا المؤشر في عام (2007). حيث أحتل الأردن في عام (2011) مرتبة 4.8 نقطة من أصل 7.0 نقاط؛ في حين حقق في عام (2007) مرتبة 6.0 من أصل 7.0 نقاط بنسبة تغير سلبية بين العامين المذكورين حوالي 20.0 %. علماً أن المرتبة المتحققة في عام (2011) هي مرتبة جيدة ولكن دون مستوى الطموح للأردن لتحقيقها على المستوى المحلي والدولي. وأن التذبذب في قيم المؤشر ربما يعود لتأثر بالأوضاع الإقتصادية الدولية؛ والمنافسة الشديدة من قبل قوى إقليمية تمتلك مقدرات إقتصادية أكبر مما هو متوفر في الإقتصاد الأردني.

ذُكر في البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013) تحقق العديد من الإنجازات في مجال تحسين بيئة الأعمال خلال الأعوام (2007-2009) والتي إنعكست إيجاباً على النمو الإقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة؛ أهمها:

- زيادة حجم الإستثمارات في المدن الصناعية.
- إنشاء حاضنات أعمال متخصصة بالتعاون مع جهات مختلفة في مجال تحفيز الشركات والمشاريع المبتدئة.

---

[24] (تصريحات معالي وزير الصناعة والتجارة الأردني / السيد شبيب عماري / صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ 29/ 09/ 2012).
[25] البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي (2011).
[26] البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي (2011).

- إقامة مناطق إقتصادية تنموية (أربد التنموية؛ معان التنموية؛ المفرق التنموية).
- البدء في إنشاء مناطق صناعية جديدة؛ والتوسع في القائم منها.
  تطوير وتوسيع المناطق الحرة.
- إستكمال البرنامج الشامل لإعفاء مدخلات ومستلزمات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية؛ لتخفيض كلف الإنتاج الصناعي.

وبالرغم من الإنجازات المتحققة التي ذكرها البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2011-2013)؛ فما تزال بيئة الأعمال في الأردن تواجه العديد من التحديات؛ أبرزها:

- آثار الأزمة المالية العالمية.
- عزوف الشباب الأردني عن العمل بقطاعات تتطلب جهد بدني؛ أو تتعارض مع مفاهيم إجتماعية تقليدية.
- ضعف التمويل المالي خاصة للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- ضعف الإقبال على التأهيل للمهن والحرف عبر التدريب المهني والتعليم التقني.
- عدم وجود قاعدة بيانات موحدة للشركات والمشاريع والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- أرتفاع كلفة الإنتاج.
- ضعف في إيجاد أسواق للمنتجات؛ وضعف الموارد المالية الموجهة لعمليات التسويق.

وقد أورد البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2011-2013) أبرز التوصيات لمواجهة التحديات التي ما زالت بيئة الأعمال في الأردن عليها مواجهتها؛ وتعزيزاً للإنجازات التي تم تحقيقها من جهة أخرى، أهم هذه التوصيات هي:

- التصدي لآثار الأزمة المالية العالمية؛ عبر تعزيز تكاتف الجهود بين القطاعين العام والخاص؛ وإستقطاب مزيداً الإستثمارات المحلية والأجنبية التي توفر فرص للعمل للأيدي العاملة الأردنية في القطاعات ذات الأولوية.
- توفير التمويل المالي بأشكال مختلفة (على سبيل المثال: نظام المرابحة الإسلامية؛ نظام المشاركة) لإقامة للمشاريع وعبر ربطها بالتدريب المهني والتعليم التقني.
- تعزيز وزيادة الحملات الإعلامية (بكافة السبل المتاحة) لفئات الشباب في المدارس والكليات والجامعات بما يخص العمل المهني؛ وإنشاء مشاريع مهنية.
- تجميع البيانات من كافة الجهات المعنية لتكون بذلك قاعدة بيانات موحدة للشركات والمشاريع والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- تخفيف العبء الضريبي على الإنتاج عبر تخفيف ضريبة الدخل؛ أو ضريبة المبيعات على مستلزمات الإنتاج للمساهمة في تخفيض كلفة الإنتاج.
- البحث عن أسواق جديدة للمنتجات الوطنية؛ وزيادة الموارد المالية الموجهة لعمليات التسويق.

جدول رقم (7): مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (2.2) - بيئةأعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة.

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
الأهداف الاستراتيجية										
2.2.1: تسهيل إجراءات بدء نشاط اقتصادي جديد	ترتيب الأردن في مؤشر بدء نشاط تجاري (ترتيب عالمي)	غير متوفر	75/134	85/133	73/139	78/142	**-1.9**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
2.2.2: العمل على استحداث تشريعات واتخاذ إجراءات تؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال	ترتيب الأردن في تقارير ممارسة الأعمال (ترتيب عالمي)	غير متوفر	75/134	85/133	73/139	78/142	**-1.9**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
2.2.3: العمل على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية في ظل الفرصة السكانية	نسبة الزيادة في قيمة الاستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (مليار دينار) (%)	22.3	1.4	-18.0	7.6	5.0	**-77.6**	5.0	2.4	2.3
	صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار) [27]	1,859.1	2,005.0	1,713.0	1,172.0	1,046.2	**-43.7**	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
	الاستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (مليار دينار)	2.268	2.3	1.859	2.000	2.100	**-7.4**	2.10	2.15	2.20
	ترتيب الأردن في مؤشر جاذبية إستقطاب الإستثمارات الأجنبية (ترتيب عالمي)	6	غير متوفر	5	6	4.8	**-20.00**	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

[27] المصدر: البنك المركزي الأردني – النشرة الإحصائية – ميزان المدفوعات (2007-2011).

2.2.3: المخرج الثالث: إقبال متزايد على العمل المهني والتقني

يسعى المخرج الثالث (إقبال متزايد على العمل المهني والتقني) في ظل الفرصة السكانية لتحقيق العديد من الأهداف المرتبطة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية؛ أهمها: إعداد المواطنين في سن العمل للتعلم وحفزهم للعمل في مهن ترتفع قيمتها المضافة بإستمرار؛ ورفع قابلية تشغيل القوى العاملة؛ وتعزيز مرونة سوق العمل وتعزيز إنتاجية العمال، وذلك للمساهمة في حل قضايا البطالة وتخفيف من حدة إشكالية الفقر.

فقد بلغ حجم قوة العمل الأردنية[28] لعام (2009) حوالي 1.4 مليون عامل من إجمالي عدد السكان، الذي ما يزال القطاع العام يستحوذ على نسبة عالية من القوى العاملة – فقد شكل العاملون في القطاع العام ما نسبته 38.9 % من إجمالي المشتغلين مقابل 60.7 % في القطاع الخاص، علماً أن الغالبية العظمى من العاملين هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم حوالي 83.9 %.

ومن هنا كان هذا المخرج موضع إهتمام كبير في الأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي التنموي المنبثق عن الأجندة الوطنية، ورغم أن النقاط التحليلية في وثيقة الأجندة الوطنية تتعلق بفترة زمنية سابقة على الفترة التي يغطيها تقرير المتابعة إلا أن الملامح والإتجاهات الرئيسية لا زالت تنطبق على الوضع الحالي والذي نلحظه من تحليل مؤشرات الاداء الخاصة بهذا المخرج .

- **نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي:** أن نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي قدرت من قبل وزارة التربية والتعليم لعام (2011) بحوالي 13.8 % وهي دون المستوى المطلوب لنفس العام والبالغ 50.0 %؛ ولايتوقع أن تحقق للمستوى المطلوب في عام (2012) وعام (2013) والبالغ 55.0 %؛ 60.0 % على التوالي. ويعود ذلك للثقافة الإجتماعية التي مفادها أن الأولوية القصوى للتعليم الأكاديمي من أجل التأهل لدخول أحد التخصصات ذات القيمة العالية مجتمعياً في المرحلة الجامعية، وعندما تنفذ الخيارات يتم التوجه لبرامج التعليم والتدريب المهني؛ إضافة إلى النظرة المجتمعية السلبية في كثير من الأحيان؛ وأيضاً ضعف الدور الاعلامي في تحفيز وتشجيع الالتحاق بالتعليم المهني، وذلك واضح من خلال تذبذب البيانات لهذا المؤشر للسنوات (2007–2011) لهذا المؤشر كما تظهر في جدول رقم (8). ونتيجة للأسباب المذكورة أعلاه فأن ذلك يؤثر ذلك على أعداد ونوعيه المتدربين الملتحقين في التدريب والتعليم المهني. ويجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تطوير خطط وبرامج التدريب المهني والتعليم التقني بما يتوائم مع إحتياجات سوق العمل الأردني.

- **درجة رضا أصحاب العمل عن العاملين لديهم من خريجي مؤسسات التدريب والتعليم المهني:** أن درجة رضا أصحاب العمل عن العاملين لديهم من خريجي مؤسسات التدريب والتعليم المهني حققت القيم المستهدفة منها بنسب عالية؛ وذلك يدل على جودة التعليم المهني؛ ولكنها تواجة تحديا يتمثل في مدى قدرة خريجي مؤسسات التدريب المهني على أمتلاك المهارات اللازمة والمنافسة في الأسواق الدولية والإقليمية؟؛ والإجابة هنا أنهم مازالوا بحاجة إلى أكتساب جميع المهارات اللازمة بما في ذلك اللغات والحاسوب ليتمكنوا من المنافسة في هذا المجال، بالإضافة إلى مزاحمة العاملة الوافدة في سوق العمل لبعض المهن والتخصصات وهذا ربما يعود لأسباب أهمها أن العمالة الوافدة تقبل بمستوى أجور أقل من العمالة الأردنية، وأيضاً تعمل لساعات عمل أطول.

[28] تقييم الأداء للبرنامج التنفيذي التنموي (2007 - 2009)؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي – عمان.

ويشار هنا إلى أهمية تطوير أدوات وآليات التواصل والتنسيق بين الجهات المشرفة على التدريب المهني والتعليم التقني وأصحاب العمل من القطاعين العام والخاص.

- **نظرة المجتمع الأردني نحو الانخراط في قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني:**

أما بالنسبة لنظرة المجتمع نحو قطاع التشغيل والتدريب المهني والتعليم التقني فما زال المجتمع الأردني يتصف بتذبذب – مطمئن نوعاً ما- في نظرته نحو الإقبال على العمل والتعليم المهني والتقني وإتخاذه كمسار تعليمي ومعيشي، فبالرغم من أن قيمة المؤشر تميل نحو المتوسط الإيجابي (3.4/5) إلا أنها تعكس حالة من تأرجح الثقة بقدرة هذا القطاع على توفير سبل الرخاء والرفاه للمواطنين. ويجدر الإشارة إلى تعزيز الوعي لدى أفراد المجتمع بشكل عام وأرباب الأسر بشكل خاص بشأن أهمية التدريب المهني والتعليم التقني ودوره في الإقتصاد الوطني كواحد من القنوات الداعمة والمساندة لإستحداث فرص العمل وتوفير سبل العيش الكريم لأفراد المجتمع.

على الرغم من الأداء الإيجابي لأعداد الخريجين من التدريب المهني وتذبذب في أعداد الملتحقين وأرتفاع درجة رضا أصحاب العمل عن المشتغلين لديهم من خريجي مؤسسات التدريب والتعليم المهني فأنه لا بد من العمل على معالجة التحديات التالية والتي تشكل محاور رئيسة للنهوض بقطاع التدريب المهني:

- توسع الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني وبين إحتياجات سوق العمل.
- ضعف هيكلية المؤسسات المعنية بالتدريب المهني والتعليم التقني؛ وعدم وضوح علاقات السلطة والمسؤولية بينها.
- عدم مساهمة القطاع الخاص في تصميم البرامج وتنفيذها من قبل مزودي التدريب المهني والتعليم التقني.
- نقص الخبرة الميدانية والمؤهلات العلمية لدى المدربين.
- عدم وجود تأمين صحي، إذ يتم توظيف معظم الخريجين وفق نظام المياومة، وليس وفقاً لعقد عمل.
- إرتفاع معدلات البطالة بين من هم دون التعليم الثانوي، وعند النظر لتفاصيل معدلات البطالة في الأردن نجد أن نسبة المتعطلين عن العمل ممن مستواهم التعليمي أقل من ثانوي[29] (45.4 %)[30] عام (2011) التي لا تزال مرتفعة بكل المقاييس، فلقد بلغت نسبة المتعطلين عن العمل (الذكور) ممن مستواهم التعليمي أقل من ثانوي لعام (2011) حوالي 61.1 %؛ و(الأناث) حوالي 9.1 %. وهنا يجدر الإشارة بتوجيه هذه الفئات نحو التدريب المهني والتعليم التقني، مما يؤثر على تخفيض مستويات البطالة الكلية ويزيد من معدل المشاركة الإقتصادية؛ وذلك عبر تكثيف حملات وبرامج التوعية؛ وعبر سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة تحقيقاً لأحد بنود إقتصاد المعرفة[31]. ولتخطي هذه التحديات يتوجب إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة؛ ومن أهمها:

---

[29] التقرير السنوي لمسح البطالة والعمالة 2011؛ دائرة الإحصاءات العامة؛ نيسان 2012 – ص 116.

[30] التقرير السنوي لمسح البطالة والعمالة 2011؛ دائرة الإحصاءات العامة؛ نيسان 2012.

[31] فان إقتصاد المعرفه في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسى للنمو الإقتصادي. وإقتصادات المعرفه تعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والإتصال وإستخدام الإبتكار؛ وعلى العكس من الإقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الإقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الإقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة ووالمتطورة، للمزيد مراجعة الموقع الاليكتروني:

(http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9)

- التسريع بالموافقة على تعديل التشريعات الخاصة بمؤسسة التدريب المهني (المالية والإدارية واللوازم)؛ وشمول المتدربين بالتأمين الصحي والضمان الإجتماعي؛ وتحديد المزايا التي يحصل عليها المتدرب خلال وبعد فترة التدريب.
- إعادة النظر في كفاءة وفعالية تكلفة برامج التدريب المُقدّمة من خلال القطاعين العام والخاص والتدريب في موقع العمل في القطاع الخاص.
- زيادة أعداد الملتحقين بمؤسسات وبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني للجنسين (الذكور والإناث)؛ عبر ربط برامج التعليم والتقني والتدريب المهني ببرامج التوظيف وفقاً للتشريعات الناظمة لسوق العمل.
- التوسع في التنسيق من أجل تطوير سياسات وبرامج التشغيل.
- التوسع في البرامج الإعلامية والتوعوية التي تشارك فيها الجهات المعنية بالتعليم والتدريب المهني والتقني والتشغيل لبيان الخدمات والمزايا المتاحة للعمل المهني وبرامجه، وفرص العمل المتوقعة.
- تفعيل دور النقابات المهنية وغرف الصناعة والحرف لزيادة قدرة إستيعاب القطاع الخاص على توفير فرص عمل للخريجين الجدد من التعليم التقني والتدريب المهني.
- تطبيق تشريعات الإعاقة الموجودة وفرض حق الإدماج في القطاعات المختلفة في المجتمع وسوق العمل. تعزيز دور المجلس الأعلى للأشخاص المعوقين والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة في كافة مجالات دعم الأشخاص المعوقين ومنها عمليات الإرشاد والتدريب والتشغيل.

جدول رقم (8): مؤشرات المخرج رقم (2.3) - أقبال متزايد على العمل المهني والتقني؛ ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج

البيان	المؤشر	الأساس	القيمة المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
المخرجات										
2.3: إقبال متزايد على العمل المهني والتقني	نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي (%)	14.8	14.0	14.1	13.6	13.8	**-6.81**	50	55	60
الأهداف الاستراتيجية										
2.3.1: تطوير برامج التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني وفق احتياجات سوق العمل في ظل الفرصة السكانية	درجة رضا أصحاب العمل عن المشتغلين لديهم من خريجي مؤسسات التدريب والتعليم المهني	غير متوفر	غير متوفر	65	67	84	**29.2**	70	74	79
	نظرة المجتمع الأردني نحو الانخراط في قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني (1 = الادنى) (5 = الاعلى)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	5/3.4	5/3.4	**0.00**	5/3.4	5/3.5	5/3.6

بيانات وأرقام متاحة للعام 2011:

- حوالي 190 مدرسة ثانوية شاملة تتبع وزارة التربية والتعليم تقدم برامج التعليم المهني في جميع الفروع المهنية.
- حوالي 50 مركزاً للتدريب المهني والتقني تتبع مؤسسة التدريب المهني بالإضافة إلى التخصصات الفنية والتقنية في الجامعات التطبيقية مثل جامعة البلقاء التطبيقية والبوليتكنيك وكليات المجتمع المتوسطة.
- نسبة استغلال هذه المؤسسات تقل بشكل ملموس عن طاقتها الاستيعابية وينعكس على ارتفاع كلفة التعليم والتدريب المهني.

2.2.4: المخرج الرابع- إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي

أن النظرة المتفحصة لبيانات معدلات البطالة في الإقتصاد الأردني تظهر لنا ملخص مفاده أنه للتغلب على هذه الإشكالية الدائمة والتخفيف من حدتها يجب على المجتمع أن يتعامل مع مسألة التشغيل الذاتي والعمل الريادي بأسلوب ويتناسب مع حجم وعظم الإشكالية التي تواجة المجتمع برمته.[32]

يقاس الاقبال المتزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي بنسبة العاملين لحسابهم الخاص من اجمالي العاملين، حيث شكلت نسبه العاملين لحسابهم الخاص من إجمالي العاملين ما نسبته حوالي 9.0 % في عام (2011) ؛ بنسبة نمو إيجابية عن عام (2007) قدرت بحوالي 15.4 %؛ حيث بلغت نسبة العاملين لحسابهم الخاص عام (2007) حوالي 7.8 % إلى إجمالي العاملين، وتراجعت حوالي 2.2 % عن القيمة في عام (2010) وذلك بسبب قصور مصادر التمويل المتاحة في توفير التمويل المالي اللازم لتأسيس وتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشروط وضمانات تتلائم ووضع هذه المشاريع ومقدرتها. ولكنها حققت القيمة المستهدفة لها؛ وقد تاثر التحسن في مؤشر نسبة العاملين لحسابهم الخاص مجموعة من المؤشرات التالية، والتي تظهر في الجدول رقم (9):

- **المجموع الكلي لحجم التمويل الميكروي القائم:** بلغ المجموع الكلي لحجم التمويل الميكروي القائم حوالي 90.7 مليون دينار أردني عام (2008)؛ وارتفع في عام (2011) حيث بلغ حوالي 139.5 مليون دينار أردني؛ وبلغت نسبة التغير بين هذين العامين حوالي 53.8 % الأمر الذي يعكس وجود إهتمام بالغ الأهمية في تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر على المستوى الوطني، علماً أن عدد المقترضين في عام (2008) بلغ حوالي 140 الف مقترض كانت نسبة النساء المقترضات حوالي 82.0 % منهم؛ في حين بلغ عدد المقترضين في عام (2011) حوالي 227 الف مقترض بلغت نسبة النساء المقترضات منهم حوالي 87.0 %. بالإضافة إلى أن 89.0 % من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة تصنف على أنها منشآت ميكروية.[33]

[32] للمزيد من المعلومات الرجاء التكرم بالإطلاع على التقرير السنوي لمسح العمالة والبطالة 2011 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة.

[33] الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي (2012-2016)؛ المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي؛ ص (18).

- **عدد الأفكار الريادية التي تم دعمها من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية (جدكو):** فاقت عدد الأفكار الريادية التي يتم دعمها من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقصادية في عام (2011) القيم المستهدفة في الأعوام (2011؛ 2012؛ 2013) بنسب عالية جداً (286.7 %) مقارنة مع سنة الأساس (2007)؛ حيث بلغ عددها المتحقق عام (2011) حوالي 58 مشروع.

- **عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتم دعمها من قبل (جدكو):** في هذا المؤشر أيضاً حققت (جدكو) إنجازاً بإن إستطاعت في عام (2011) دعم 597 مشروعاً محققة القيمة المستهدفة لنفس العام وتحقيق إنجازاً أكبر عن القيم المستهدفة لعامي (2012 و2013)، وبلغت نسبة النمو حوالي 44.6 % مقارنة مع سنة الأساس (في هذه الحالة أيضاً أعتبرت سنة الأساس 2009)؛ ويبقى التحدي الأهم هو حصر الجهات التي تقدم مثل هذا الدعم (الجهات الرسمية؛ المنظمات الدولية؛ المنظمات الوطنية؛ ... وغيرها) للخروج بمؤشر يمثل المستوى الوطني عبر زيادة مستوى التشاركية والتنسيق فيما بينها.

- **حجم تمويل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطه المقدم من (جدكو) سنويا:** و المجموع الكلي لحجم تمويل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة المقدم من (جدكو): بلغ حجم تمويل المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة المقدم من قبل جدكو لعام (2011) حوالي 11.1 مليون دينار أردني؛ في حين كان في عام (2009) حوالي 5.74 مليون دينار أردني، محققاً القيمة المستهدفة منه لعام (2011) وأعلى من القيمة المستهدفة لعام (2012) ومقترباً من القيمة المستهدفة لعام (2013). وبلغت نسبة الزيادة بين عام (2011) وسنة الأساس (في هذه الحالة أيضاً أعتبرت سنة الأساس 2009) حوالي- 92.6 % على الرغم أن قيم المؤشر لا تمثل المستوى الوطني كاملاً لنفس الأسباب والتحديات التي ذكرت سابقاً.
علماً بأن المجموع الكلي لحجم تمويل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة المقدم من (جدكو) لعام (2011) بلغ حوالي 7.0 مليون دينار أردني.

- **عدد الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة سنوياً:** بلغ عدد الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة في الفترة الزمنية (2009-2011) ما يقارب 33 دورة تدريبية وهو ما يعكس الأهتمام الكبير من قبل الجهة المعنية بتأهيل الفئات المستهدفة لتشغيل مشاريعهم بكفاءة ومقدرة مساهمة بذلك في محاولة التخفيف من حدة إشكالية الفقر والبطالة وبالتالي تحقيقاً لبعض نتائج سياسات الفرصة السكانية حسب الإمكانيات المتاحة لديها.

- **عدد الشركات التي تم مساعدتها من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية (جدكو) في الحصول على التمويل:** بلغ عدد الشركات التي تم مساعدتها من قبل (جدكو) لعام (2011) حوالي 60 شركة وهذا يدل أيضاً على إهتمام المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية في دعم مختلف أحجام وأنوع الشركات. ويبقى الرقم غي ممثل على المستوى الوطني وبحاجة إلى مراجعة كافة الجهات ذات الإختصاص في هذا المجال للخروج بقيم ممثلة لإنجازات المؤسسات الوطنية جميعاً.

إن الإهتمام بثقافة الريادة وتعزيزها ينجح بتضافر جهود عدة جهات، مثل النظام التعليمي (بكافة مستوياته) وكفاءته وقدرته على بناء وتطوير الروح الريادية لدى الطلاب، ونظام إقتصادي وإجتماعي يسهل أعمال الريادة ويوفر مناخ إستثماري وبنية إقتصادية مناسبة كالإنفتاح على الأسواق الخارجية، وبنية تحتية مناسبة في جميع المجالات المادية وغيرها (قوانين وتشريعات؛ ونزاهة وحاكمية؛ شفافية؛ وتنسيق وتبادل للمعلومات بين القطاعات المختلفة). وتظهر هنا ضرورة دعم المشاريع الريادية ومشاريع التشغيل الذاتي من خلال توفير التمويل اللازم بشروط ميسرة تتضمن تخفيف الضمانات المطلوبة وتوفير صيغ تمويل أكثر أمانا وقبولاً اجتماعياً مثل صيغ المشاركة والمرابحة الإسلامية.

يمكن أن نخلص في ضوء تحليل المؤشرات إلى أن الارتفاع في أداء قيم المؤشرات وإتجاهها إلى التحسن في المستقبل القريب، يمكن أن يعزى ذلك إلى:

- توجه المؤسسات المعنية الحكومية منها والخاصة إلى تشجيع، وتعزيز مفهوم الريادة، والعمل الحر، أو العمل الذاتي لما له من دور في التشغيل؛ وتأثيره على تخفيض معدلات البطالة وتخفيض معدلات الإعالة الإقتصادية؛ وبالتالي التخفيف من حدة إشكالية الفقر.
- خطى الأردن خطوات جيدة في إنشاء المؤسسات والشركات الداعمة للإقراض الميكروي والصغير.
- تراجع الدور الحكومي كموظف رئيس ومباشر للقوى العاملة؛ مما يحفز التوجه نحو العمل الريادي والتشغيل الذاتي والمشاريع المبتدئة والصغيرة.

ساهمت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنحو 85 %، و51 % من إجمالي الناتج المحلي في كل من انجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي. أما في الأردن فتساهم هذه المنشآت بحوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهمت في توظيف 49.4 % من الأيدي العاملة في الأردن. وفيما يتعلق بالتشغيل في المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، فقد وظفت المشروعات متناهية الصغر (الميكروية) ما نسبته 26.4 % من اجمالي العاملين، ووظفت المنشآت الصغيرة نسبة 12 % ، كما وظفت المنشآت المتوسطة 11 % من مجمل العاملين بالمنشآت، وفقا لمسح دائرة الاحصاءات العامة لعام 2008 . لذلك، فمن حيث التشغيل، تشغّل كافة المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة حوالي نصف العاملين في سوق العمل، والنصف الباقي (50.6 %) تشغلهم المنشآت الكبيرة.

جدول رقم (9):

مؤشرات المخرج رقم (2.4) - إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي؛ ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج.

البيان	المؤشر	الأساس	القيمة المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
المخرجات										
2.4 إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي	نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين (%)	7.8	غير متوفر	9.1	9.2	9.0	**15.4**	9	9	9
الأهداف الاستراتيجية										
2.4.1 تعزيز الدعم المالي للمشاريع الريادية والمبتدئة والصغيرة	المجموع الكلي لحجم التمويل الميكروي القائم (مليون دينار)	غير متوفر	90.7	162.46	111.6	139.5[34]	**53.8**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	عدد الأفكار الريادية التي يتم دعمها من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية (سنوي)	15	15	33	33	58	**286.7**	58	35	35
	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتم دعمها من قبل (جدكو)	غير متوفر	غير متوفر	413	652	597	**44.6**	597	378	300
	حجم تمويل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطه المقدم من (جدكو) سنويا (مليون دينار)	غير متوفر	غير متوفر	5.740	9.654	11.053	**92.6**	11.053	11.145	12.401
	المجموع الكلي لحجم تمويل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة المقدم من قبل المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية - جدكو - (بالمليون دينار)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	7	--	7	10	10
2.4.2 تعزيز الخدمات المساندة للدعم المالي والإقراض الميكروي للمشاريع الريادية والمبتدئة والصغيرة	عدد الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة سنويا	غير متوفر	غير متوفر	33	30	33	**0.0**	33	33	36
	عدد الشركات التي تم مساعدتها من قبل (جدكو) في الحصول على التمويل	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	60	--	60	80	100

[34] http://www.sanabelnetwork.org/home /Map.aspx

2.2.5: المخرج الخامس- إرتفاع مستمر في المشاركة الإقتصادية للمرأة الأردنية

إن معدل المشاركة الإقتصادية والذي يتصف بضعف مساهمة المرأة في سوق العمل لا يعكس بأي حال من الأحوال أي درجة من درجات التمكين للمرأة؛ حيث أن التمكين مفهوم أشمل وأوسع يتضمن تمتع الفرد بحرية الأختيار بين بدائل متاحة؛ بالإضافة إلى القدرة على إتخاذ القرار، بمعنى أننا نجد إختلافاً كبيراً بين قرار مشاركة المرأة في سوق العمل وبين حريتها في التصرف في الدخل أو إستقلالها المادي؛ الأمر الذي يعطي إنطباعاً عن إنفصال مؤشر مشاركة المرأة الإقتصادية عن مسألة التمكين وهو ما يؤكد الحاجة إلى وضع مؤشرات تقيس التمكين الإقتصادي (خصوصاً للمرأة).

إن التركيبة الإجتماعية في الأردن خاصة والعالم العربي عامة تشير في كثير من الأحيان وخاصة في المناطق النائية والريفية من محدودية وصول المرأة إلى الموارد الإقتصادية والتحكم بها؛ خاصة في تملك الأراضي والرصيد المالي المستقل وحتى الإستفادة من فرص التعليم وإستخدام التكنولوجيا؛ وهذا النوع من عدم التمكين هو عامل محبط لا يتم التركيز عليه وربما هو أحد الأسباب المهمة لتواضع حجم المشاركة الإقتصادية للمرأة.

أن مشاركة المرأة الإقتصادية رافد أساسي للاقتصاد الاردني؛ فزيادة مساهمة المرأة الإقتصادية تعني زيادة الإنتاجية للأناث؛ وتعني أيضاً التخفيف من معدل البطالة بينهن؛ مما يساهم في التخفيف من حدة الفقر؛ وتخفيف معدل الإعالة الإقتصادي في المجتمع؛ مما يعني المساهمة في دفع عجلة النمو الإقتصادي قدماً.

يبين الجدول رقم (10) - المؤشرات الرئيسة التي بتحققها يمكن تحقيق أرتفاع مستمر ومؤثر في المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية؛ وجاءت نتائج تحليل المؤشرات كما يلي:

- **معدل المشاركة الإقتصادية المنقح للإناث:**

لوحظ ثبات معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للمرأة الأردنية[35] منذ عام (2007) ولغاية عام (2011) حيث بلغ 14.7 % مقارنة بـ 62.8 % عند الذكور، في حين يبلغ معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في الدول المتقدمة حوالي (40.0 %)؛ وقد يُعزى ذلك للعديد من الأسباب أهمها:

1) الظروف الإجتماعية[36] والتقاليد التي تفضل بقاء المرأة في المنزل لممارسة الأعمال المنزلية ورعاية الأبناء.
2) فجوة الأجور.
3) تفضيل أصحاب العمل تشغيل الذكور على الأناث.
4) محدودية فرص العمل المتوفرة في سوق العمل.
5) عدم موائمة تخصصات المرأة مع متطلبات سوق العمل.
6) عدم توفر الخدمات المساندة للمراة مثل حضانات رعاية الاطفال، عدد ساعات الدوام ، المواصلات..الخ).

- **نسبة النساء في قوة العمل (15 سنة فأكثر):**

بلغت نسبة النساء في قوة العمل لعام (2011) حوالي 16.8 % مقارنة بحوالي 14.7 % عام (2007) بنسبة زيادة بلغت حوالي 14.3 %؛ وعلى الرغم من ذلك لم تحقق النسبة لعام (2011) القيم المأمول الوصول إليها في الأعوام (2011-2013)؛ وذلك للأسباب سابقة الذكر.

---

[35] المرأة بالأرقام؛ وزارة العمل - دراسة - إعداد الدكتورة خلود عودة الله المراشدة (أيار 2010).

[36] دائرة الإحصاءات العامة - المرأة والرجل في الأردن "صورة إحصائية"، العدد الثاني (2012).

- **نسبة النساء من مجموع المشتغلين (15 سنة فأكثر):**

بلغت نسبة النساء من مجموع المشتغلين في عام (2011) حوالي 16.8 %؛ في حين كانت في عام (2007) حوالي 15.7 % بنسبة زيادة بين العامين المذكورين حوالي 7.0 %؛ على الرغم من ذلك بقيت دون مستوى المطلوب تحققة للأعوام (2012-2013). وقد يُعزى ذلك إلى إنخفاض نسبة المرأة العاملة في القطاع الخاص.

ولتوضيح الصورة بشكل أفضل لا بد لنا من إستعراض التطورات التي طرأت على مؤشرات الأهداف الإستراتيجية المذكورة في جدول رقم (10)؛ وهي كما يلي:

- **نسبة مساهمة المرأة في إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (الممولة من صندوق التنمية والتشغيل):**

بلغت نسبة مساهمة المرأة في إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والممولة من صندوق التنمية والتشغيل في عام (2011) حوالي 75.0 % محققة القيم المستهدفة للفترة (2011-2013)؛ علماً أنها كانت في عام (2010) حوالي 78.0 %؛ وبلغت في عام (2009) حوالي 57.0 %، وعلى أعتبار أن عام (2009) هو عام المقارنة[37] نجد أن هناك نسبة تغير إيجابية بين عامي (2009 و 2011) بمقدار 30.4 %. ويساهم ذلك في زيادة معدل إنتاجية المرأة؛ ويساهم في رفع معدل المشاركة الإقتصادية بشكل عام؛ ويخفف من عبء الإعالة الإقتصادية؛ ويساعد في إيجاد دخل للأسرة مساند يخفف من حدة إشكالية الفقر.

- **نسبة الإناث المستفيدات من الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة سنوياً:**

بلغت نسبة الإناث المستفيدات من الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة سنوياً في عام (2011) حوالي 87.0 %؛ في حين بلغت عام (2009) حوالي 89.5 % بنسبة إنخفاض بين هذين العامين حوالي - 2.8 % ،. علماً أن نسبتهن في الإستفادة من الدورات التدريبية لعام (2010) بلغت حوالي 78.9 %، حيث يرتبط ذلك بقيام الصندوق بتقديم دورات تدريبية للمقبلات على إقامة المشروعات الإقتصادية. ولقد تحققت القيم المستهدفة للفترة الزمنية (2011-2013) بالقيمة المتحققة في عام (2011).

- **فجوة النوع الإجتماعي للمشاركة الإقتصادية (إناث/ ذكور):**

أن فجوة النوع الإجتماعي للمشاركة الإقتصادية للإناث مقارنة مع الذكور ما زالت عالية؛ فلقد بلغت في عام (2011) حوالي 48.1 %؛ علماً أنها كانت في عام (2007) حوالي 49.7 %. وبذلك نجد أن هناك تحسناً ملموساً بنسبة 3.2 % وهو دون الطموح الذي نسعى إليه – علماً أن فجوة النوع الإجتماعي للمشاركة الإقتصادية خلال الفترة الزمنية (2007-2011) كانت متذبذبة. وقد يُعزى ذلك للعديد من الأسباب أهمها: العزوف عن تشغيل المرأة وتفضيل الرجل عليها في العمل[38]؛ عدم تمكين المرأة إقتصادياً، مما يؤثر على معدل المشاركة الإقتصادية ومعدل البطالة ومعدل عبء الإعالة الإقتصادي ومعدلات الفقر في المجتمع تأثيراً سلبياً.

[37] ملاحظة: لعدم وجود بيانات عن عام (2007) وعام (2008) تم إعتماد (2009) كسنة مقارنة كما أسلفنا سابقاً في منهجية إحتساب التغير.

[38] دائرة الإحصاءات العامة – المرأة والرجل في الأردن "صورة إحصائية"؛ العدد الثاني (2012).

- **نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص:**

بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص في عام (2011) حوالي 13.9 %؛ في حين كانت عام (2007) حوالي 12.4 % بنسبة تغير إيجابية قُدرت بحوالي 12.1 %، غير محققة القيم المستهدف تحقيقها للفترة الزمنية (2011-2013) مما يدعم بيانات المؤشرات الرئيسة للمخرج ومؤشر فجوة النوع الإجتماعي للمشاركة الإقتصادية لنفس الأسباب التي ذكرت سابقاً.

وتجدر الإشارة إلى أن إنخفاض نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص يعود ذلك الى أن القطاع الخاص يفضل تشغيل الذكور على الاناث لأسباب تتعلق بإجازة الأمومة والتكاليف المالية المترتبة على ذلك؛ فضلا عن العوامل الإجتماعية والنظرة التقليدية لعمل المرأة. وتجدر الاشارة الى ان قانون الضمان الإجتماعي المؤقت رقم (7) لسنة 2010؛ قد إستحدث تأميناً جديداً للأمومة، وتم تطبيقه في عام (2011) وذلك لتعزيز مكانه المرأة في سوق العمل والمحافظة على مكتسبات المرأة وحقوقها مما يسهم في توفير الحماية الإجتماعية للمؤمن للمرأة العاملة والعاملة في القطاع الخاص على وجهة الخصوص؛ وليضمن حصول المرأة العاملة على الراتب المستحق لها اثناء إجازة أمومتها، وليحد أيضاً من ضعف إقبال أصحاب العمل على تشغيل الإناث للكلفة الإضافية التي تترتب على دفع الرواتب لهم أثناء إجازة الأمومة المنصوص عليها في قانون العمل، مما يساهم في زيادة نسبة المشاركة الإقتصادية للمرأة؛ ويساهم في تحفيز المرأة على الإقبال على فرص العمل المتاحة بسوق العمل. كما قامت مؤسسة الضمان الإجتماعي ضمن سياسات زيادة تمكين المرأة إقتصادياً ومن أجل ضمان بقاء المرأة في سوق العمل مدة أطول بإتباع سياسة عدم دفع تعويضات المرأة المؤمن عليها عند إنسحابها من العمل إلا لمرة واحدة فقط.

جدول رقم (10): مؤشرات المخرج رقم (2.5) - إرتفاع مستمر ومؤثر في المشاركة الإقتصادية للمرأة الأردنية؛ ومؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج.

البيان	المؤشر	الأساس	القيمة المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
المخرجات										
2.5 ارتفاع مستمر ومؤثر في المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية	معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للإناث (%)	14.7	14.2	14.9	14.7	14.7	**0.0**	15.5	15.7	16.0
	نسبة النساء في قوة العمل 15 سنة فأكثر (%)	14.7	غير متوفر	18.4	18.4	18.6	**14.3**	18.6	18.8	19.0
	نسبة النساء من مجموع المشتغلين 15 سنة فأكثر (%)	15.7	15.4	16.1	16.4	16.8	**7.0**	16.8	16.9	17.0
الأهداف الإستراتيجية										
2.5.1: العمل على زيادة حصة المرأة من نسبة المقترضين من المشاريع الصغيرة	نسبة مساهمة المرأة في إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (الممولة من صندوق التنمية والتشغيل) (%)	غير متوفر	غير متوفر	57.5	78.0	75.0	**30.4**	75	75	75
2.5.2: تطوير الخدمات المساندة للإقراض الميكروي للمرأة	نسبة الإناث المستفيدات من الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة سنويا (%)	غير متوفر	غير متوفر	89.5	78.9	87.0	**-2.8**	87	87	87
2.5.3: العمل على تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في بيئة العمل (إزالة التفاوت)	فجوة النوع الاجتماعي للمشاركة الاقتصادية (اناث/ ذكور) (%)	49.7	49.8	49.9	48.8	48.1	**-3.2**	49.0	48.8	48.6
2.5.4: العمل على زيادة عمل المرأة في القطاع الخاص	نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص (%)	12.4	12.5	13.4	13.3	13.9	**12.1**	14.5	15.0	15.5

وتجدر الإشارة هنا إلى البرامج والمبادرات التي تقوم بها وزارة التخطيط والتعاون الدولي عبر برنامجي حزمة الأمان الإجتماعي وتعزيز الإنتاجية والتي تعتبر من البرامج الوطنية التي تسعى إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، والتي من خلالها تدعم تمكين المرأة إقتصادياً؛ تتمثل فيما يلي:

- المنح الصغيرة والتدخل المباشر.
- برنامج قدرات.
- برنامج التجمعات الريفية والمشاريع الريادية.
- البنية التحتية الداعمة والمساندة للإستثمار.
- برنامج إرادة.
- برنامج التنمية المحلية في المناطق الأقل حظاً.

وهذه البرامج والمبادرات تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المساهمة في الجهود التي تجري في مكافحة الفقر والبطالة؛ وتحسين المستوى المعيشي؛ وزيادة الدخل وتنويع مصادرة؛ وإيجاد فرص عمل للمتعطلين ومحدودي الدخل.
- التخفيف من العبء الذي تتحمله مؤسسات الرعاية الإجتماعية.
- إحداث بؤر تنموية قابلة للتوسع في مناطق البادية والريف والنائية التي يحتمل أن لا يصل إليها القطاع الخاص.
- تنفيذ المشاريع التنموية الإنتاجية من أجل تمكين المجتمعات المحلية من أخذ زمام المبادرة في المستقبل في تنفيذ المشاريع وتمويلها محلياً.

ولتنفيذ هذه البرامج والمبادرات وتحقيق الأهداف المرجوه منها، كان لا بد من وضع الآليات المناسبة لإخراجها حيز التطبيق والتنفيذ؛ فوضعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي العديد من الآليات حسب البرانامج أو المبادرة؛ كان من أهمها ما يلي:

1) التخطيط والتمويل؛ التنفيذ؛ والمتابعة والتقييم بعد التنفيذ.
2) إنشاء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل.
3) تطوير وتعزيز الوعي الشعبي في دعم مؤسسسات المجتمع المدني.
4) المساعدة على تطوير الأعمال القائمة؛ والمساعدة في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة.
5) توفير فرص تدريبية متخصصة؛ قروض صغيرة؛ إستشارات مالية وإدارية ودراسات جدوى إقتصادية؛ وبرامج توعوية وتثقيفية.

2.3: تحليل التحديات التي تواجه تحقيق النتيجة الثانية والتوصيات للتعامل معها

أ – التحديات والتوصيات / السياسات:

التحديات	التوصيات
■ ضعف الموائمة بين مخرجات النظام التعليمي وبين متطلبات سوق العمل. ■ إستمرار تنفيذ برامج التعليم المهني وتوسيع مظلة المدارس المهنية والمشاغل المهنية. ■ تعاقب الحكومات وسرعة تغيرها مما يؤثر على سياسات الدولة.	■ إعادة هيكلة المجالس الثلاثة المعنية (مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني، مجلس التربية والتعليم، مجلس التعليم العالي) وتحديد الأدوار التنفيذية بينها؛ التي تظم تحت لوائها جميع إختصاصات وعمل الجهات المعنية بالتدريب المهني والتعليم التقني. ■ ربط سياسات التشغيل مع سياسات التدريب المهني والتعليم التقني وربطها مع إحتياجات السوق وإحتياجات الإقتصاد الوطني. ■ مراجعة التخصصات العلمية في الكليات والجامعات دورياً بما يكفل الموائمة مع إحتياجات ومتطلبات سوق العمل والإقتصاد الوطني؛ ومراجعة السياسات والبرامج المنظمة لذلك. ■ إستحداث برامج تعليمية خاصة للأناث في مجالات التعليم التقني والتدريب المهني. ■ الإستمرار بتنفيذ مشروع إقتصاد المعرفة وتركيزة على محور التعليم المهني والتعليم التقني؛ وبشكل خاص للذكور التي تقل مؤهلاتهم العلمية دون الثانوية العامة. ■ تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاعات الصناعية، وخاصة من قبل المستثمر الأجنبي عبر تخفيض الإجراءات أو حصرها في جهة واحدة؛ الأعفاء الجمركي على مدخلات الإنتاج؛ الأعفاءات الضريبية؛ تدريب الخريجين من الجامعات على الأعمال المهنية والتقنية ليكونوا مؤهلين؛ ... الخ، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتشجيع الإستثمار الوطني في مختلف الأقاليم الجغرافية (خصوصاً الشمال والجنوب)؛ وتقديم مساعدات فنية للشركات للتوسع خصوصا في المناطق غير إقليم الوسط.

التحديات	التوصيات
	■ زيادة فرص العمل الجديدة التي تكون متاحة لقوة العمل الأردنية عبر تحفيز إقامة المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (الميكروية) على أن تكون قائمة على أسس مدروسة مثل: مرتبطة بالتدريب المهني والتعليم التقني للمهن المراد إقامة المشاريع فيها؛ متوفرة لكافة الفئات في سن العمل؛ خصوصاً المتعطلين عن العمل (بكافة المستويات التعليمية)؛ ربات البيوت؛ والإناث المتعطلات عن العمل؛ ذوي الإعاقات الجسدية؛ والمتقاعدين الذين ما زالوا قادرين على العمل أو في فئة سن العمل؛ توفير مظلة ضمان إجتماعي وضمان صحي للذين يقومون بإنشاء مشاريع حرفيه و/أو إنتاجية؛ توفير التمويل اللازم ضمن بدائل متعددة وبشروط وإجراءات مبسطة ومُيسرة؛ مثل تحفيز دور البنوك الإسلامية وصندوق الزكاة وصندوق تنمية أموال الأيتام في تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية من خلال الصيغ المتعددة المتوفرة (مرابحة؛ مشاركة؛ مصانعة؛ مُزارعة؛ قروض حسنة).

ب – التحديات والتوصيات / الإجتماعية والثقافية:

التحديات	التوصيات
■ المحددات الاجتماعية والثقافية لدى الاردنين نحو العمل في مهن معينة (وعزوف الأردنيين عن العمل في بعض القطاعات والمهن)، وتوجه أفراد المجتمع نحو العمل في القطاع العام؛ وضعف التوجه الكافي نحو العمل الخاص؛ وأهمية ذلك في تطوير الإقتصاد.	■ زيادة الحوافز المادية والمعنوية لغير المتعلمين للإنخراط في الأعمال التي يستنكفون عنها.
■ لا يتم التوجة للتدريب المهني والتعليم التقني إلا بعد إستنفاذ الجهود بعدم الحصول على مقعد دراسة أكاديمي أو الحصول على وظيفة في القطاع العام.	■ القيام بحملات توعية عبر كافة الوسائل المتاحة (إعلامياً؛ برامج كسب تأييد؛ ...الخ) والتي تشجع على العمل وقدسيته بعيداً عن العادات الإجتماعية (السلبية) وثقافة العيب؛ وإدخال البُعد الديني الذي يشجع على ذلك. وتعزيز وزيادة البرامج التوعوية الموجهة للأباء والأمهات نحو التدريب المهني والتعليم التقني؛ والعمل المهني؛ وأهمية إقامة مشاريع خاصة لأفراد الأسرة؛ وتعزيز زيادة تقديم خدمات المعلومات عن تفاصيل القطاعات المدرة للدخل وكيفية البدء بها.
■ تدني مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.	■ إعادة بناء الوعي لدى المجتمعات بضرورة التدريب المهني والتعليم التقني للبدء بالمشاريع الخاصة وخصوصاً في القطاعات الإنتاجية ذات الربحية العالية والمردود المالي الجيد وذلك للتخفيف من معدلات البطالة العالية؛ وعبء الإعالة الإقتصادي؛ خصوصاً بين الأفراد الذين تقل مؤهلاتهم العلمية عن الثانوية العامة.
■ ضعف عملية التوجيه والإرشاد المهني في الالتحاق في ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني بالرغم من الحوافز المادية لملتحقيه.	■ إدخال مفاهيم الريادة والإبتكار والتشغيل الذاتي ضمن مناهج التعليم العام والتعليم العالي؛ ونشر الوعي في المحافظات بأهمية الابتكار والإبداع وأثرهما على التقدم العلمي والتكنولوجي وأهمية ذلك في تطوير الإقتصاد الوطني.
	■ عرض التجارب الناجحة والواعدة للشباب في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإتاحة الفرصة لهم للحديث عن مشاريعهم والمراحل والمشاكل التي واجهتهم لخروج المشروع حيز التنفيذ، والإحتياجات المستقبلية في هذا السياق.

ج – التحديات والتوصيات / التكنولوجيا والأساليب والخدمات:

التحديات	التوصيات
■ ضعف نظام ومؤشرات الجودة الشاملة في مؤسسات قطاع التعليم. ■ عدم توفر خرائط إستثمارية وأضحة قابلة للتطبيق، ونقص المعلومات والبيانات والدراسات. ■ نقص التأمينات الاجتماعية والصحية في القطاع غير المنظم. ■ سرعة التطورات التقنية؛ وعدم القدرة على مواكبة التغيرات. ■ ضعف البيانات والمعلومات المتوفرة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ■ ضعف البيانات والمعلومات المتوفرة عن الأسواق المتاحة لمدخلات الإنتاج أو مخرجات الإنتاج. ■ ضعف الخدمات المساندة لعمل المرأة.	■ تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم والاهتمام بنوعية وجودة التعليم في مختلف المراحل التعليمية والتدريب المهني والتقني وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "ICT". ■ توسيع مظلة الشمول بالتأمينات الإجتماعية والصحية لتغطية القطاع غير المنظم. ■ تحديث البنية التحتية في جميع المناطق الجغرافية (طرق؛ ماء وكهرباء؛ صرف صحي؛ ...)؛ و الإسراع في أعداد الخارطة الإستثمارية لمحافظات المملكة لتحفيز الإستثمار فيها. ■ الدعم التقني والفني المستمر؛ وعقد الدورات التدريبية على أحدث مستجدات التقنية. ■ تنفيذ برامج تدريب وتاهيل لمالكي المشاريع الميكروية والصغيرة على كافة النواحي الادارية والمالية والتسويقية. ■ توفير خرائط إستثمارية وأضحة وقابلة للتطبيق؛ وإجراء الدراسات؛ وتوفير البيانات اللازمة خاصة حول التطورات في الأسواق المستهدفة والتطور التكنولوجي الذي يؤثر على تنافسية المنتج والقوانين والإجراءات والمواصفات التي تؤثر على إنسياب السلع والخدمات من وإلى السوق الأردني أو الأسواق المستهدفة. ■ توفير الخدمات المساندة لعمل المراة لتمكينها من الجمع بين الإلتزامات الأسرية ومسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة والإقتصادية.

د – التحديات والتوصيات / البيئة العامة والمؤسسية:

التحديات	التوصيات
■ ضعف التنسيق والشراكات والعلاقات بين المؤسسات المنفذة للبرامج التدريبية وبين مؤسسات القطاع الخاص والشركاء من أصحاب العمل والنقابات. ■ نقص وعدم توفر الحوافز الملائمة للإنخراط في العمل المهني والتقني والتدريب المهني والتعليم التقني. ■ أثر المنظومة القانونية الخاصة بحماية البيئة على القطاع الخاص وتحفيزهم على أقامة المشاريع.	■ إدخال القطاع الخاص عبر تمثلية في لجان صياغة برامج التدريب والتأهيل المهني والتقني؛ والتنسيق؛ ووضع سياسات التشغيل والتدريب المهني والتعليم التقني مع الجهات المعنية بقضايا التدريب المهني والتعليم التقني والتشغيل وتمويل المشاريع؛ من أجل إعادة التوازن في سوق العمل مما يساهم في تلبية إحتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة؛ ومن أجل تبسيط عملية التنسيق بين القطاعين العام والخاص والهيئات المعنية بقضايا التشغيل. ■ تحسين نوعية المخرجات منها عبر التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مؤسسات مقدمي خدمات التدريب المهني والتعليم التقني على أحدث الأساليب والتقنية؛ ليتم نقل هذه المعارف إلى المتدربين. ■ تقديم الحوافز والتدريب للأردنيين للإنخراط في مجالات التدريب والعمل المهني والتقني. ■ العمل على الإحلال التدريجي للعمالة المحلية مكان العمالة الوافدة؛ عبر الوسائل المتاحة؛ مثل تفعيل السياسات والبرامج المنظمة لسوق العمل؛ والبرامج الإرشادية للطلبة في مراحل التعليم الأساسي ومراحل ما بعد الثانوية في كليات المجتمع؛ وجميع الباحثين عن عمل؛ بالإضافة إلى البرامج الإرشادية لأصحاب العمل. ■ التنسيق المستمر والفعال بين القطاع العام والخاص ومقدمي خدمات التدريب المهني والتعليم التقني كنوع من أنواع الرقابة الدائمة والمشددة على البرامج المنفذة من قبل جميع الشركاء في القطاعات الإقتصادية. ■ الشفافية في التشريعات البيئية وتطبيقاتها والرسوم والكلف المفروضة من الجهات المعنية؛ والتأكيد على أهمية وضرورة الأخذ بالبُعد البيئي والإلتزام بالسياسات والأنظمة البيئية المعمول بها عند التخطيط لإقامة المشاريع الإقتصادية والإستثمارية وفي كلا القطاعين العام والخاص.

هـ – التحديات والتوصيات / التشريعية والقانونية:

التحديات	التوصيات
■ تعدد الهيئات والمؤسسات والمنظمات التي تعُنى بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ■ تعدد التشريعات والإجراءات بخصوص المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	■ تسريع الموافقة على التشريعات الخاصة بالتدريب المهني وسوق العمل الأردني الناظمة لعملها (المالي؛ والإداري؛ واللوازم). ■ دراسة التشريعات والإعفاءات الضريبية والجمركية ومدى ملائمتها لتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعديل عليها إن أمكن. ■ مراجعة القوانين والأنظمة (المالي والإداري، واللوازم) التي تؤثر على توفر العمل المناسب خاصة للإناث، على سبيل المثال: وضع سلم يحدد أجور الأيدي العاملة حسب درجة المهارة (ماهر؛ فني؛ مهني؛ محدد المهارات). ■ تفعيل برامج التدريب المهني والتعليم التقني خصوصاً الأناث؛ ■ تنظيم العمالة الوافدة وتدريب العمالة الأردنية مهنياً وتقنياً لتحل محل العمالة الوافدة بموجب خطة تدريجية لهذه الغاية؛ خلال تفعيل التشريعات والأنظمة المنظمة لسوق العمل. ■ تفعيل تطبيق التشريعات الخاصة بتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة ومنها على سبيل المثال توفير الحضانات في أماكن العمل أو الأماكن القريبة جداً منه. ■ تفعيل وتعزيز صلاحيات الجهات التي تعنى بقضايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ وقضايا التدريب المهني والتعليم التقني عبر تحديد الأدوار لضمان عدم التداخل والتضارب في العمل وتنفيذ البرامج والمبادرات. ■ توحيد التشريعات والإجراءات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لجميع الجهات العاملة في إنشاء وتمويل المشاريع؛ وتبسيطها قدر الإمكان، بالإضافة وضع البيانات بشكل يمنع من الإزدواجية.

و - التحديات والتوصيات / الإقتصادية والمالية:

التحديات	التوصيات
■ تركز الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات ذات الربحية العالية للمستثمرين وأهمها قطاع الخدمات. ■ إرتفاع حجم العمالة الوافدة نسبياً. ■ ضعف مصادر وآليات التمويل لدعم وتحفيز إنشاء المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة الحجم وتسويق منتجاتها. ■ الهجرة القسرية للأردن مما يؤفر أيدي عاملة رخيصة ويزيد من معدلات البطالة بين المواطنيين. ■ إنخفاض معدلات الدخل المتاح خصوصاً لشريحة السكان في المناطق النائية والأشد فقراً.	■ إجتذاب وإستقطاب الإستثمارات (الوطنية والأجنبية) عبر تبسيط الإجراءات وتخفيف القيود وإعطاء إمتيازات معينة ومُدروسة للمشاريع الإستثمارية التي تكون في المناطق الجغرافيه البعيدة عن إقليم الوسط (في أقاليم المملكة الأخرى) والتي أيضاً توظف وتدرب العمالة الوطنية. ■ توفير المخصصات المالية من مصادر متعددة لتنفيذ المشاريع والبرامج التي تخدم التعليم والتدريب المهني والتقني؛ مثل صندوق المعونة الوطنية؛ صندوق الزكاة. وتعزيز توفير الدعم المالي وتسهيل الحصول على التمويل من خلال الأدوات التقليدية أو غير التقليدية وبكلف تنافسية ؛ وتعميم التجارب الناجحة على غرار تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة التي قامت بها المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية؛ وصندوق التنمية والتشغيل.توفير مناخ سليم وإيجابي لنمو وتطور المشاريع الصغيرة يحقق لها متطلبات النجاح في فترة ما قبل التأسيس وعند مرحلة التشغيل والتسويق والتطوير والنمو. ■ تنظيم العمالة الوافدة وتدريب العمالة الأردنية مهنياً وتقنياً لتحل محل العمالة الوافدة بموجب خطة تدريجية لهذه الغاية؛ عبر زيادة الحوافز المادية والمعنوية لغير المتعلمين للإنخراط في الأعمال التي يستنكفون عنها. ■ البحث عن أسواق للمنتجات الأردنية، إنشاء جهات مختصة تعمل على دعم المشاريع الصغيرة لتوزيع وتصدير منتجاتها في أسواق مدروسة ومستهدفة تستفيد من إتفاقيات الأردن التجارية.

3) النتيجة الثالثة: تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

3.1 :تحليل مدى التقدم في تحقيق مؤشرات أداء النتيجة الثالثة

أن الوصول إلى تحقيق الهدف النهائي المنشود والمتمثل في تحقيق رفاهية المواطن في ظل تحقق الفرصة السكانية يمر عبر الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة؛ عبر تحقق مؤشرات المخرجات المرتبطة بها، والمتمثلة بـ:

- التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة.
- التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الإجتماعية والضمان الإجتماعي.
- إيجاد بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة.

فعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهده الأردن في السنوات الأخيرة في القطاع الصحي وفي عدة قطاعات فرعية للبنية التحتية مثل تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات والإسكان والطرق وغيرها، إلا أن متطلبات ومعطيات الفرصة السكانية تتطلب إيلاء إهتمام أكبر بمواضيع التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر وتطوير البنية التحتية وخاصة في المناطق النائية والأقل حظاً، وتظهر البيانات عدم تمتع بعض فئات السكان بالتغطية اللازمة بواحد أو أكثر من برامج الحماية الإجتماعية الضرورية كالتأمين الصحي، الضمان الإجتماعي، وبرامج الإعانات الإجتماعية، وبالنسبة لمؤشرات النتيجة الثالثة فقد كان الإنجاز متفاوتاً خلال الأعوام (2007-2011):

فيما يتعلق بالرعاية الصحية يلاحظ ما يلي:

- **<u>معدل العمر المتوقع عند الولادة (ذكور/اناث):</u>**

يلاحظ تطور في مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين الأمر الذي يعكسه مؤشر معدل العمر المتوقع عند الولادة والبالغ 73سنة للفترة الزمنية (2007-2011)، ؛ وهو يسير نحو تحقيق القيمة المستهدفة لعام (2013).

- **<u>نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي:</u>**

وصلت نسبة المشمولين بواحد على الأقل من برامج التأمين الصحي إلى 87.5 % عام (2011)، وقد تنخفض نسبة الشمول إلى ما دون ذلك إذا ماتم الأخذ بعين الاعتبار شمول بعض الافراد بأكثر من برنامج تأميني وما يترتب على ذلك من تعدادهم في أكثر من برنامج. حيث يستنتج من البرامج المتوفرة حالياً أن الفئات التي لا تتمتع بالتغطية التأمينية والتي بلغت نسبتها حوالي 13 %؛ وتتركز في العاملين بالمنشآت الصغيرة والقطاع غير المنظم- أغلبهم من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط- هنا تبرز الحاجة لتوسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل شريحة أوسع من المواطنين من جهة، وزيادة كفاءة القطاع الصحي من جهة أخرى، خصوصاً إذا ماعلمنا ان الإنفاق على القطاع الصحي مرتفع نسبياً إذا ماقورن بالموارد المالية المتاحة، وبناءاً عليه يمكن القول أن مؤشر توسعة مظلة التأمين الصحي يقترب من معدل التغطية المتحقق عام (2011) من المعدل المستهدف عام (2013)، مما يدل على إمكانية تجاوز هذا المؤشر للهدف المتوقع. كما تعكف حاليا المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي على دراسة إمكانية تطبيق التأمين الصحي للمؤمن عليهم في كافة القطاعات الإقتصادية والمتقاعدين وأفراد أسرهم.

شكل (4) نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من انواع التامين الصحي(%)

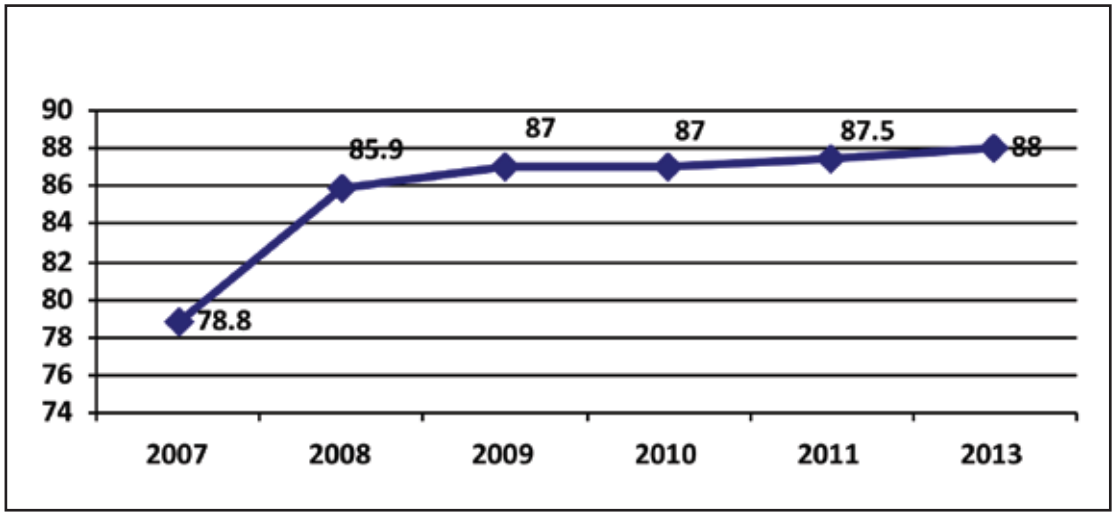

- **نسبة المسجلين في الضمان الإجتماعي إلى إجمالي المشتغلين:**

أما فيما يتعلق بالمؤشر الخاص بنسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين فتشير البيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسة الضمان الاجتماعي إلى أن نسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين لا زالت دون المستوى المطلوب تحقيقة في عام (2013) حيث بلغت في عام (2011) بحدود 62.4 % مقابل 46.7 % لعام (2007)، وقد نمت هذه النسبة بشكل ملحوظ بفضل جهود المؤسسة الرامية إلى توسعة مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل أكبر شريحة ممكنة من المؤسسات والمنشأت والأشخاص ضمن معظم المحافظات بحوالي 33.6 %، وتهدف المؤسسة ضمن خطتها الإستراتيجية إلى تحقيق نسبة 70 % مع نهاية عام (2013)، هذا بالإضافة إلى تطبيق مؤسسة الضمان الاجتماعي لتغطية تأمينات البطالة والأمومة مع مطلع شهر أيلول 2011.

شكل (5) نسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي الى اجمالي المشتغلين%

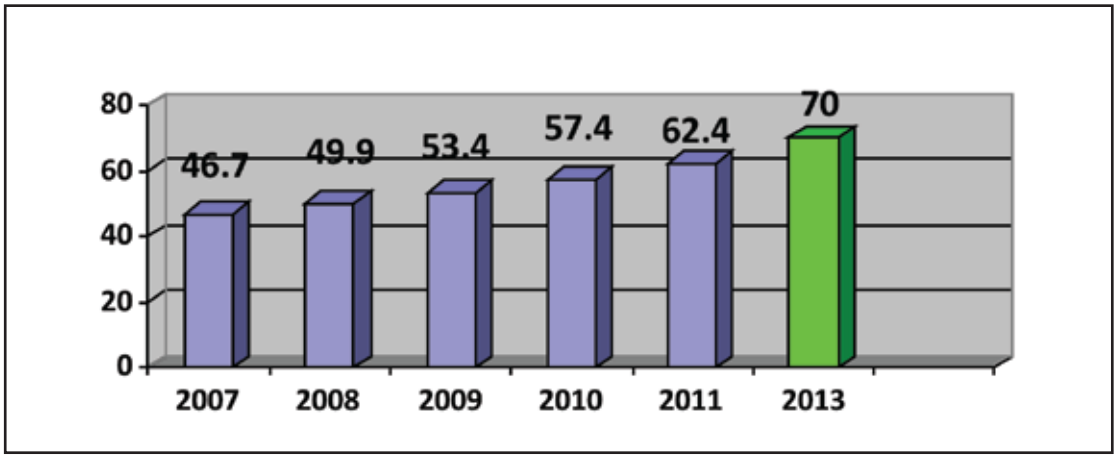

[ملاحظة: القيم في الرسم البياني هي القيم الفعلية المتحققة، ما عدا قيم عام (2013) فهي عبارة عن القيم المستهدف الوصول إليها].

- **مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي:**

أما فيما يتعلق بمؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي (جودة البنية التحتية)، فقد إرتفع فيه ترتيب الأردن من المركز 42 من أصل 131 دولة مشمولة في التقييم في عام (2007) إلى المركز 41 من أصل 142 دولة مشمولة في عملية التقييم في عام (2011)، بنسبة زيادة حوالي 9.9 %؛ وبالتالي يمكن القول أن المؤشر يسير بإتجاه تحقيق النتيجة الثالثة، على الرغم من وجود بعض الإشكاليات وهي[39]: ضعف التمويل المخصص لتحديث البنية التحتية؛ الفساد؛ عدم إستقرار السياسات؛ تغير الحكومات بشكل سريع.

وللتحقيق مستوى أفضل للأردن في مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي يجب تركيز الجهود على توفير التمويل اللازم لتحديث وتطوير البنية التحتية؛ ودعوة القطاع الخاص للإستثمار في مجالات البنية التحتية خصوصاً في (الطاقة والمياه؛ النقل والمواصلات؛ الطرق والجسور؛ وغيرها).

جدول رقم (11) : مؤشرات النتيجة رقم (3) - تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

النتائج	المؤشر	القيمة الحالية					التغير	القيمة المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
النتيجة الثالثة: تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة	معدل العمر المتوقع عند الولادة (ذكور/اناث)	/71.6 74.4	/71.6 74.4	/71.6 74.4	/71.6 74.4	/71.6 74.7	**0.00**	/71.6 74.7	/72 74.8	/72.1 74.9
	نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي (%)	78.8	85.9	87.0	87.0	87.5	**11.0**	88.0	90.0	90.0
	نسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين (%)	46.7	49.90	53.4	57.4	62.4	**33.6**	غير متوفر	65	70
	مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي (**جودة البنية التحتية**)	42/131	44/134	42/133	35/139	41/142	**- 9.9**	غير متوفر	غير متوفرة	غير متوفرة

[39] أهم الأسباب التي ذكرت في تقرير التنافسية العالمي (2011/ 2012) بخصوص مؤشر البنية التحتية.

3.2: التحليل على مستوى مؤشرات المخرجات والأهداف الإستراتيجية

3.2.1: المخرج الأول: توسع وتنوع وتحسن مستمر في الخدمات الصحية المقدمة للمواطن

يعتبر الأفراد الذين يتمتعون بصحة جيدة الأكثر قدرة على التعلم والكسب والمساهمة الإيجابية في المجتمعات التي يعيشون بها؛ بالإضافة إلى أن من شأن نظم تقديم الخدمات الصحية المصممة جيداً أن تحمي الأفراد من المرض؛ وتحميهم من مغبة الوقوع في الفقر وبذلك تكون محفزه للنمو الإقتصادي وداعمة للتنمية البشرية.

أن مستوى الخدمات الصحية المقدم للمواطن له الأثر الكبير على مستوى إنتاجية وفعالية الفرد في المجتمع؛ وله الأثر الكبير على جميع المؤشرات الهامة إقتصادياً وإجتماعياً. فالخدمات الصحية مرتبطة بشكل وثيق مع التعليم، ومرتبطة بشكل قوي مع القدرة على العمل والإنتاج. فتدني الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع يعني أن هناك نوعاً من أنواع الفقر (الفقر الصحي) المرتبط بالفقر المتعدد الأبعاد ويعطل طاقات إنتاجية ويهدر موارد يمكن توجيهها إلى برامج أخرى.

حقق الأردن إنجازات صحية هامة تعكسها المؤشرات الصحية التي تضع الأردن في مرتبة متقدمة من حيث تحسن الوضع الصحي للمواطنين، وتستند خدمات الرعاية الصحية الأولية على مفهوم الرعاية الصحية الشاملة التي تركز على تعزيز أنماط الحياة الصحية ، وفيما يلي أبرز التطورات في مؤشرات هذا المخرج:

- **الإنفاق الصحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:**

بلغت نسبة الإنفاق الصحي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام (2011) حوالي 9.25 % بنسبة زيادة عن عام (2007) حوالي 5.2 %حيث بلغت النسبة لعام (2007) حوالي 9.01 %من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك إلى أن أغلب الإنفاق الصحي يتم من خلال وزارة الصحة (توظيف كوادر؛ تدريب؛ تزويد؛ ... الخ) مما يؤدي إلى أرتفاع مساهمة أوجة الإنفاق العام الذي يزيد من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي[40]. وهذا عائد للإهتمام الشديد الذي توليه الجهات المعنية والمشرفة على القطاع الصحي في الأردن بتطوير وتحديث وتعزيز مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع ضمن الإمكانيات المتاحة وعلى أعلى المستويات من الجودة.

- **موازنة وزارة الصحة من الموازنة العامة:**

بلغت نسبة موازنة وزارة الصحة من الموازنة العامة حوالي 6.26 لعام (2011) بزيادة عن عام (2007) بما يقارب 13.3 %؛ على الرغم من أن وزارة الصحة ترشد في الإنفاق قدر الإمكان؛ إلا أن هذا يعني إهتمام الحكومة بقطاع الصحة؛ ولكن هناك العديد من التحديات يواجهها قطاع الصحة؛ أهمها إرتفاع تكاليف المعالجة الطبية وإستمرار الوزارة في برامج رفع الكفاءات الفنية والإدارية العاملة في قطاع الصحة في ظل سياسات ترشيد وتقليص الإنفاق على الخدمات الصحية، كما تجدر الإشارة إلى الحاجة الشديدة لإيجاد مصدر تمويل يضمن إستمرارية تمويل برامج الوزارة.

[40] الإنفاق على القطاعات الإقتصادية هي أحدى طرق تقدير الناتج المحلي الإجمالي .

- **حصة الفرد السنوية من الإنفاق الصحي (دينار/فرد):**

كما يتضح من الجدول رقم (13) فأن قيم المؤشر لحصة الفرد السنوية من الإنفاق الصحي بقيت ثابتة خلال الفترة الزمنية (2009-2011)؛ حيث بلغت حوالي 269 ديناراً للفرد سنوياً، في حين بلغت حوالي 248 ديناراً للفرد سنوياً بنسبة زيادة بين عامي (2007 و2011) حوالي 8.5 % في ظل عوامل كثيرة مؤثرة؛ أهمها الزيادة السكانية ومحدودية الموارد المالية المتاحة؛ وسياسات ترشيد الإنفاق التي تنتهجها الدولة، إلا انه بقيت حصة الفرد السنوية من الإنفاق الصحي أعلى من القيمة المستهدفة للأعوام (2011-2013).

جدول رقم (12): مؤشرات المخرج رقم (3.1) - التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن.

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011	(%)	2011	2012	2013
المخرجات										
3,1 التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن	الإنفاق الصحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.05	8.58	9.52	9.52	9.52	**5.2**	8.5	8.3	8.1
	موازنة وزارة الصحة من الموازنة العامة (%)	5.56	7.02	7.98	7.92	6.26	**13.3**	6.8	7	6.9
	حصة الفرد السنوية من الإنفاق الصحي (دينار)	248	غير متوفر	269	269	269	**8.5**	242	245	259

إلا أن التحدي لرؤية صورة أوضح عن التوسع والتحسن المستمر في الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع ككل بشكل عام؛ وللمواطن بشكل خاص يستوجب علينا النظر إلى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وخصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الصحية والخدمات الصحية؛ والتحدي الآخر والمهم هو دراسة هجرة الكفاءات والكوادر البشرية العاملة بالقطاع الصحي؛ وتحفيز الطاقات الكامنة بالسبل الممكنة لزيادة وتيرة نوعية الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع. بالإضافة إلى زيادة وتفعيل التعاون البناء والهادف بين القطاع الصحي العام والمتمثل بوزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية والقطاع الخاص (المستشفيات والعيادات الخاصة) والمنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية.

وهذا ما يشير إليه بعض مؤشرات الأهداف الإستراتيجية المرتبطة بالمخرج المتعلق بتوسيع وتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع؛ والتي تظهر في الجدول رقم (13) وهي كما يلي:

- **نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي (%):**

يبين الجدول السابق إمكانية تحقيق القيمة المستهدفة من نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي والبالغة حوالي 88 % عام 2013، حيث حققت قيم هذا المؤشر نموا جديراً بالإهتمام بين عامي 2007 و2011.

- **عدد أسرة المستشفيات لكل 10.000 فرد:**

حقق مؤشر عدد أسرة المستشفيات لكل 10,000فرد ثباتاً خلال الفترة (2007-2011) عند القيمة المستهدفة له، على الرغم من مشاريع بناء المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية؛ وتحديث وتوسيع القائم منها التي تقوم به وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية؛ والمتمثل في الموازنة الرأسمالية العالية سنوياً. وقد يُعزى ذلك للزيادة السكانية الكبيرة خصوصاً بفعل الهجرات القسرية التي يواجهها الأردن.

- **معدل الأطباء لكل 10.000 فرد:**

تبين قيمة المؤشر المتحققة في عام (2011) أن معدل الأطباء لكل 10الف فرد تراجع مقارنة مع عام (2007) بنسبة حوالي 4.5 %؛ علماً أن قيم المؤشر كانت متذبذبه خلال الأعوام (2007-2011). والذي يمكن أن يُعزى إلى هجرة الكفاءات والكوادر البشرية من الأطباء للعمل في أسواق خارج الأردن بحثاً عن عائد أفضل مما هو متوفر داخل الأردن إذا ما تم مقارنة إنخفاض مستويات الرواتب والأجور مع مستويات الأجور في بعض أسواق الدول المجاورة التي تستقطب العديد من الكفاءات الطبية الأردنية.

- **معدل ممرض (قانوني، مشارك، قابلة، مساعد) لكل 10.000 فرد:**

كما يلاحظ تزايد معدل عدد الممرضين بشكل ملحوظ خلال الفترة (2007-2011)؛ علماً أن تخصص التمريض يعتبر من المهن التي تحتاج إلى إستمرارية في التعلم والتدرب على مهارات طبية جديدة كي تكون الخدمة الصحية المقدمة بمستوى عالي. فقد بلغ معدل ممرض لكل 10 ألف فرد لعام (2010) حوالي 41.9؛ في حين كانت في عام (2007) حوالي 33.6 بزيادة ما نسبتها حوالي 24.7 % ومع ذلك هناك تسرب للكوادر البشرية إلى خارج سوق العمل الأردني.

- **عدد النوادي النهارية التي تستثمر خبرات المسنين:**

ويبين الجدول رقم (13) ثبات عدد النوادي النهارية التي تستثمر خبرات المسنين وتزايد أعداد كبار السن المستفيدين من خدمات الوزارة من إجمالي الموجودين في دور رعاية المسنيين مما يعكس الإهتمام المتزايد بصحة المسنين والتي يجب العمل على تعزيزها وإستمرارها نظرا لأهميتها خلال الفترات القادمة من الفرصة السكانية.

عدد كبار السن المستفيدين من خدمات وزارة الصحة من إجمالي أعداد المسنيين:

تزايد عدد كبار السن المستفيدين من خدمات الوزارة خلال الفترة (2007-2010)؛ وإنخفضت بعدد قليل في عام (2011)، حيث بلغت في عام (2011) حوالي 168 مستفيد وفي عام (2007) حوالي 162مستفيد بنسبة زيادة حوالي 3.7 % مقتربة من تحقق القيم المستهدفة للأعوام (2011-2013) وهذا يدل على الجهود الكبيرة المبذولة في تقديم خدمات الرعاية الصحية لكافة شرائح المجتمع في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه هذا المؤشر أهمها وأبرزها؛ عدم توفر الكوادر الصحية والطبية المختصة بطب الشيخوخة؛ وعدم وجود الغطاء القانوني لتفعيل الزيارات المنزلية لكبار السن.

- **الفائض التأميني لدى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:**

لقد بلغ الفائض التأميني في عام (2011) حوالي 252,7 مليون دينار؛ في حين بلغ في عام (2007) حوالي 121.9 مليون دينار بنسبة زيادة كبيرة بلغت حوالي 101.3 % وكانت قيم هذا المؤشر في إزدياد خلال الأعوام (2007-2011) مقتربة من تحقيق القيم المستهدفة لها خلال الأعوام (2011-2013). وهذا يبشر بتجاوز القيم المستهدفة مستقبلاً.

- **مؤشر عدد المؤمنين ضمن تأمين التعطل عن العمل؛ ومؤشر عدد المؤمن عليهن المتوقع استفادتهن من تامين الأمومة:**

بلغ عدد المؤمنين ضمن تأمين التعطل عن العمل في عام (2011) حوالي 540 الف شخص؛ على الرغم من أن تأمين التعطل وتأمين الأمومة بوشر بتطبيقهما في بداية الشهر التاسع من عام (2011) ضمن جهود مؤسسة الضمان الإجتماعي في دفع مسيرة التنمية قدماً وذلك عبر المساهمة في زيادة معدل المشاركة الإقتصادية خصوصاً للإناث من أجل بقاء الإناث في سوق العمل وعدم الإنسحاب المبكر منه وحفاظاً على حقوقهن خصوصا العاملات في القطاع الخاص.

جدول رقم (13):

مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج (3.1) - التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن.

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
الأهداف الإستراتيجية										
3.1.1: توسعة مظلة التأمين الصحي في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي (%)	78.8	85.0	85.9	87.0	875	**11.0**	87.5	88	88
3.1.2: ضمان كفاية الموارد والخدمات الصحية والعدالة في الوصول والحصول عليها في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	عدد أسرة المستشفيات لكل 10.000 فرد	18	18	18	18	18	**0.0**	18	18	18
	معدل الأطباء لكل 10.000 فرد	26.7	24.9	24.5	26.5	25.5	**-4.5**	25.8	27.9	غير متوفر
	معدل ممرض (قانوني، مشارك، قابلة، مساعد) لكل 10.000 فرد	33.6	33،2	40.3	41.9	38.2	**13.7**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
3.1.3: تعزيز خدمات الرعاية الصحية والنفسية لكبار السن في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	نسبة كبار السن المستفيدين من خدمات وزارة الصحة من إجمالي أعداد المسنين	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	--	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	عدد النوادي النهارية التي تستثمر خبرات المسنين	7	غير متوفر	7	7	6	**-14.3**	6	8	8
	عدد كبار السن المستفيدين من خدمات الوزارة وعلى نفقة الوزارة من اجمالي الموجودين في دور رعاية المسنين	162	غير متوفر	171	179	168	**3.7**	168	179	179
3.1.4: تعزيز الديمومة المالية لنظام التأمين الاجتماعي	الفائض التأميني لدى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (بالمليون دينار)	121.9	146.5[41]	223.4	226.1	252،7	**107.3**	260.5	302.2	غير متوفر
3.1.5: دعم تكامل سياسات الحماية الإجتماعية على المستوى الوطني	عدد المؤمنين ضمن تأمين التعطل عن العمل (مع بداية تطبيق التأمين أعتباراً من 2011/9/1)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	539,626	--	تطبيق هذا التأمين اعتباراً من 2011/9/1	غير متوفر	غير متوفر
	عدد المؤمن عليهن المتوقع استفادتهن من تامين الأمومة مع بداية تطبيق التأمين اعتبارا من 2011/9/1	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	تم تطبيق هذا التأمين اعتباراً من 2011/9/1	--	تطبيق هذا التأمين اعتباراً من 2011/9/1	9,369	19,177

[41] مؤسسة الضمان الإجتماعي، التقرير السنوي (2008).

3.2.2: المخرج الثاني: التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الإجتماعية والضمان الإجتماعي:

يتحقق الرفاه للمواطن من خلال توفير سبل العيش الكريم على كافة المستويات الإقتصادية والإجتماعية للأفراد والجماعات وذلك من أجل تعزيز سلامة المجتمع وتماسكة وتوطيد إستقراره عبر الإستجابة لجميع الحاجات الإنسانية الأساسية وتلبيتها، ويعتبر التوسع والتحسن المستمر في تقديم الخدمات المتمثلة في خدمات الآمان أو الأمن الإجتماعي مسؤولية مشتركة وهو حق للجميع لا بد من تسيق وتكاتف الجهود للوصول إليه خصوصاً إذا ما تم الإستفادة من الفرصة السكانية وتحققها.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (14) والمعنية بتحقق المخرج رقم (3.2)- التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الإجتماعية والضمان الإجتماعي إلى تزايد واضح في قيمة المؤشر الرئيس والمتمثل بعدد المؤمن عليهم المشمولين بنظام الضمان الإجتماعي وإمكانية تحقيق القيم المستهدفة منها للأعوام القادمة، والتي يفترض أن تكون ضمن خطة تضعها المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي لشمول كافة المواطنين الأردنيين بمظلتها خلال عدد معين من السنوات يتناسب مع إقتراب ذروة الفرصة السكانية.

- **عدد المؤمن عليهم المشمولين بالضمان الاجتماعي :**

بلغ عدد المؤمن عليهم المشمولين في الضمان الإجتماعي في عام (2011) حوالي 974 الف شخص؛ في حين بلغ عددهم في عام (2007) حوالي 724 الف شخص بنسبة زيادة حوالي 34.4 %؛ مقتربة هذه القيم من تحقيق القيم المستهدفة للأعوام (2011-2013).

جدول رقم (14): مؤشرات المخرج رقم (3.2) التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الإجتماعي

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011	(%)	2011	2012	2013
المخرجات										
3.2: التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي	عدد المؤمن عليهم المشمولين بالضمان الاجتماعي	724,167	787,817[42]	835,110	880,995	973,630[43]	**34.4**	978,542	1,036,450	غير متوفرة

[42] مؤسسة الضمان الإجتماعي، التقرير السنوي (2008).

[43] الخطة الإستراتيجية للمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي للأعوام (2012 - 2016).

تُعد إشكالية الفقر من الإشكاليات ذات الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية التي يواجهها الأردن شأنه شأن الكثير من الدول، حيث برزت ظاهرة الفقر في المملكة كإشكالية تثير الإهتمام وتستوجب الحل في منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي، والأردن قام بوضع البرامج والخطط والدراسات لتحديد مواطن الفقر والتعرف على أشكاله وأنماطه من أجل تنفيذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الظاهرة والتخفيف من آثارها.

وقد أظهرت دراسة الفقر التي أعدت إستناداً إلى بيانات دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة (2008)[44]؛ والتي تم نشرها في تموز (2010)؛ إرتفاع نسبة الفقر إلى 13.3 % مقارنة مع 13.0 % في عام (2006)؛ كما بينت النتائج إرتفاع عدد الفقراء من 728 الف فرد في عام (2006) إلى 781 الف فرد في عام (2008). وقد بلغ خط الفقر العام للفرد 680 دينار سنوياً؛ وخط الفقر الغذائي حوالي 292 دينار سنوياً. ولقد أشارت الدراسة أيضاً إلى أن نحو 13.3 % من سكان الأردن يقبعون تحت خط الفقر منهم حوالي 2 % تحت خط الفقر المدقع (حوالي 15.000نسمة) وتتفاوت نسب الفقر بين المحافظات حيث سجلت أعلى نسبه في محافظة المفرق (31 %) وأدنى نسبة في محافظة العاصمة (8.3 %).

كما أشار تقرير حالة الفقر في الأردن (حسب المنهجية الجديدة)[45] إلى أرتفاع نسبة الفقر في الأردن لتصبح حوالي 14.4 % لعام (2010)؛ وقد بلغ خط الفقر المطلق (العام) للفرد 814 ديناراً سنوياً؛ وخط الفقر الغذائي (المدقع) حوالي 336 ديناراً سنوياً، وأشار التقرير إلى أن نسبة الفقر الأدنى كان في محافظتي العاصمة والكرك (11.4 % , 13.4 %)؛ وإن أشد نسب الفقر في محافظتي معان وعجلون (26.6 % , 25.6 %).

بالنسبة لبرامج الحماية الإجتماعية وتحديداً برامج الدعم المباشر، فهي مازالت بحاجة إلى موارد إضافية لتمكنها من شمول أعداد وفئات جديدة. فالفئات المشمولة حالياً لا تشكل سوى 20 % من الفئات الاشد فقراً من السكان في الأردن، وهذا بطبيعة الحال يشير إلى أنه مازال هناك 80 % من الفقراء لا يتقلون أي معونة من الحكومة؛ وهذا بطبيعة الحال يستوجب البحث عن مصادر تمويلية جديدة وتحقيق بعض الوفرات المالية من خلال مراجعة برامج الدعم غير المباشر للسلع والخدمات والحيلولة دون استفادة الفئات المقتدرة من السكان من هذه البرامج. كما لابد من إعادة النظر في آليات إستهداف برامج الدعم المباشر للأسر.

تتباين مؤشرات الاهداف الاستراتيجية الخاصة بمخرج: (التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي)، فبعضها غير متوفر أو أنها مؤشرات مستحدثة مع نهاية 2011.

- **<u>نسبة المؤسسات المطبقة للمعايير المعتمدة لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية :</u>**

بلغت نسبة المؤسسات المطبقة للمعايير المعتمدة لتحسين مستوى الخدمات الإجتماعية حوالي 80 % لعام (2010) -المتوفرة حالياً- وهي أقل من النسبة المستهدفة؛ مما يعطي مؤشر أن هناك مؤسسات حتى الآن لم تصوب أوضاعها. على الرغم من التحسن المستمر الذي طرأ في عام (2008) حيث بلغت النسبة حوالي 60.0 %؛ وإذا ما تم تقدير الزيادة بين عامي (2008 و 2010) فأننا نجد أن نسبة الزيادة حوالي 33.3 %.

[44] البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013)، محور الرفاه الإجتماعي - ص 120.

[45] للمزيد يرجى مراجعة تقرير حالة الفقر في الأردن (كانون الأول 2012) الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة إستنادا إلى نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة (2010) حسب المنهجية الجديدة.

وفي ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية وما يتعلق بالتوسع في تقديم خدمات التنمية الاجتماعية من حيث نسبة المؤسسات المطبقة للمعايير المعتمدة لتحسين مستوى هذه الخدمات، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفيرهذه الخدمات، فقد أخذ المجلس الوطني لشؤون الأسرة بعين الاعتبار تطوير مجموعة من المعايير خلال عمله مع المؤسسات الشريكة المعنية منها مثلا: معايير الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية المقدمة لحالات العنف الأسري، ومعايير تأسيس وترخيص دور الحضانة، ومعايير تأسيس وترخيص رياض الأطفال، والمعايير العامة لشؤون الأسرة، ونظام تأسيس وترخيص دور كبار السن، والأندية النهارية.

ومن الجدير ذكره هنا أن هناك مبادرات تنفذ حاليا في هذا المجال، منها مبادرات سيقوم بها المجلس الوطني لشؤون الأسرة وجهات شريكة أخرى كوزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية والتي تهدف الى تعزيز خدمات الرعاية الصحية والنفسية لكبار السن في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية، كما أن هناك مشروعا ستقوم به وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لتأسيس عدد من المراكز الصحية الصديقة لكبار السن. هذا وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية برعاية عدد من كبار السن وعلى نفقة الوزارة في دور رعاية المسنين.

- **عدد الجمعيات الخيرية التي تم تأهيلها في المناطق الفقيرة:**

بلغ عدد الجمعيات الخيرية التي تم تأهيلها في المناطق الفقيرة في عام (2010) حوالي 84 جمعية؛ وفي عام (2011) حوالي 85 جميعة، متجاوزة القيم المستهدف تحقيقها للأعوام (2012-2013)، وقد بلغت نسبة الزيادة بين عامي (2010 و 2011) حوالي 1.2 %.

- **عدد الأفراد والأسر التي تم تقليص فجوة الفقر لهم/ لها (بعد الحصول على المعونة):**

أرتفع عدد الأفراد والأسر الذين تم تقليص فجوة الفقر لهم بعد حصولهم على المعونة بنسبة 18.9 %؛ حيث بلغ عددهم في عام (2011) حوالي 85,970 فرد أو أسرة؛ في حين بلغ عددهم في عام (2007) حوالي 72,326 فرد أو أسرة، والقيمة المتحققة في عام (2011) أظهرت أنها أعلى من المستويات التي يسعى لتغطيتها للأعوام (2012-2013)؛ ويُعزى ذلك لجهود صندوق المعونة الوطنية والجهات الشريكة في محاولة لتغطية جيوب الفقر بالدعم المباشر وغير المباشر؛ وبما يتعلق بالدعم المالي المباشر ربما تجدر الإشارة لضرورة تعزيز التعاون بين صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة لتمويل برامج إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة للأفراد أو الأسر تحت مظلة ما يعُرف بإدارة الوقف الإسلامي بحيث تبقى هذه الأسر أو الأفراد خارج منطقة الفقر التي أخرجو منها إذا ما توقف الدعم المالي المباشر. وهذا الأمر يساهم في تخفيف معدلات الفقر ومعدلات البطالة ويزيد من إنتاجية المجتمع ويحمية على المدى الطويل من الفقر وأثاره.

- **عدد البرامج التثقيفية الهادفة إلى زيادة التوعية والتثقيف بشؤون الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:**

يبين الجدول رقم (15) أن البيانات المتوفرة لهذا المؤشر هي من عام (2009) ولغاية عام (2011)، التي أظهرت أن البرامج الهادفة لتعزيز الوعي بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقات في عام (2011) بلغت حوالي 270 برنامجاً؛

في حين كانت حوالي 215 برنامج في عام (2009)؛ محققة القيمة المستهدفة في عام (2011)، وإذا ما إستمرت وتيره الزيادة على هذا النحو فإنها ستحقق المستوى المطلوب منها للأعوام (2012-2013).

- **عدد الذين تم تأهيلهم جسمانياً بمعدات وأجهزة طبية خاصة بتمويل من صندوق المعونة الوطنية:**

حقق هذا المؤشر مستويات عاليه من الأداء؛ فلقد بلغت نسبة الزيادة للذين تم تأهيلهم جسمانياً بمعدات وأجهزة طبية خاصة بتمويل من صندوق المعونة الوطنية بين عامي (2007 و 2010) حوالي 73.1 %؛ وهي أعلى من القيم المستهدف تحقيقها للأعوام (2012-2013). حيث بلغ عددهم في عام (2011) حوالي 585 شخصاً، بينما بلغ عام (2007) حوالي 338شخصاً. والتحدي المهم الذي يواجه هذا المؤشر هو أرتفاع كلفة الأجهزة والمُعينات الطبية نتيجة أرتفاع الأسعار، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحفيز التبرعات من قبل المجتمع لتمويلها ومساعدة صندوق المعونة الوطنية على الإستمرار في تقديم هذه الخدمة.

- **عدد البرامج والحملات التوعوية التي تستهدف محاربة العنف ضد المرأة:**

لما كان للعنف ضد المرأة أثاره السلبية على المجتمع وأمنه؛ ومن أجل حماية المجتمع من جميع الأثار السلبية التي قد تعصف بأمن المواطن والوطن؛ فقد كان لزاماً إطلاق حملات وبرامج توعوية تستهدف محاربة العنف بشكل عام وضد المرأة بشكل خاص. فقامت وزارة التنمية الإجتماعية خلال الأعوام (2009) و (2010) بإطلاق برامج وحملات توعوية (ضمن الإمكانيات المتاحة) من أجل القضاء على العنف ضد المرأة؛ حيث بلغت 50 و 30 برنامجاً أو ندوة أو محاضرة على التوالي. على الرغم أنها دون المستوى المطلوب والمستهدف في الأعوام (2011-2012-2013).

- **عدد ونوع البرامج الجديدة التي تم إدخالها:**

أما فيما يتعلق بالمؤشر (إستحداث تأمينات جديدة معنية بمعطيات الفرصة السكانية مثل: (تأمين التعطل عن العمل، تأمين الأمومة وغيرها)؛ فلقد تم إدخال البرامج التأمينية الجديدة أعتباراً من 01/09/2011 حيز التنفيذ؛ وهي تأمين الأمومة؛ وتأمين التعطل. ويجري حالياً دراسة العديد من البرامج الجديدة التي يمكن إدراجها في السنوات اللاحقة.

جدول رقم (15):

مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.2) - التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الإجتماعية والضمان الإجتماعي.

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011	(%)	2011	2012	2013
الأهداف الإستراتيجية										
3.2.1 : التوسع في تقديم خدمات التنمية الاجتماعية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفيرها في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	نسبة المؤسسات المطبقة للمعايير المعتمدة لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية (%)	50.0	60.0	غير متوفر	80.0	غير متوفر	**60.0**	100	100	100
	عدد الجمعيات الخيرية التي تم تأهيلها في المناطق الفقيرة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	84	85	**1.2**	85	30	70
	عدد الأفراد والأسر التي تم تقليص فجوة الفقر لهم/لها (بعد الحصول على المعونة)	72,326	غير متوفر	83,096	80,444	85,970	**18.9**	غير متوفر	81,00 0	81,000
3.2.2 : زيادة الاهتمام بمتطلبات التنمية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة	عدد البرامج التثقيفية الهادفة إلى زيادة التوعية والتثقيف بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقات	غير متوفر	غير متوفر	218	215	270	**23.9**	270	290	300
	عدد الذين تم تأهيلهم جسمانياً بمعدات وأجهزة طبية خاصة بتمويل من صندوق المعونة الوطنية	338	غير متوفر	520	500	585	**73.1**	غير متوفر	500	550
3.2.3: زيادة الوعي لمحاربة العنف ضد المرأة	عدد البرامج والحملات التوعوية التي تستهدف محاربة العنف ضد المرأة	غير متوفر	غير متوفر	50 محاضرة وندوة ودورة تدريبية	30 محاضرة ودورة تدريبية	غير متوفر	--	60 محاضرة وندوة	60 محاضرة وندوة	60 محاضرة وندوة
3.2.4: استحداث تأمينات جديدة معنية بمعطيات الفرصة السكانية مثل: (تأمين التعطل عن العمل، تأمين الأمومة وغيرها).	عدد ونوع البرامج الجديدة التي تم إدخالها	لا ينطبق	لا ينطبق	التهيئة لتأميني الأمومة والتعطل عن العمل	التهيئة لتأميني الأمومة والتعطل عن العمل	تم تطبيق تأميني الأمومة وتأمين التعطل عن العمل ابتداءا من تاريخ 2010/9/1	--	تطبيق تأميني الأمومة وتأمين التعطل عن العمل ابتداءا من تاريخ 2011/9/1	غير متوفر	غير متوفر

3.3.3: المخرج الثالث: بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة

يعتبر وجود بنية تحتية (الطاقة والمياه؛ النقل والمواصلات (البحري والجوي والبري)؛ والطرق والجسور والمطارات؛ السدود والبحيرات المائية والأنهر الصناعية؛ الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ الأبنية (السكنية وغير السكنية)؛ الصرف الصحي؛ البيئة النظيفة ... وغيرها) ركناً أساسياً في تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية أو ما يتم الإصطلاح عليه بالتنمية الشاملة المستدامة. إذ أن وجود بنى تحتية كفؤة متميزة تكون من أهم عناصر جذب الإستثمارات وتشجيعها؛ الأمر الذي يؤثر مباشرة على زيادة الإنتاج والتخفيف من معدلات البطالة ويساهم في التخفيف من معدلات الفقر ويساهم أيضاً في زيادة معدلات المشاركة الإقتصادية مما يعود على المجتمع بالتأثيرات الإيجابية التي يهدف للوصول عبرها إلى رفاه المجتمع وتعزيزه وإدامته.

- **مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي:**

فيما يتعلق بمؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي، فقد إرتفع فيه ترتيب الأردن من المركز 42 من أصل 131 دولة مشمولة في التقييم في عام (2007) إلى المركز 41 من أصل 142دولة مشمولة في عملية التقييم في عام (2011)، بنسبة زيادة حوالي 9.9 %؛ وبالتالي يمكن القول أن المؤشر يسير بإتجاه تحقيق النتيجة الثالثة، وهي تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة. مما ينعكس مباشرة على الآثر النهائي بتحقيق رفاهية المواطن الأردني. نظراً لما تقدمة البنية التحتية من خدمة للقطاعات والعلاقات الإقتصادية والتنمية المستدامة. على الرغم من وجود بعض الإشكاليات وهي[46]: ضعف التمويل المخصص لتحديث البنية التحتية نتيجة لتأثر الإقتصاد بالأزمة المالية الدولية؛ الفساد؛ عدم إستقرار السياسات؛ تغير الحكومات بشكل سريع.

وللتحقيق مستوى أفضل للأردن في مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي يجب تركيز الجهود على توفير التمويل اللازم لتحديث وتطوير البنية التحتية؛ ودعوة القطاع الخاص للإستثمار في مجالات البنية التحتية خصوصاً في (الطاقة والمياه؛ النقل والمواصلات؛ الطرق والجسور؛ وغيرها).

جدول رقم (16): مؤشرات المخرج رقم (3.3) بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
المخرجات										
3.3 بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة	مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي (ترتيب عالمي) (جودة البنية التحتية)	42/131	44/134	42/133	35/139	41/142	-9.9	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

[46] أهم الأسباب التي ذكرت في تقرير التنافسية العالمي (2011/ 2012) بخصوص مؤشر البنية التحتية.

وفيما يلي تحليل لمؤشرات الأهداف الإستراتيجية ذات العلاقة بعناصر البنية التحتية:

أولاً – النقل والأشغال العامة:

أن توفر البنية التحتية الملائمة يعتبر عاملاً هاماً في توفير بيئة مناسبة وداعمة لجذب الإستثمارات الوطنية والأجنبية مما يعود بالنفع العام والشامل على تحسن في الإقتصاد والتأثير على على جميع المعدلات الغير مرغوب بها؛ مثال ذلك معدل البطالة ومعدل العبء الإقتصادي وبالتالي إستثمار الفرصة السكانية. حيث يتبين من بيانات مؤشرات الأهداف الإستراتيجية أن الخدمات الرئيسية التي تمس المواطن بشكل رئيسي كالطرق والمواصلات العامة والمواقف العامة لنقل الأفراد كان إداء تحققها كما هو مبين أدناه.

- **النفاذية:**

تُعرف النفاذية بأنها نسبة عدد السكان ضمن مسافة مشي لا تزيد عن عشر دقائق من أقرب موقف للتحميل والتنزيل للباصات؛ وبناءاً عليه فقد أظهرت البيانات لهذا المؤشر زيادة ملحوظة في عام (2011) بمقارنتها مع بيانات عام (2009) بحوالي 7.1 %، فقد بلغت النفاذية في عام (2011) نسبة حوالي 75.0 %مقتربة من تحقيق القيم المستهدفة منها للأعوام (2011-2013) مما يدل على جهود الجهات المعنية جميعاً على توفير خدمات النقل العام للسكان في جميع المناطق الجغرافية.

- **درجة الرضا عن خدمات النقل العام:**

جاءت درجة الرضا عن خدمات النقل العام مؤكدة على قيم مؤشر النفاذية السابق؛ فقد بلغت نسبة الزيادة في درجة الرضا عن خدمات النقل العام حوالي 36.7 % بمقارنة بين عامي (2011 و 2007)؛ محققة القيم المستهدفة منها للأعوام (2011-2012) ومقتربة من تحقيقها لعام (2013).

وفي دراسة[47] مسحية لقياس الرضا للمتعاملين مع هيئة تنظيم قطاع النقل البري لعام (2006) كانت أهم التوصيات للدراسة من أجل تحسين مستوى رضا المتعاملين؛ تتمثل بما يلي:

1) إظهار التعرفة للمواطنيين بشكل أوضح في مراكز الإنطلاق.
2) إعتماد أسلوب حديث في تحصيل الأجرة؛ مثال ذلك البطاقة الاليكترونية.
3) إعادة توزيع لمحطات التحميل والتنزيل بحيث يتم إختصار الفترة الزمنية اللازمة لوصول مستخدم الخدمة مشياً على الأقدام.
4) طرح دعوات إستثمارية لتغطية الطلب على خدمات النقل العام بشكل ملائم.

- **عدد الباصات لكل الف نسمة:**

على الرغم من درجات التحقق في المؤشرين السابقين أعلاه إلا أن قيم هذا المؤشر بقيت ثابتة تقريباً حول معدل 1.2 لكل ألف نسمة خلال الأعوام (2009-2011) مقتربه من تحقيق القيم المستهدفة لها؛ وهذا عائد إلى ثبات عدد الحافلات وزيادة عدد السكان؛ متزامنه مع إنخفاض حجم الإستثمار في قطاع النقل العام.

[47] الدراسة موجودة على الموقع الاليكتروني لهيئة تنظيم قطاع النقل البري.

- **حجم الإستثمار في قطاع النقل العام:**

إنخفض حجم الإستثمار في قطاع النقل العام بنسبة 41.7 % في عام (2011) مقارنه مع عام (2007)، وعلى الرغم من الإنخفاض إلا أنها كانت تقترب من تحقيق القيم المستهدفة لها؛ وربما يُعزى سبب الإنخفاض إلى أن هناك نوع من الإحتكار من عقود مضت يحول من زيادة وتيرة الإستثمار في قطاع النقل العام. ولقد بلغ حجم الإستثمار في قطاع النقل العام[48] حوالي 42 مليون دينار لعام (2011) مقارنة بحوالي 72 مليون دينار في عام (2007).

- **كثافة شبكة النقل العام:**

نمت كثافة شبكة النقل العام بنسبة حوالي 25.0 % في عام (2011) مقارنة مع عام (2009)، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت دون القيم المستهدفة؛ وهذا يعني أنه ما زال هناك متسع يمكن إستيعابه على الطرق من الحافلات والمركبات للنقل العام. فقد بلغت كثافة شبكة النقل العام في عام (2011) حوالي 1.5 في حين كانت في عام (2009) حوالي 1.2 ولم تتوفر البيانات عن الأعوام (2007 و 2008).

- **معدل نمو الإستثمار في القطاع العام:**

بلغ معدل نمو الإستثمار في القطاع العام لعام (2011) حوالي 10.5 % في حين كان في عام (2007) حوالي 80.0 %؛ وعلى الرغم من الإنخفاض بين هذين العامين بحوالي 86,8 % إلا أن معدل النمو لعام (2011) كان أقل من القيم المستهدفة للأعوام (2011-2013). وربما يُعزى ذلك بسبب تأثر المناخ الكلي للإستثمار بالأزمة المالية الدولية.

- **نسبة مساهمة نقل البضائع على الطرق في الناتج المحلي الإجمالي:**

بلغت نسبة مساهمة نقل البضائع على الطرق من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2010) حوالي 2.9 % في حين بلغت في عام (2007) حوالي 2.6 % مقتربه من تحقق ما هو مستهدف للأعوام (2011-2013) وهذا يعني أنه يوجد قيمة مضافة لهذا القطاع الذي يمكن الإستثمار فيه.

- **نسبة الزيادة في أطوال شبكات الطرق:**

على الرغم من الجهود المضنية والكبيرة التي تقوم بها الجهات المعنية في إنشاء وتحديث شبكات الطرق؛ فقد تم تحديث[49] ما يقارب 500 كم من شبكات الطرق في عام (2011)؛ إلا أن نسبة الزيادة في أطوال شبكات الطرق لعام (2010) بلغت حوالي 0.1 % محققة المستهدف منها لعام (2011) ودون المستهدف تحقيقة للأعوام (2012-2013). وقد يعود ذلك بسبب ترشيد الإنفاق من قبل الجهة / الجهات المعنية بتحديث شبكات الطرق وعدم توفر التمويل اللازم لذلك؛ بالإضافة إلى عزوف القطاع الخاص عن الإستثمار في أعمال البنية التحتية.

- **مستوى إنخفاض نسبة الحوادث الناجمة عن الطرق إلى إجمالي مجموع الحوادث:**

جاء مستوى إنخفاض نسبة الحوادث الناجمة عن الطرق في عام (2011) مطمئناً جداً؛ فقد بلغ حوالي 9.5 % وهو أعلى بكثير من المستوى الذي يطمح تحقيقة في الأعوام (2011-2013)؛ على الرغم من تذبذب قيم هذا المؤشر خلال الأعوام (2009-2011). مما يعني أن هناك تحديث مستمر للطرق.

---

[48] الموازنة العامة (2013)، وزارة الأشغال العامة؛ هيئة تنظيم النقل البري.

[49] الموازنة العامة (2013)، هيئة تنظيم النقل البري - مؤشرات قياس الأداء.

- **عدد المشاريع المنفذة مع القطاع الخاص:**

بلغت عدد المشاريع المنفذه مع القطاع الخاص في عامي (2009-2010) حوالي 9 مشاريع وهي ضمن المستوى المطلوب تحققة في الأعوام (2011-2013)؛ وينبغي تعزيز الجهود من جميع الجهات المعنية والمساندة لزيادة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

جدول رقم (17):

مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3) - بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة / النقل والأشغال العامة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
الأهداف الاستراتيجية										
أولاً: النقل والأشغال العامة										
3.3.1.1: تطوير وتنظيم النقل العام في كافة المناطق الحضرية والريفية في المملكة وتحسين خدمات النقل لسكان المناطق الحضرية والريفية	النفاذية : (نسبة عدد السكان ضمن مسافة مشي لاتزيد عن 10 دقائق من أقرب موقف تحميل وتنزيل للباصات) (%)	غير متوفر	غير متوفر	70	75	75	**7.1**	80	85	85
	درجة الرضا عن خدمات النقل العام (%)	55.6	غير متوفر	62	60	76	**36.7**	70	75	80
	عدد الباصات / 1000 نسمة	غير متوفر	غير متوفر	1.2	1.3	1.2	**0.0**	1.5	1.7	2.0
3.3.1.2: زيادة حجم الاستثمار في قطاع النقل العام	حجم الاستثمار في قطاع النقل العام (مليون دينار)	72	غير متوفر	27	38	42	**-41.7**	45	54	65
	كثافة شبكة النقل العام	غير متوفر	غير متوفر	1.2	1.5	1.5	**25.0**	1.7	2.0	2.3
	معدل نمو الاستثمار في قطاع النقل العام (%)	80	غير متوفر	62.5	40.7	10,5	**-86.8**	18.4	20	20.4
3.3.1.3: تطوير قطاع نقل البضائع على الطرق	نسبة مساهمة نقل البضائع على الطرق بالناتج المحلي الإجمالي (%)	2.6	غير متوفر	2.9	2.9	غير متوفر	**11.5**	3	3	3
3.3.1.4: إنشاء شبكة طرق متكاملة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة	نسبة الزيادة في أطوال شبكات الطرق (%)	1	غير متوفر	1.6	0.1	غير متوفر	**-90.0**	0.1	0.6	0.6
3.3.1.5: توفير معايير السلامة المرورية على الطرق	مستوى انخفاض نسبة الحوادث الناجمة عن الطرق إلى مجموع الحوادث الكلي (%)	غير متوفر	غير متوفر	9.5	10	9,5	**0.0**	8	6	4
3.3.1.6: تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار لتنفيذ وصيانة المشاريع المختلفة خاصة الكبيرة منها	عدد المشاريع المنفذة مع القطاع الخاص	غير متوفر	غير متوفر	9	9	غير متوفر	**0.0**	9	9	9

ثانياً – الإسكان:

أما بالنسبة لقطاع الإسكان، فان المشاكل التي تواجهه عديدة منها ،عدم وجود جهة رسمية واحدة تتولى تنظم قطاع الإسكان وأرتفاع أسعار الأراضي وأسعار المساكن وإنخفاض مستوى الإنفاق الحكومي على خدمات البنية التحتية، وعدم ملائمة شروط الإقراض ومتطلبات البنوك لشرائح الدخل المتدني وغيرها من المشاكل. على الرغم من تحسن قيم مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج (3.3) والمتعلقة بقطاع الإسكان؛ إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه هذا القطاع؛ ومن أهمها مايلي:

- محدودية دخل المواطن (الشريحة الوسطى والشريحة الفقيرة) بالمقارنة إلى الحاجة لتمويل سكني.
- أرتفاع تكاليف إنشاء المساكن.
- نقص العرض للأراضي السكنية ذات المساحات صغيرة الحجم.
- أرتفاع الأسعار للشقق الإسكانية.

وقد لوحظ في بيانات المؤشر (نسبة الإنتاج الإسكاني إلى الحاجة السكانية) أن هناك فائض في الإنتاج الإسكاني مما يدل على أن هناك عرض كبير وطلب قليل خصوصاً للشرائح الفقيرة والمتوسطة؛ مما يوجب العمل على تحقيق التوصيات التالية:

- توفير تمويل ذو شروط ميسرة لتتمكن الشرائح الفقيرة والمتوسطة من أمتلاك مسكن.
- تفعيل دور النقابات المهنية والجمعيات الخيرية والتعاونيات في توفير مساحات أراضي صغيرة للغايات الإسكانية.
- تعزيز دور الصناديق الإقراضية في تخفيف القيود الإئتمانية على الشرائح الفقيرة والمتوسطة من السكان عندما يكون طالب القرض من أجل الحصول على سكن؛ مثل صندوق أموال الإيتام والبنـــوك الإسلامية؛ وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة.

يبين الجدول رقم (18) بيانات مؤشرات الأهداف الإستراتيجية المرتبطة بالمخرج رقم (3.3) والمتمثل ببنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة / قطاع الاسكان، فقد جاءت البيانات كما يلي:

- **نسبة الإنتاج الإسكاني إلى الحاجة السكنية:**

بلغت نسبة الإنتاج الإسكاني إلى الحاجة السكنية في عام (2011) حوالي 117.0 % بنسبة أرتفاع عن عام (2007) قُدرت بحوالي 25.8 % ، وهي أعلى بكثير من القيم المستهدف تحقيقها في الأعوام (2011-2013). وتدل القيم لهذا المؤشر أن العرض من الإسكان أكبر من الطلب؛ ولهذا تفسير أن الإنتاج الإسكاني ضمن مستويات أسعار قد لا تستطيع تحملها شرائح المجتمع المتوسطة والفقيرة ضمن مستويات دخولهم المتواضعة خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الأعتبار أن هذا الإنتاج السكني أغلبه موجود في مراكز المدن الرئيسة في المملكة. مما يفرض علينا مراعاة ما سبق ذكره بهذا الخصوص.

- **وسيط سعر المسكن إلى وسيط الدخل السنوي للأسرة:**

أنخفض وسيط سعر المسكن مقارنة إلى وسيط الدخل السنوي للأسر بمعدل 12.5 %؛ وهذا ما يؤكد ما ذكرناه سابقاً أن العرض أكبر من الطلب وبالتالي تلقائياً سوف تنخفض الأسعار.

- **نسبة مساهمة القطاع الخاص المنظم في تلبية الحاجة السكنية:**

أرتفعت مساهمة القطاع الخاص المنظم في تلبية الحاجة السكنية بمقدار 57.6 % في عام (2011) مقارنه مع عام (2007)، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص المنظم في تلبية الحاجة السكنية في عام (2011) حوالي 52.0 % مقارنة بحوالي 33.0 % عام (2007)؛ وهي أعلى من المستويات المطلوبه في عامي (2011 و 2012) ومقتربة من تحقيق المستوى المطلوب في عام (2013). وبالرغم من هذا المستوى الجيد الذي حققه المؤشر إلا في ضوء ما سبق ذكره؛ هل سيستمر القطاع الخاص بنفس الوتيرة أم سيتوقف !!.

- **عدد إتفاقيات الإستثمار والشراكة مع القطاع الخاص:**

أرتفعت عدد الإتفاقيات والشراكة مع القطاع الخاص في عام (2011) بنسبه 26.9 % مقارنة مع عام (2007) وهي دون المستويات المطلوب تحقيقها في الأعوام (2011-2013)، حيث بلغت عدد إتفاقيات الإستثمار والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في عام (2011) حوالي 66 وفي عام (2007) كانت حوالي 52.

- **عدد الوحدات السكنية المنتجة سنوياً بالشراكة مع القطاع الخاص:**

بلغت عدد الوحدات السكنية المنتجة سنوياً بالشراكة مع القطاع الخاص في عام (2011) حوالي 558 وحدة؛ في حين كانت عام (2007) حوالي 4.506 وحدة؛ وهذا الفارق ما نسبته حوالي 87.6 % يعود سببه كما أسلفنا سابقاً بأنه وبتوجيهات ملكية سامية تم التعاقد مع القطاع الخاص لبناء وحدات سكنية (سكن كريم) لشرائح المجتمع الفقيرة وكانت ذروة الإنتاج في عام (2007) وبدأت بالإنخفاض للعديد من الأسباب؛ أهمها: شمول معظم الأسر التي كانت بحاجة لسكن ولا تملكه؛ التقشف بالإنفاق نتيجة تأثيرات الأزمة المالية الدولية؛ على الرغم من ذلك بالتفحص للأعوام ما بين (2007) و (2011) نجد قيم المؤشر متذبذبه.

- **نسبة الوحدات السكنية المصنفة للشريحة المستهدفة إلى مجموع الوحدات المنفذة:**

على الرغم من بقاء نسبة الوحدات السكنية المصنفة للشريحة المستهدفة إلى مجموع الوحدات المنفذة دون المستوى المطلوب للأعوام (2011-2013) إلا أنها أرتفعت في عام (2011) بحوالي 20.0 % عن عام (2007)، وإذا ما إستمرت في النمو بهذه الدرجة فإنها ستحقق المطلوب منها لاحقاً.

- **نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر الإسكاني:**

بلغت نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر الإسكاني في عام (2008) -وهي السنة الوحيدة المتوفر عنها بيانات- حوالي 53.0 % ؛ وهذا يعني أن أكثر من نصف المجتمع لا يملكون سكناً خاص بهم؛ وهي نسبة غير مقبوله على الرغم من أن العرض في الإنتاج السكني أكبر من الطلب كما أسلفنا سابقاً؛ ويُعزى ذلك لأسباب عديدة أهمها: نقص العرض من الأراضي السكنية صغيرة المساحة الملائمة لذوي الدخل المحدود ولذوي الدخل المتدني؛ أرتفاع مستوى الأسعار للمساكن والأراضي السكنية أعلى بكثير من زيادة الدخول لشريحة كبيرة؛ ويجدر الإشارة بضرورة العمل على إيجاد برامج دعم للقروض السكنية لذوي الدخل المحدود والمتدني؛ تخفيض نسبة الفائدة ونسب المرابحة على القروض السكنية وشراء قطع الأراضي السكنية صغيرة المساحة لذوي الدخل المحدود والمتدني.

وتجدر الإشارة هنا إلى المبادرة الوطنية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي والتي تمثلت بمشاريع إسكان الأسر الفقيرة والتي تهدف إلى توفير الحد الأدنى من متطلبات السكن الصحي الملائم للأسر الأشد فقراً، من خلال مشاريع إنشاء وصيانة وتأهيل مساكن الأسر الفقيرة ومساكن الأسر الفقيرة في المخيمات؛ بالإضافة إلى مشروع جلالة الملك عبد الله الثاني لإسكان الأسر الفقيرة.

جدول رقم (18) :

مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3) - بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة / الإسكان

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
الأهداف الإستراتيجية										
ثانياً: الأسكان										
3.3.2.1: ملاءمة العرض مع الطلب السكني (ملاءمة تقديرات الحاجة السكنية مع تقديرات الإنتاج الإسكاني)	نسبة الإنتاج الإسكاني إلى الحاجة السكنية(%)	93.0	115.0	73.0	77.0	117.0	**25.8**	82.0	88.0	94.0
3.3.2.2 ملاءمة وسيط سعر المسكن إلى وسيط الدخل السنوي للأسرة	وسيط سعر المسكن إلى وسيط الدخل السنوي للأسرة[27]	8	8	8	7	7	**-12.5**	8	غير متوفر	غير متوفر
3.3.2.3 تعزيز إنتاجية قطاع الإسكان لتلبية الإحتياجات السكنية في الأردن في ظل الفرصة السكانية	نسبة مساهمة القطاع الخاص المنظم في تلبية الحاجة السكنية(%)	33	38	38	38	52	**57.6**	45	50	55
	عدد اتفاقيات الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص	52	غير متوفر	66	66	66	**26.9**	70	75	80
	عدد الوحدات السكنية المنتجة سنويا بالشراكة مع القطاع الخاص	4,506	691	813	1,370	558	**-87.6**	1,000	1,000	1,000
3.3.2.4 زيادة عدد الوحدات السكنية المصنفة للشريحة المستهدفة إلى مجموع الوحدات المنفذة	نسبة الوحدات السكنية المصنفة للشريحة المستهدفة إلى مجموع الوحدات المنفذة(%)	20	21	22	24	24	**20.0**	30	35	40
3.3.2.5 التقدم في تحقيق الأمن الإسكاني	نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر الإسكاني (%)	غير متوفر	53	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	--	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

ثالثاً – المياه والصرف الصحي:

تتسع ظاهرة الفقر عند الإسراف في إستخدام بعض الموارد خارج مفاهيم السياسات الإقتصادية الرشيدة؛ فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن إستخدام المياه في الدول العربية لا يتحدد وفقاً للتكاليف الحدية؛ على الرغم أنه يعتبر من الموارد الشحيحة، وعليه فأنه يترتب على مثل الأنماط السائدة من الإستخدام تأثيرات إقتصادية غير مرغوب بها في مقدمتها أن إنخفاض القيمة الإستخدامية للمورد عن مثيلتها الحقيقة غالباً ما تؤدي إلى إستنزاف المورد، والثاني أن إقتراب قيمة المورد من مستوى تكلفته الحقيقي سيعمل على إيجاد فائض منه تستخدم في حالة المياه إستخدامات إقتصادية أخرى مثل ري الزراعة؛ يترتب عليه التخفيف من الفقر سواءاً بالتشغيل للأيدي العاملة أو زيادة الإنتاج الغذائي.

تبين البيانات للمخرج (3.3) والمتعلقة بالمياه والصرف الصحي أن الأردن يعاني من أزمة خانقة في موضوع المياه وتوفيرها؛ ولذلك طوال الفترة السابقة واللاحقة مما يستدعي تظافر الجهود على جميع المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية لمعالجة هذه المشكلة والتخفيف من حدتها.

في الجدول رقم (19) تبين لنا المؤشرات وضع الأردن في تحقيق المخرج (3.3) بيئة تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة/ قطاع المياه والصرف الصحي؛ وجاءت بيانات المؤشرات كما يلي:

- **معدل النمو في التزويد السنوي من المياه:**

أنخفض معدل النمو في التزويد السنوي من المياه في عام (2011) ما نسبته حوالي 91.3 % مقارنة مع عام (2007)؛ مما يدل على أن الموارد المائية المتاحة للإستخدام سنوياً بدأت بالإنخفاض؛ وهي دون المستوى المطلوب بلوغه للأعوام (2011-2013). وهذا يستدعي تكاتف الجهود من الجميع لدراسة الموضوع وتعزيز الإجراءات الممكنة والمتاحة للحيلولة دون تفاقم الإشكالية.

ولا شك أن وزارة المياه والري وبالرغم من ندرة المصادر والمحددات[50] الكثيرة المتمثلة بأرتفاع كلف تنفيذ المشاريع المائية وتشغيلها وإدامتها وصيانتها؛ إلا أن سعيها المستمر نحو توفير خدمات المياه والصرف الصحي بمستويات جيدة وبكميات تضمن إستمرار النشاط الإقتصادي والإجتماعي عبر تأهيل الشبكات وأنظمة التزويد للمناطق وتحسين أنظمة الري في المناطق الزراعية ورفع كفاءتها؛ والحد من التوسع العشوائي لشبكات المياه وتحسين إدارتها بمشاركة وأسعة للقطاع الخاص مع القطاع العام كإستشراف للمستقبل وصولاً إلى تنمية شاملة مستدامة عبر تطبيق أفضل الممارسات الحديثة في الإدارة وتوفير الخدمة بأفضل مستوى.

- **حصة الفرد من المياه المزودة:**

أرتفعت حصة الفرد من المياة المزودة (لتر/ يوم / فرد) في عام (2011) بما نسبته 30.1 % مقارنه مع عام (2007)؛ حيث بلغت في عام (2011)[51] حوالي 103 لتر / يوم / فرد؛ في كانت في عام (2007) 79.2 لتر/ يوم / فرد؛ وهذا بفضل الجهود الكبيرة المبذوله من الجهات المعنية والشريكة وعلى رأسها وزارة المياه والري وسلطة المياه. وهي أعلى من المستويات التي كان يطمح الوصول إليها في الأعوام (2011-2013)، أخذين بعين الأعتبار الزيادة في عدد السكان.

---

[50] التقرير السنوي لوزارة المياه والري لعام (2011).

[51] الموازنة العامة (2013)، سلطة المياه - مؤشرات قياس الأداء.

- **السعة التخزينية للسدود[52]:**

تقوم سلطة وأدي الأردن بشكل مستمر بإنشاء السدود وصيانه وإدامة القائم منها، وإنشاء السدود الترابية لزيادة السعة التخزينية من المياه لمواجهة الضائقة المائية التي يعانيها الأردن. حيث وصلت السعة التخزينية للسدود إلى حوالي 325 مليون متر مكعب؛ وللحفائر والبرك والسدود الصحراوية إلى 100 مليون متر مكعب في نهاية عام (2011)؛ حيث تتعاون السلطة مع القوات المسلحة الأردنية ووزارة الزراعة ووزارة البيئة في مجال إنشاء الحفائر والسدود الصحراوية.

- **نسبة العجز في المياه الجوفية:**

أرتفعت نسبة العجز في المياه الجوفية في عام (2011) بما نسبته حوالي 5.3 % مقارنة مع عام (2007) ما يشير الى وجود إستنزاف للموارد المائية الجوفية؛ أخذين بعين الأعتبار شح الأمطار في بعض السنوات. فقد بلغت نسبة العجز في المياة الجوفية لعام (2011) حوالي 57.9 % مقارنة بحوالي 55.0 % في عام (2007). وإذا ما أستمر الوضع القائم فأن الأردن سوف يفقد الأحواض المائية الجوفية في سنوات قريبة.

- **نسبة فاقد المياه الكلي:**

على الرغم مما سبق ذكرة عن إنخفاض معدل النمو في التزويد المائي و نسبة العجز في المياة الجوفية؛ إلا أن نسبة الفاقد من المياه بدأت تنخفض تدريجياً وذلك بسبب التحديث الدائم والمستمر لشبكات المياه والحملات والبرامج التوعوية التي تطلقها الجهات المعنية بضرورة ترشيد إستهلاك المياه. فقد بلغت نسبة الفاقد من المياه في عام (2011) حوالي 38.0 % وهي دون القيم المستهدفة لعامي (2011 و 2012) ومقتربه من المستوى المطلوب تحققة في عام (2013).

- **نسبة المشتركين بشبكات الصرف الصحي:**

أما مؤشر نسبة المشتركين بشبكات الصرف الصحي فيشير إلى التحسن الملموس الذي حصل على الرغم من بقاءه دون المستوى المطلوب؛ ويواجه العديد من التحديات أهمها تغطية جميع المناطق الجغرافية للتجمعات السكانية بشبكة الربط؛ والإستفادة من هذه الشبكة في أغراض أخرى قد يخفف من أعباء الضائقة المائية في قطاع الزراعة أو الصناعة على سبيل المثال. أما الارتفاع في مؤشر (نسبة المشتركين بشبكات الصرف الصحي) فهو – وان كان إلزامياً – دليل إيجابي يسهم في التحسين المباشر على الصحة والبيئة، وقد وصلت نسبة المشمولين بخدمات الصرف الصحي إلى 66 % من السكان عام (2011) مقارنة بـ 62 % عام (2007) بمعدل زيادة حوالي 6.5 %.

[52] سلطة وأدي الأردن، (كتاب رقم (س د 2/ 3/11/ 3812) بتاريخ 5/13/ 2013).

جدول رقم (19) :

مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3) - بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة / المياه والصرف الصحي

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
الأهداف الاستراتيجية										
ثالثاً: المياه والصرف الصحي										
3.3.3.1 تزويد المياه للمواطنين بكميات كافية وبمعايير ومواصفات جيدة وأسعار مناسبة	معدل النمو في التزويد السنوي من المياه (%)	7	غير متوفر	2.3	3.8	0.61	**-91.3**	1.5	3	2.9
	حصة الفرد من المياه المزودة (لتر/يوم/الفرد)	79.2	82	83.9	85.7	103	**30.1**	83	89	93
3.3.3.2 زيادة السعة التخزينية للسدود والحصاد المائي	السعة التخزينية للسدود (مليون متر مكعب)	325	325	325	325	325	**0.0**	325	325	325
3.3.3.3 العمل على ديمومة المياه الجوفية	نسبة العجز في المياه الجوفية (%)	-55	-53.5	-52.4	-56.5	-57.9	**5.3**	-45.5	-43.6	42-
3.3.3.4 تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد	نسبة فاقد المياه الكلي (%)	43.30	44.3[53]	43.13	43.00	38.0	**-12.2**	41.00	39.00	37.00
3.3.3.5 التوسع بخدمات الصرف الصحي	نسبة المشتركين بشبكات الصرف الصحي (%)	62	غير متوفر	64	65	66	**6.5**	67	68	69

[53] الموقع الاليكتروني لسلطة المياه؛ مركز الوثائق المائية – نسبة الفاقد من المياه في المملكة للأعوام (1999- 2008).

رابعاً – الطاقة والثروة المعدنية:

إن توفير خدمات الطاقة ضمن مستوى جودة عالي والقدرة على تحمل تكاليفها هي الأساس في تشجيع وتحفيز الإستثمار وتعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني؛ وفي ضوء إستمرار أرتفاع أسعار النفط في السوق الدولية وبلوغة مستويات قياسية كان لا بد من الإهتمام البالغ بموضوع الطاقة اللازمة للتنمية الشاملة والمستدامة من حيث التركيز على التنوع في مصادر الطاقة وأشكالها، وتطوير مصادر الطاقة المتاحة محلياً (التقليدية والمتجددة)، وتحسين كفاءة الإستخدام في القطاعات المختلفة لضمان وصول آمن وعادل لخدمات الطاقة لكافة شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة.

يبين الجدول أدناه رقم (20) المؤشرات المرتبطة بالأهداف الإستراتيجية لقطاع الطاقة؛ وقد جاءات نتائج المؤشرات كما يلي:

- **نسبة تأمين احتياجات المملكة من المشتقات النفطية:**

يتم تأمين إحتياجات الأردن من الطاقة عبر إستيراد حوالي 96 %من الإحتياجات، حيث شكلت المشتقات النفطية ما نسبتة 57.0 %من إجمالي مستوردات الطاقة؛ حيث تشكل كلفة الطاقة المستوردة حوالي 12.0 %من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يعتبر على مستوى السياسات الإستراتيجة خطيراً جداً؛ لذا يجب تكاتف وتعزيز الجهود خصوصاً العلمية منها في الوصول إلى مصادر طاقة آمنة ومتاحة محلياً لتغطيتها بجهود ذاتية.

- **نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي:**

على الرغم من زيادة مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة في خليط الطاقة الكلي (من 1.2 %عام (2007) إلى 1.6 % عام (2011) بنسبة نمو حوالي 33.3 %، إلا أن نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي المتحققه لعام (2011) تعتبر نسبة متواضعة بشكل عام ولا بد من الإهتمام بالإستثمار والتشجيع على استخدام أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح في ظل ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته والتقلبات السياسية في الدول المصدرة له، إضافة إلى كونها طاقة نظيفة وصديقه للبيئة. كونها من البدائل المهمه إقتصادياً وأهمية ذلك في التأثير على رفاه السكان والتنمية الإقتصادية وتحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية.

- **نسبة الانخفاض في كثافة استهلاك الطاقة**[54]**:**

جاءت نسبة الإنخفاض في إستهلاك الطاقة جيدة في ظل الظروف الصعبة التي يواجهها الأردن في المرحلة الحالية، فقد بلغت نسبة الإنخفاض في إستهلاك الطاقة في عام (2011) حوالي 4.0 %؛ في حين كانت في عام (2007) حوالي 5.4 %وبنسب إيجابية خلال الأعوام (2007-2011) يستثنى منها عام (2009)؛ وهي أعلى من القيم المستهدف تحقيقها في الأعوام (2011-2013).

- **نسبة الفاقد الكهربائي (في شبكات التوزيع):**

أما نسبة الفاقد الكهربائي في شبكات التوزيع فقد بقيت ثابتة تقريباً خلال الأعوام (2007-2011) حول 13.0 % وهي دون المستوى المطلوب تحقيقة؛ فقد أظهرت تقديرات رسمية أن حجم الفاقد من الطاقة الكهربائية لعام (2011)[55] قد بلغت نحو 12.3 %، و 2.23 %على نظام النقل من إجمالي الطاقة الموزعة من قبل شركات توزيع الكهرباء ليصبح إجمالي الفاقد نحو 14.5 %، الأمر الذي اعتبره الخبراء عبئًا متزايدًا على كفاءة نظام الطاقة الكهربائيــة. ومن نــاحية أخرى،

---

[54] الموقع الاليكتروني لوزارة الطاقة والثروة المعدنية؛ أرقام مميزة للطاقة والإقتصاد، إعادة إحتساب.
ملاحظة الأرقام الموجبة تعني إنخفاض إستهلاك الطاقة؛ الأرقام السالبة تعني أرتفاع في إستهلاك الطاقة .

[55] http://www.ameinfo.com/ar -246457.html

طالب خبراء الطاقة بالعمل على خفض تلك النسبة إلى الحدود المقبول بها عالميًا، وإيجاد الآليات المناسبة للتغلب على أسباب هذه المشكلة سواء أكانت هذه الأسباب من الجوانب الفنية أو من خلال معالجة إستجرار الطاقة الكهربائية بطرق غير مشروعة. وعزا مراقبون أرتفاع نسبة الفاقد الكهربائي إلى طبيعة العدادات المستخدمة في قياس الإستهلاك وأخطاء القراءات والفواتير؛ إضافة إلى استجرار الطاقة بطرق غير مشروعة من خلال العبث بأجهزة القياس أو الربط المباشر على الشبكة.

جدول رقم (20) :

مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3) - بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة / الطاقة والثروة المعدنية

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
الأهداف الاستراتيجية										
رابعاً: الطاقة والثروة المعدنية										
3.3.4.1 المحافظة على تأمين التزود بالمشتقات النفطية	نسبة تأمين احتياجات المملكة من المشتقات النفطية (%)	100	100	100	100	100	**0.0**	100	100	100
3.3.4.2 زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي	نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي (%)	1.2	غير متوفر	1.6	1.8	1.6[56]	**33.3**	2	3	3
3.3.4.3 ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في كافة القطاعات	نسبة الانخفاض في كثافة استهلاك الطاقة (على اعتبار أن كثافة استهلاك الطاقة تحسب (كغم مكافئ نفط/ 1000 دولار بالأسعار الثابتة)) (%)	5.4	11.4	-3.8	7.4	4.0	**-25.9**	0.2	0.3	0.5
	نسبة الفاقد الكهربائي (في شبكات التوزيع)	13.0	17.8	17.0	15.5	14.5	**11.8**	12.0	12.0	12.0

خامساً – الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يعتمد إقتصاد المعرفة بشكل أساسي على المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الإقتصادي من خلال توفر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات؛ ومن خلال توفر الموارد البشرية المؤهلة ذات المهارات العالية. ويعتبر قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات الشريان الرئيسي لأي دولة في العالم؛ وقد أدرك الأردن منذ البداية أهمية مواكبة التطورات الدولية في هذا القطاع عبر النهوض به وتحديد الأدوار لجميع الفاعلين بهذا القطاع. وأصبحت البيئة الإستثمارية بهذا القطاع مؤاتيه وجاذبة للإستثمار حيث تم وبشكل مستمر تطوير نماذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص محلياً ودولياً؛ حيث شهد هذا القطاع تحسناً ملحوظاً في مختلف المجالات وذلك لتوفر عدة عوامل مساعدة ساهمت في تطوير هذا القطاع أهمها: البيئة الإستثمارية والقوانين المحفزة؛ وتوفر شبكة إتصالات فاعله؛ وتوفر الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة نسبياً.

ومن الجدير بالذكر أن قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن يُعد من أهم القطاعات الرافدة لخزينة الدولة والداعمة للإقتصاد الوطني، فقد بلغت مساهمة هذا القطاع بالناتج المحلي الإجمالي حوالي 14.3 % في عام (2008)؛ وبلغ حوالي 9.8 % في عام (2011)، وقدرت فرص العمل التي وفرها القطاع بحوالي 82 الف فرصة عمل (تراكمي).

يبين الجدول رقم (21) أدناه أهم مؤشرات الأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع؛ وقد جاءات كما يلي:

[56] الموازنة العامة (2013)؛ وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

- **نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت بالنسبة لعدد السكان:**

بلغت نسبة نمو إنتشار مستخدمي الأنترنت بالنسبة لعدد السكان في عام (2011) حوالي 152.5 % مقارنة مع عام (2007)؛ وهذه وتيرة عاليه جداً خلال الخمس سنوات السابقة وعلى الرغم من ذلك بقيت دون المستوى المستهدف للأعوام (2012-2013) ولكن يمكن بلوغة بسهولة ويسر؛ فلقد بلغت نسبة إنتشار مستخدمي الأنترنت في عام (2011) حوالي 50.5 % من إجمالي السكان؛ في حين كانت في عام (2007) حوالي 20.0 % فقط.

- **معدل الانتشار الهاتفي المتنقل لكل 100 نسمة:**

بلغت نسبة نمو الإنتشار للهاتف المتنقل (لكل ١٠٠ نسمة) في عام (2011) حوالي 32.1 % مقارنة مع عام (2007)؛ وعلى الرغم من ذلك بقيت دون المستوى المستهدف للأعوام (2012-2013) ولكن يمكن بلوغة بسهولة ويسر؛ فلقد بلغ معدل الإنتشار للهاتف المتنقل (لكل 100نسمة) في عام (2011) حوالي 110.0%؛ في حين كانت في عام (2007) حوالي 83.3 % . ويُعزى ذلك لعروض الشركات المتعدد نتيجة التنافس الشديد فيما بينها.

- **ترتيب الأردن حسب مؤشر تقرير التنافسية لتكنولوجيا المعلومات العالمي:**

تقدم ترتيب الأردن في مؤشر تكنولوجيا المعلومات بتقرير التنافسية العالمي في عام (2011) بما نسبته حوالي 90.1 % عن ترتيب الأردن لنفس المؤشر في عام (2007). فقد حصل الأردن على ترتيب 42 من أصل 142 دولة مشمولة في التقييم عام (2011)؛ في حين كان الأردن بمرتبة 47 من أصل 127 دولة مشمولة في عملية التقييم.

- **عدد المدارس المربوطة إلكترونيا على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي):**

بلغ عدد المدارس المربوطة إليكترونياً بشبكة الألياف الضوئية حوالي 644 مدرسة في عام (2011)، وبالمقارنة مع عام (2007) الذي بلغت فيه عدد المدارس المربوطة بشبكة الالياف الضوئية حوالي 227؛ كانت نسبة الإرتفاع حوالي 183.7% وهي على هذه الوتيرة سوف تحقق القيم المستهدفة منها بكل يسر؛ ويبقى التحدي أمام هذا المؤشر توفر التمويل المالي وذلك لإستكمال مراحل مشروع الربط لشبكة الالياف الضوئية.

- **عدد الجامعات الحكومية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي):**

بقي عدد الجامعات الرسمية المربوطة على شبكة الالياف الضوئية ثابتاً خلال الخمس سنوات السابقة؛ حيث يرتبط ذلك بمدى توفر التمويل، ولذلك لابد من بذل جهود إضافيه لإتمام ربط جميع الجامعات الرسمية بالشبكة في الأعوام القادمة.

- **نسبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي:**

جاءات نسبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات بالناتج المحلي الإجمالي أعلى من المستويات المطلوب تحقيقها خلال الأعوام (2011-2013)؛ فلقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعام (2011) حوالي 9.8 %في حين كانت متذبذبة خلال الأعوام (2007-2011).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تبلورت فكرة محطات المعرفة الأردنية من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني بالتحول إلى الإقتصاد الرقمي والمعرفي والتي تمثلت بإتاحة الفرصة للمواطن الأردني لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كأداة فاعلة لخدمة المجتمع المحلي بمختلف فئاته مع التركيز على المجتمعات الريفية والنائية بهدف تجسير الفجوة

الرقمية بين محافظات المملكة، ولتطوير القوى البشرية وإكسابها مهارات الإقتصاد الحديث لزيادة قدرتها التنافسية في الحصول على الوظائف ورفع كفاءتها العملية، وذلك من أجل تكامل الجهود للمساهمة في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة على مستوى التجمعات السكانية تنعكس آثارها المباشرة على حياة ورفاهية المواطن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تبلورت فكرة محطات المعرفة الأردنية من رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني بالتحول إلى الإقتصاد الرقمي والمعرفي والتي تمثلت بإتاحة الفرصة للمواطن الأردني لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كأداة فاعلة لخدمة المجتمع المحلي بمختلف فئاته مع التركيز على المجتمعات الريفية والنائية بهدف تجسير الفجوة الرقمية بين محافظات المملكة، ولتطوير القوى البشرية وإكسابها مهارات الإقتصاد الحديث لزيادة قدرتها التنافسية في الحصول على الوظائف ورفع كفاءتها العملية، وذلك من أجل تكامل الجهود للمساهمة في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة على مستوى التجمعات السكانية تنعكس آثارها المباشرة على حياة ورفاهية المواطن.

شكل رقم (6): عدد محطات المعرفة

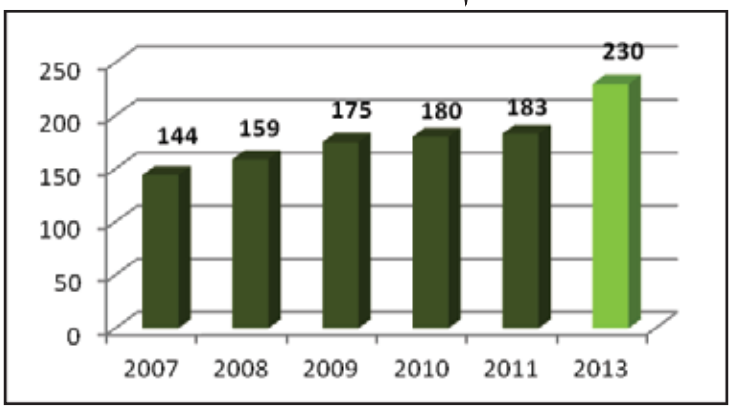

جدول رقم (21) :

مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3) - بنية تحتية تتلائم ومتطلبات التنمية المستدامة / الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
الأهداف الاستراتيجية										
خامساً: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات										
3.3.5.1 المساهمة في الإنتقال إلى المجتمع المعرفي من خلال رفع نسبة انتشار الحاسوب وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت	نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت بالنسبة لعدد السكان (%)	20	غير متوفر	29	38	50.5	**152.5**	50	60	70
	معدل الانتشار الهاتفي المتنقل لكل 100 نسمة (%)	83.3	غير متوفر	101	108	110	**32.1**	110	120	125
	ترتيب الأردن حسب مؤشر تقرير التنافسية لتكنولوجيا المعلومات العالمي (GITR) (ترتيب عالمي)	47/127	31/134	35/133	49/139	42/142	**-90.1**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
	عدد المدارس المربوطة إلكترونيا على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	227	غير متوفر	370	642	644	**183.7**	871	1.725	2.797
	عدد الجامعات الحكومية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	8	غير متوفر	8	8	8	--	8	9	9
	سبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي (%)	10.45	14.3	9.5	9.56	9.8	**-6.2**	9.59	9.63	9.67

سادساً – البيئة:

يواجه الأردن مجموعة من التحديات البيئية أهمها يتركز في مجالات الطاقة والمياه والتصحر وإدارة النفايات بكافة أشكالها؛ بالإضافة إلى فقدان التنوع البيولوجي، فالعلاقة بين التنمية المستدامة وجودة عناصر البيئة هي علاقة قوية جيداً ومباشرة. ففي بلد كالأردن يعاني من شح الموارد المائيه والطاقة؛ تصبح الإدارة المستدامة لهذه الموارد عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة؛ هذه الإدارة يمكنها تجنيب الأردن الكثير من الآثار السلبية التي يمكن حدوثها في ظل ندرة الموارد وشحها والمنافسة القوية في الحصول عليها.

أن التحديات التي يواجهها الأردن والتي تتعلق بالنقص في المياه والطاقة والتصحر وتدهور التنوع الحيوي وما يرافقها من تلوث وتغيرات مناخية مناخية ربما تكون أقل خطراً من التحديات الإقتصادية والسياسية الأخرى، ولكن أثار هذه التحديات هي الأطول زمناً والأوسع نطاقاً؛ والأقل قابلية للإصلاح والتعديل بعد حدوثها.

يبين الجدول رقم (22) أدناه مؤشرات من المفترض أنها تساهم في تحقق الهدف الإستراتيجي (الحد من التلوث البيئي وتحقيق التنمية البيئية المستدامة)؛ ما تزال المؤشرات البيئية غير واضحة ولا تعطي صورة مفيدة عن الواقع البيئي في المملكة؛ حيث تعاني هذه المؤشرات من عدم توفر البيانات لها، ويمكن إستعراضها بشكل بسيط كما يلي:

- **نسبة المناطق المغطاة بعمليات التفتيش:**

  بلغت نسبة المناطق المغاطاة بعمليات التفتيش البيئي في عام (2010) حوالي 60.0 %؛ وهي لا تحقق المستوى المطلوب منها؛ ويعزى ذلك للعديد من الأسباب أهمها عدم توفير الكوادر الفنية المؤهلة والأجهزة الفنية والتكنولوجية لمعالجة وقياس ملوثات الجو لعدم توفر المخصصات المالية الكافية.

- **نسبة المواطنين الذين تتم مراقبة ملوثات الهواء في مناطقهم:**

  بلغت نسبة المواطنيين الذين تتم مراقبة ملوثات الهواء في مناطقهم[57] في عام (2011) حوالي 40.0 %؛ بنسب زيادة مرتفعة جداً عن عام (2007)؛ وهي ما تزال دون الطموح الذي نسعى لتحقيقة في الأعوام (2011-2013).

- **نسبة المناطق المشمولة بخدمة جمع النفايات:**

  بلغت نسبة المناطق المشمولة بخدمة جمع النفايات لعامي (2010و 2011) حوالي 95.0 %؛ وبتعزيز الجهود الفنية والمالية للبلديات من خلال توفير آليات ومعدات جمع النفايات يمكن زيادة هذه النسبة وتحقيق المستويات المطلوبه.

- **نسبة النفايات الصناعية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصور سليمة بيئياً:**

  نمت نسبة النفايات الصناعية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصورة سليمة بيئياً في عام (2011) حوالي 200.0 % عن المستوى الذي كان سائد في عام (2007)؛ وعلى الرغم من ذلك بقيت دون الطموح الذي نسعى إلى بلوغة في الأعوام (2012-2013).

[57] الموازنة العامة (2013)، وزارة البيئة.

- **نسبة النفايات الطبية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصور سليمة بيئياً:**

تذبذبت نسبة النفايات الطبية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصورة سليمة بيئياً خلال الخمس سنوات السابقة؛ فقد بلغت في عام (2007) حوالي 53.0 %؛ وفي عامي (2010و 2011) حوالي 80.0 % ؛ و 60.0 % على التوالي. وهي دون المستوى المطلوب.

- **النسبة المئوية من المصانع المتصلة بشبكة صرف صحي:**

لم تتوفر بيانات عن أي عام لهذا المؤشر؛ لذا نوصي بأن تقوم وزارة البيئة وبالتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة بتقدير هذه البيانات لأنها ربما تكون متوفره كبيانات خام في دائرة الإحصاءات العامة (المسوح الإقتصادية أو إحصاءات البيئة).

وتدل البيانات المتوفرة على قصور القيم عن تحقيق المستويات المستهدفة لها نظراً للتحديات التي تعيق أداء العاملين في مجال البيئية؛ والتي من أهمها:

- التفتيش على الصيد الغير قانوني (فالصيد البري- تحت أشراف الجمعية الملكية لحماية الطبيعة؛ والصيد البحري تحت أشراف سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة).
- أختيار مناطق جغرافية محددة لقياس ملوثات الهواء (المناطق الساخنة بيئياً).
- عدم توفر الإمكانيات التقنية والفنية لمعالجة بعض الملوثات البيئية؛ نتيجة عدم توفر المخصصات المالية الكافية
- عدم تصنيف النفايات حسب النوع؛ ليسهل التعامل معها بيئياً بطرق سليمة.
- عدم التطبيق الفعال للتشريعات البيئية في مجال التفتيش.

وبناءاً على هذه التحديات التي تم ذكرها؛ فإن وزارة البيئة توصي بما يلي:

- زيادة التنسيق الفعال بين وزارة البيئة والجمعية الملكية لحماية البيئة وسلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة خصوصاً؛ وأيضا وزارة البلديات فيما يتعلق بتبادل البيانات البيئية.
- تغطية المناطق الجغرافية الساخنة بيئياً بشكل شامل.
- توفير الكوادر الفنية المؤهلة والأجهزة الفنية والتكنولوجية لمعالجة وقياس ملوثات الجو؛ عبر تعزيز المخصصات المالية.
- تصنيف النفايات خصوصاً في المدن الآخرى غير محافظة العاصمة- عمان.
- التطبيق الفعال للأنظمة والقوانين والتشريعات البيئية.

جدول رقم (22) : مؤشرات الأهداف الإستراتيجية للمخرج رقم (3.3) - بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة / البيئة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة		
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013
الأهداف الاستراتيجية										
سادساً: البيئة										
3.3.6.1: الحد من التلوث البيئي وتحقيق التنمية البيئية المستدامة	نسبة المناطق المغطاة بعمليات التفتيش(%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	60	غير متوفر	--	75	80	85
	نسبة المواطنين الذين تتم مراقبة ملوثات الهواء في مناطقهم(%)	5.0	غير متوفر	غير متوفر	35.0	40.0	**700**.0	60	65	65
	نسبة المناطق المشمولة بخدمة جمع النفايات(%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	95	95	**0.0**	97	98	98
	نسبة النفايات الصناعية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصور سليمة بيئيا(%)	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	15	**200.0**	15	25	30
	نسبة النفايات الطبية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصور سليمة بيئيا(%)	53	غير متوفر	غير متوفر	80	60	**13.2**	80	85	90
	النسبة المئوية من المصانع المتصلة بشبكة صرف صحي(%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	--	15	17	17

3.3: تحليل التحديات التي تواجه تحقيق النتيجة الثالثة والتوصيات للتعامل معها

أ – التحديات والتوصيات / السياسات:

التحديات	التوصيات
■ ضعف التنسيق والإزدواجية في تقديم الخدمات والمعونات للفئة المستهدفة من قبل المؤسسات التي تعمل في مجال الحد من الفقر وخاصة في مناطق جيوب الفقر. ■ التفاوت في مستويات المنشآت الصحية؛ والتفاوت في تجهيزاتها؛ وضعف التنسيق بين الجهات فيما يتعلق بتوفير ونوعية وجودة خدمات الرعاية الصحية (داخل المحافظة وبين المحافظات). ■ عدم الإتفاق بين الجهات المعنية بقضايا كبار السن على تحديد من هم كبار السن (تصنيف الفئات العُمرية). ■ عدم الإلتزام بتطبيق الإستراتيجيات من قبل بعض الجهات التنفيذية المعنية بقضايا كبار السن.	■ تفعيل وزيادة مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحد من الفقر (الحكومية والأهلية). ■ توسيع وتعزيز شمول فئات جديدة في التأمينات الإجتماعية من ضمان إجتماعي وتأمين صحي (بما في ذلك القطاع غير المنظم)؛ وكذلك تحسين كفاءة الإنفاق على القطاع الصحي. ■ رفع جودة الخدمات الصحية المقدمة في المحافظات؛ والمناطق الريفية والنائية. ■ وضع تصنيف وطني للفئات العُمرية جميعها بحيث يكون ملزم للجميع ومتوافق مع المعايير الدولية. ■ وضع الإجراءات والأنظمة الناظمة من أجل تعزيز الإلتزام بتطبيق الإستراتيجيات من قبل جميع الجهات التنفيذية المعنية بكبار السن.

ب – التحديات والتوصيات / الإجتماعية والثقافية:

التحديات	التوصيات
■ ضعف مفهوم المسؤولية الاجتماعية حول مساهمة القطاع الخاص في الحد من الفقر وضعف مواءمة برامج المسؤولية الاجتماعية التي ينفذها القطاع الخاص مع متطلبات التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني. ■ انخفاض الوعي بالحقوق التأمينية وبرامج الضمان الاجتماعي.	■ تفعيل المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص للمساهمة الحقيقية والملموسة في قضايا التنمية المختلفة في البلاد. ■ تفعيل الجانب الإعلامي بأهمية التأمينات الإجتماعية. ■ ربط الإستراتيجيات والسياسات الوطنية للحماية الاجتماعية بمخرجات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل؛ من خلال توسيع وتعزيز مظلة الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي؛ بالإضافة إلى إنشاء مراكز جديدة للعناية بكبار السن وتعزيز وتوسيع وتحديث القائم منها.

ج – التحديات والتوصيات / التكنولوجيا والأساليب والخدمات:

التحديات	التوصيات
■ إرتفاع تكلفة خدمات الإنترنت ■ إنخفاض نسبة السكان المستخدمين لشبكة الإنترنت. ■ نقص الكوادر الصحية والطبية المختصة في مجال طب الشيخوخة. ■ عدم وجود قاعدة بيانات تختص بكبار السن؛ ونقص في الدراسات والأبحاث المتخصصة بقضاياهم.	■ رفع نسبة إنتشار الحاسوب وتطبيقات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وإستخدام الإنترنت من خلال الإستمرار بزيادة محطات المعرفة وتخفيض أسعار الخدمات التكنولوجية خاصة الإنترنت. ■ إبتعاث كوادر طبية للتخصص في مجال طب الشيخوخة. ■ إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقضايا كبار السن؛ وتعزيز الدراسات والأبحاث المختصة بقضاياهم.

د– التحديات والتوصيات / البيئة العامة والمؤسسية

التحديات	التوصيات
■ تسرب الكفاءات الطبية المتخصصة إما للقطاع الخاص أو للخارج . ■ تأثير الهجرات القسرية إلى الأردن على مستوى خدمات البنية التحتية المقدمة. ■ عدم كفاية آليات التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بكبار السن.	■ زويد المستشفيات والمراكز الصحية بالكوادر الطبية والصحية المدربة. ■ تدريب الكوادر العاملة؛ وتقديم حوافز لبقائها. ■ تعزيز الآليات التنسيقية بين الجهات المعنية بقضايا كبار السن عبر التشريعات والأنظمة والإجراءات الملائمة لذلك.

هـ – التحديات والتوصيات / التشريعية والقانونية:

التحديات	التوصيات
■ عدم وجود نظام تأمين صحي إجباري. ■ التأثيرات السلبية لتطبيق قانون المالكين والمستأجرين على كلف السكن والمرافق التجارية. ■ صعوبة تنفيذ الزيارات المنزلية لكبار السن لعدم وجود كادر صحي وعدم وجود تغطية قانونية؛ وعدم وجود سياسات داعمة.	■ إقرار نظام التأمين الصحي المدني لعام 2011؛ ■ دراسة امكانية تطبيق التامين الصحي للمؤمن عليهم في مؤسسة الضمان الاجتماعي في كافة القطاعات الاقتصادية والمتقاعدين وأفراد أسرهم . ■ إعادة النظر في قانون المالكين والمستأجرين للحد من التأثيرات السلبية للقانون. ■ تفعيل تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات البيئية. ■ وضع التشريعات القانونية اللازمة والملائمة لتنفيذ الزيارات المنزلية لكبار السن والتي تقوم بتسهيل ذلك.

و - التحديات والتوصيات / الإقتصادية والمالية:

التحديات	التوصيات
■ إزدياد الطلب على خدمات البنية التحتية (المياه، الطاقة؛ التعليم؛ الصحة؛ الاسكان) ■ تقص الموارد المالية الضرورية لتحسين خدمات البنية التحتية و/أو إدامتها (القيود على الإنفاق الرأسمالي) ■ محدودية الموارد المالية لتنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى الحد من الفقر. ■ الإرتفاع في كلف المواد والتجهيزات الطبية في بلاد المنشأ وتاثيرها على فاتورة الرعاية الصحية ونوعيتها. ■ الإرتفاع المستمر في أسعار الطاقة وكلف الخدمات المرتبطة بها. ■ ارتفاع كلف المواد الأولية والعمالة في قطاع الإنشاءات. ■ عدم توفر المخصصات المالية لتنفيذ المشاريع الموجودة في الخطة التنفيذية لكبار السن.	■ تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد. ■ توفير التمويل الميسر للحصول على السكن والإستمرار في توفير السكن للأسر الفقيرة. ■ إعادة النظر في أسس استحقاق المعونات والدعم المقدم من مختلف الجهات خصوصاً للقادرين على العمل؛ بحيث تعطى الأولوية للذين ليس لهم معيل ولا يقدرون على العمل؛ ومن ثم تأهيل القادرين على العمل من خلال التدريب وتمويل مشاريع خاصة بهم، ضمن منظومة دراسات للوضع الإجتماعي. ■ تعزيز توفير التمويل لمشروع شبكات الالياف الضوئية؛ وتعزيز تمويل توفير أجهزة الحاسوب وملحقاتها في المدارس؛ وتحديث الموجود منها. ■ البحث عن مصادر تمويل متعددة البدائل لتمويل إنشاء وتحديث وإدامة البنية التحتية. ■ توفير المخصصات المالية وتوفير البدائل من صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة لتنفيذ المشاريع الموجودة في الخطة التنفيذية لكبار السن.

توصيات عامة

فيما يلي أبرز التوصيات العامة المتعلقة بتحقيق النتائج الثلاثة للفرصة السكانية:

النتيجة الأولى: الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول عام (2030): ويتطلب ذلك:

- تحسين بيئة السياسات الداعمة للصحة الإنجابية / تنظيم الأسرة.
- تحسين توفر وجودة خدمات الصحة الإنجابية / تنظيم الأسرة؛ بما فيها خدمات المشورة المقدمة.
- نشر الوعي الكافي من خلال وسائل الإعلام المختلفة والمدارس والجامعات ومنظمات المجتمع المدني حول أهمية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
- توسيع إنتشار خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وخاصة في المناطق المكتظة والفقيرة والبعيدة والنائية.
- تعزيز السلوكيات الصحية والغذائية السليمة لدى جميع الفئات، مع التركيز على فئة الشباب لتبني أنماط حياة صحية.
- الإهتمام بتعليم وتدريب الإناث وتمكينهن لما له من إنعكاسات إيجابية على العديد من مؤشرات التنمية في الأردن، ومنها المساهمة في تحقيق الفرصة السكانية.

النتيجة الثانية: الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين إقتصادياً؛ ويتطلب ذلك:

- تشجيع ودعم التدريب المهني والتعليم التقني وتعديل التشريعات ذات العلاقة؛
- تنظيم العمالة الوافدة وتدريب العمالة الأردنية لتحل محل العمالة الوافدة بموجب خطة تدريجية لهذه الغاية.
- تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم والإهتمام بنوعية وجودة التعليم في مختلف المراحل التعليمية لتحقيق الموائمة ما بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل.
- تشجيع مبادرات التشغيل الذاتي والريادة ودعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتحفيز الإستثمار في القطاعات الصناعية وتقديم التسهيلات التمويلية.

النتيجة الثالثة: تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية ومابعد الذروة؛ ويتطلب ذلك:

- التوسع والتحسن في شمول التأمين الصحي والضمان الإجتماعي؛ لتشمل أيضاً القطاع غير المنظم.
- إقرار نظلم التأمين الصحي المدني لعام 2011.
- توفير التمويل الميسر للحصول على السكن.
- تفعيل وزيادة مستوى التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الحد من الفقر.
- تفعيل المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص.
- البحث عن مصادر بديلة للطاقة والمياه.
- تفعيل تطبيق التشريعات البيئية.

توصية عامة جداً:

ضرورة قيام المؤسسات الوطنية بشكل عام والمعنية بالفرصة السكانية بشكل خاص بتبني مؤشرات قياس الأداء للفرصة السكانية؛ بالإضافة إلى تبني توصيات التقرير الدوري الأول لرصد ومتابعة مدى التقدم في تحقق وإستثمار سياسات الفرصة السكانية للأعوام (2007-2011) ضمن الخطط التنفيذية والتشغيلية لها.

الملاحـق

الملحق رقم (1):

تعريفات عامة خاصة بالمؤشرات ضمن مصفوفات الرصد والمتابعة:

- **نسبة السكان في الفئة العُمرية (أقل من 15 سنة) %:**

هو عدد السكان في الفئة العُمرية (أقل من 15 سنة) مقارنة مع إجمالي عدد السكان.

معادلة الإحتساب / التقدير:

نسبة السكان في الفئة العُمرية (أقل من 15 سنة) % = (عدد السكان في الفئة العُمرية (أقل من 15سنة) / إجمالي عدد السكان) 100%.

- **نسبة السكان في الفئة العُمرية (15 - 64 سنة) %:**

هو عدد السكان في الفئة العُمرية (15- 64 سنة) مقارنة مع إجمالي عدد السكان.

معادلة الإحتساب / التقدير:

نسبة السكان في الفئة العُمرية (15- 64 سنة) % = (عدد السكان في الفئة العُمرية (15- 64 سنة) / إجمالي عدد السكان) 100%

.

- **معدل الإعالة العُمرية (%):**

وهي نسبة الأشخاص في سن الإعالة المُعالين (الأفراد الذين أعمارهم أقل من ١٥ سنة والأفراد الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر) إلى الأشخاص في سن العمل (15- 64) بين السكان.

معادلة الإحتساب / التقدير:

معدل الإعالة العُمرية (%) = (عدد الأشخاص للفئة العُمرية (أقل من 15 سنة) + (عدد الأشخاص للفئة العُمرية 65 سنة فأكثر) / عدد الأشخاص في سن العمل (الفئة العُمرية (15-64 سنة)) X 100%.

- **معدل الإعالة الإقتصادية (%):**

متوسط عدد الأفراد الذين يعيلهم الفرد المشتغل الواحد إضافة إلى إعالة نفسه .

معادلة الإحتساب / التقدير:

معدل الإعالة الإقتصادية (%) = (عدد السكان في سنة ما مقسوماً على عدد المشتغلين في نفس السنة 15 سنة فاكثر) 100%.

- **معدل الإنجاب الكلي أو معدل الخصوبة الكلي:**

متوسط عدد الأطفال الذين يتوقع إنجابهم من قبل كل إمرأة في سن الإنجاب (15-49 سنة)؛ إذا كانت المرأة ستسلك خلال سنوات قدرتها الإنجابية سلوكاً يتماشى مع معدلات الإنجاب السائدة حسب العمر في سنة معينة .

- **معدل إستخدام وسائل تنظيم الأسرة (%):**

هو النسبة المئوية للسيدات المتزوجات حالياً (15-49 سنة) ويستخدمن أي وسيلة (حديثة أو تقليدية) من وسائل تنظيم الأسرة عند لحظة زمنية معينة (وقت المقابلة). ويتم إحتسابه بقسمة عدد هؤلاء السيدات على إجمالي العدد للسيدات الذين تمت مقابلتهن ويضرب الناتج في مئة ويقرب لأقرب منزلة عشرية.

- **معدل إستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (%):**

هو النسبة المئوية للسيدات المتزوجات حالياً (15-49 سنة) ويستخدمن أي وسيلة (حديثة) من وسائل تنظيم الأسرة عند لحظة زمنية معينة (وقت المقابلة). ويتم إحتسابه بقسمة عدد هؤلاء السيدات على إجمالي العدد للسيدات الذين تمت مقابلتهن ويضرب الناتج في مئة ويقرب لأقرب منزلة عشرية.

- **نسبة السيدات اللواتي إستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة ما بعد الولادة وما بعد الإجهاض مباشرة في المستشفيات (%):**

عدد النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللواتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة بعد الولادة أو/ و الإجهاض مباشرة مقارنة مع إجمالي عدد النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللواتي ولدن أو / و إجهضن.

- **نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب[58] (%):**

نسبة السيدات المتزوجات اللاتي يرغبن بالمباعدة بين آخر مولود والمولود الذي يليه أو التوقف عن الإنجاب كلياً؛ ولا يستعملن وسائل منع الحمل.

- **معدل النشاط الإقتصادي الخام (%):**

يمثل النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشيطين إقتصادياً الى إجمالي عدد السكان في جميع الفئات العُمرية.

معدل النشاط الإقتصادي الخام (%) = (مجموع المشتغلين والمتعطلين في الأعمار (15 سنة فأكثر) / عدد السكان في جميع الاعمار) x 100%.

- **معدل النشاط الإقتصادي المنقح (%):**

يمثل النسبة المئوية لعدد الاشخاص النشيطين إقتصادياً (المشتغلين والمتعطلين) في الاعمار 15 سنة فأكثر الى إجمالي عدد السكان في سن العمل ممن أعمارهم 15سنة فأكثر.

معادلة الإحتساب / التقدير:

معدل النشاط الإقتصادي المنقح (%) = (عدد االمشتغلين والمتعطلين (15سنة فأكثر) / إجمالي عدد السكان (15 سنة فأكثر)) X 100%.

- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%):**

هو النسبة المئوية لمتوسط الزيادة أو النقصان للناتج المحلي الإجمالي لفترة زمنية معينة مطروحاً منه معدل التضخم لنفس الفترة الزمنية.

معادلة الإحتساب / التقدير:

معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (%) = ((قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام الحالي- قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام السابق) / قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعام السابق) X 100%.

[58] مسح السكان والصحة الأسرية 2009 (DHS 2009).

- **معدل البطالة (%):**

عدد المتعطلين (والمتعطل هو الفرد 15 سنة فاكثر القادر على العمل والمتاح للعمل والباحث عنه والذي لم يزاول أي عمل خلال فترة الاسناد الزمني للمسح) منسوبا الى قوة العمل (عدد المشتغلين + عدد المتعطلين) خلال فترة زمنية معينة.

- **نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الأردنية (%):**

حجم قوة العمل غير الأردنية مقارنة مع حجم قوة العمل الأردنية.

- **عدد فرص العمل المستحدثة:**

يتم حسابها من خلال جمع عدد الوظائف الجديدة والوظائف التي أصبحت شاغرة بسبب تركها من قبل المعينين فيها واصبحت متاحة لغيرهم خلال فترة زمنية معينة.

- **نسبة الطلبة في الأبنية المستأجرة:**

عدد الطلبة الذين يدرسون في أبنية مستأجرة مقارنة مع إجمالي عدد الطلبة الذين يدرسون في الأبنية المستأجرة وغير المستأجرة.

- **معدل الطلبة في الصف الواحد:**

معدل متوسط عدد الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة.

- **معدل الطلبة لكل معلم بالتعليم الأساسي:**

إجمالي عدد الطلبة في مرحلة التعليم الأساسي إلى إجمالي عدد المعلمين في نفس المرحلة.

- **نسبة الإلتحاق الإجمالية للتعليم للصف الثاني في مرحلة ما قبل المدرسة (%):**

عدد الأطفال في فئة عُمرية معينة الذين التحقوا بالتعليم للصف الثاني ما قبل المدرسة إلى إجمالي عدد الأطفال في تلك الفئة العُمرية.

- **نسبة الإلتحاق الإجمالية للطلبة في التعليم الأساسي (%):**

إجمالي عدد الأفراد الذين التحقوا بالتعليم للمرحلة الأساسية مقارنة مع إجمالي عدد الأفراد (الملتحقين وغير الملتحقين) خلال فترة زمنية معينة.

- **نسبة الأمية:**

هي النسبة المئوية للسكان (15سنة فأكثر) الذين لا يستطيعون قرأة وكتابة وفهم نص بسيط وقصير من إجمالي عدد السكان (15 سنة فأكثر).

- **معدل الطلبة لكل حاسوب:**

إجمالي عدد الطالبة على مقاعد الدراسة مقارنة مع عدد أجهزة الحاسوب المتوفرة لغايات إستخدام الطلبة خلال فترة زمنية معينة.

- **نسبة المدارس المشبوكة على الإنترنت (%):**

إجمالي عدد المدارس المشبوكة على شبكة الإنترنت مقارنة مع إجمالي عدد المدارس الكلي خلال فترة زمنية معينة.

- **نسبة تحقق كفايات التعلم لدى الطلبة[59] (%):**

هو تمتع الأفراد القائمين على العملية التعليمية بقدرات خلاقة تُمكنهم من التكيف مع المستجدات التربوية وتنمية الذات وتحديث المعلومات بإستمرار.

- **نسبة الإنفاق على مشروعات دعم البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي (%):**

حجم الإنفاق على مشروعات دعم البحث العلمي مقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة.

- **صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر:**

الفرق بين حجم الإستثمار الأجنبي المباشر المقبوض وحجم الإستثمار الأجنبي المدفوع خلال فترة زمنية معينة.

الإستثمار الأجنبي المباشر: هو ذلك الإستثمار الذي يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيانات إقتصادية مقيمة في إقتصاد آخر[60] غير الإقتصاد المستثمر به. وهذا يعني امتلاك المستثمر الأجنبي ما نسبته 10% أو أكثر من حقوق المساهمين، مما يخوله لممارسة نوع من التأثير على عملية صنع القرار بما يخدم مصالحة. وبذلك توصف هذه العملية بأنها إستثماراً أجنبياً مباشراً.

- **الإستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار:**

الإستثمار الكلي: هو عبارة عن الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية؛ ويعتبر صافي الزيادة في رأس المال الحقيقي للإقتصاد لأي مجتمع من المجتمعات. والإستثمار أما يقوم به أفراد أو شركات أو يمول من قبل حكومات يتم التمويل من فائض الميزانية أو الاقتراض الداخلي والخارجي.

الإستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار: هو حجم الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية للمشاريع التي أعطيت الدعم (معنوي؛ مادي؛ تسهيلات؛ ...الخ) بموجب قانون تشجيع الإستثمار الأردني.

- **نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجمل العاملين (%):**

عدد العاملين في مشاريع إنتاجية مملوكة لحسابهم الشخصي مقارنة مع إجمالي العاملين في القطاعات الإقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

- **نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي (%):**

عدد الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني الثانوي إلى إجمالي الملتحقين في التعليم الثانوي خلال فترة زمنية معينة.

---

[59] الموقع الاليكتروني - http://forum.stop55.com/252753.html (بتصرف).

[60] مبدأ الإقامة الإقتصادية – دليل ميزان المدفوعات ؛ صندوق النقد الدولي (1993).

- **المجموع الكلي لحجم التمويل الميكروي القائم:**

هو حجم التمويل الكلي للمشاريع القائمة المتناهية الصغر خلال فترة زمنية معينة.

- **معدل المشاركة الإقتصادية المنقح للأناث (%):**

النسبة المئوية لعدد الإناث الناشطات إقتصادياً (المشتغلات والمتعطلات) اللواتي أعمارهن (15 سنة فأكثر) إلى إجمالي عدد الإناث في سن العمل ممن أعمارهن (15 سنة فاكثر) خلال فترة زمنية معينة.

معادلة الإحتساب / التقدير:

معدل النشاط الإقتصادي المنقح (%) = (عدد الإناث الناشطات إقتصادياً (15 سنة فأكثر) / إجمالي عدد الإناث اللواتي أعمارهن (15 سنة فأكثر)) X 100%.

- نسبة النساء في قوة العمل (15 سنة فأكثر) (%):

عدد النساء الناشطات إقتصادياً (العاملات والمتعطلات) ممن أعمارهن (15 سنة فأكثر) مقارنة مع إجمالي عدد الأفراد الناشطين إقتصادياً (العاملين والمتعطلين) ممن أعمارهم (15 سنة فأكثر) خلال فترة زمنية معينة.

معادلة التقدير / الإحتساب:

نسبة النساء في قوة العمل = (عدد النساء الناشطات إقتصادياً (العاملات والمتعطلات) ممن أعمارهن (15 سنة فأكثر) / عدد الأفراد الناشطين إقتصادياً (العاملين والمتعطلين) ممن أعمارهم (15 سنة فأكثر) X 100%.

- **نسبة مساهمة المرأة في إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:**

عدد النساء اللواتي أقمن مشروعات صغيرة و/أو مشروعات متناهية الصغر مقارنة إلى إجمالي عدد الأفراد الذين أقاموا مشروعات صغيرة و/أو مشروعات متناهية الصغر خلال فترة زمنية معينة.

- **فجوة النوع الإجتماعي للمشاركة الإقتصادية[61] (أناث/ذكور):**

الفجوة بين نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة مقارنة بنسبة مشاركة الرجل في القوى العاملة، بالإضافة إلى قياس الاختلاف في الأجور والتعويضات بين الجنسين ومدى تطور المرأة واكتسابها المهارات العالية مقارنة لما يحصل عليه الرجل من فرص للتقدم.

- **نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص (%):**

عدد النساء العاملات في القطاع الخاص مقارنة مع إجمالي العاملين في القطاع الخاص خلال فترة زمنية معينة.

- **معدل العُمر المتوقع عند الولادة:**

هو عدد السنوات المتوقع أن يعيشها المولود بإفتراض ثبات أنماط الوفيات السائدة عند الولادة.

طريقة الإحتساب / التقدير:

يحسب كمتوسط حسابي مرجح لأعمار مجموعة إفتراضية من المواليد (1000 مولود)؛ بعد تعريضهم لمعدلات الوفيات في الفئات العُمرية المختلفة.

[61] للمزيد مراجعة (The_Global_Gender_Gap_Report_2009).

العُمر المتوقع عند الولادة = (مجموع عدد السنوات التي يعيشها أفراد المجموعة من المواليد / عدد أفراد نفس المجموعة من المواليد) X 100%.

- **الإنفاق الصحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية):**
حجم الإنفاق على الخدمات الصحية المقدمة مقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

- **موازنة وزارة الصحة من الموازنة العامة (%):**
حجم الموازنة المخصص لوزارة الصحة وفقاً لقانون الموازنة العامة مقارنة مع إجمالي حجم الموازنة العامة المعتمدة من الجهات المعنية خلال فترة زمنية معينة.

- **حصة الفرد السنوية من الإنفاق الصحي:**
متوسط ما يفترض أنه مخصص لكل فرد من أفراد المجتمع من حجم الإنفاق على الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

- **الفائض التأميني للضمان الإجتماعي:**
مجموع الإيرادات التأمينية مطروحاً منها إجمالي النفقات التأمينية والإدارية لمؤسسة الضمان الإجتماعي خلال سنة مالية واحدة.

- **النفاذية (%):**
نسبة عدد السكان ضمن مسافة مشي لا تزيد عن (10) دقائق من أقرب محطة نقل عام بالحافلات (مدى قرب مواقف التحميل والتنزيل لوسائط عن النقل العام عن التجمعات السكانية).

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**
حجم أو قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار (الجارية أو الثابتة) مقسوماً على إجمالي عدد السكان خلال فترة زمنية معينة؛ بقول آخر (متوسط نصيب الفرد من مجموع القيمة المضافة للقطاعات والأنشطة الإقتصادية العاملة في الإقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة).

الملحق رقم (2):

مصفوفة رصد ومتابعة مؤشرات قياس الأداء:

النتيجة الأولى: 1. الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030:

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
النتيجة الاولى : الوصول إلى ذروة الفرصة السكانية بحلول العام 2030	نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من 15) (%)	37.3	37.0	37.3	37.3	37.3	**0.0**	36.5	36.1	35.8	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الداخلية وزارة الصحة	دائرة الإحصاءات العامة	خمس سنوات
	نسبة السكان في الفئة العمرية (64-15) (%)	59.4	59.4	59.4	59.5	59.5	**0.2**	59.5	59.7	60.0	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الداخلية وزارة الصحة	دائرة الإحصاءات العامة	خمس سنوات

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
المخرجات														
1.1: تحقق التحول الديموغرافي من خلال بلوغ نسبة الإعالة العمرية (الديموغرافية) أدنى مستوى لها	نسبة الإعالة العمرية (%)	68.4	68،4	68.2	68.2	**68.2**	-0.3	68.0	67.0	66.0	**المجلس الأعلى للسكان**		دائرة الإحصاءات العامة	خمس سنوات

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الإستراتيجية														
1.1.1: تحقيق معدلات الإنجاب المستهدفة وفق وثيقة سياسات الفرصة السكانية (1)	معدل الإنجاب الكلي (مولود لكل امرأة في سن الانجاب)	3.6	غير متوفر	3.8	3.8 (2009)	3.8 (2009)	**5.55**	٣،٦	٣،٥	3.4	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الصحة/ الخدمات الطبية الملكية/وكالة الغوث الدولية/الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة/ والجهات الأخرى ذات العلاقة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة/ مسح السكان والصحة الأسرية	خمس سنوات
1.1.2: رفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة	معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة (%)	57.0	غير متوفر	59.3	59.3	غير متوفر	**5.26**	61	62	63	وزارة الصحة والجهات المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة	المجلس الأعلى للسكان؛الخدمات الطبية الملكية/وكالة الغوث الدولية/الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة/والجهات الأخرى ذات العلاقة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة /مسح السكان والصحة الأسرية	خمس سنوات
	معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة (%)	41.9	غير متوفر	42.0	41.9	غير متوفر	**0.0**	42.5	43.0	43.5	وزارة الصحة والجهات المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة	المجلس الأعلى للسكان / الخدمات الطبية الملكية / وكالة الغوث الدولية / الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة / والجهات الأخرى ذات العلاقة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة /مسح السكان والصحة الأسرية	خمس سنوات
	نسبة السيدات اللواتي استخدمن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة ما بعد الولادة وما بعد الإجهاض مباشرة في المستشفيات[2] (%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	--	17	27	37	وزارة الصحة؛ الخدمات الطبية الملكية	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الصحة	**سنوي**
	عدد المستخدمات الجدد سنويا لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة في القطاعات المشمولة بنظام التزويد التابع لوزارة الصحة[4]	128,000	غير متوفر	147,000	157,424	155,030	**21.12**	149,000	151,000	152,000	وزارة الصحة والجهات المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة	المجلس الأعلى للسكان؛ جميع القطاعات المعنية بتقديم الخدمات	وزارة الصحة/ نظام التزويد	**سنوي**

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الإستراتيجية														
1.1.3: خفض نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب	نسبة الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة للسيدات في سن الإنجاب (%)	11.9	غير متوفر	11.2	غير متوفر	غير متوفر	-5.88	11.0	10.9	10.8	وزارة الصحة وكافة الجهات المقدمة لخدمات تنظيم الأسرة	المجلس الأعلى للسكان- وكافة الجهات المقدمة لخدمات الصحةالإنجابية/تنظيم الأسرة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة /مسح السكان والصحة الأسرية	**خمس سنوات**
1.1.4: زيادة توفر خدمات تنظيم الأسرة	نسبة نقاط تقديم خدمات تنظيم الأسرة التي يتوفر فيها أربع وسائل مستخدمة على الأقل بما فيها وسيلة واحدة على الأقل طويلة الأمد (%)	38.0	غير متوفر	39.0	36.0	33.0	-13.16	33.0	38.0	43.0	وزارة الصحة، والخدمات الطبية الملكية، UNRWA، والجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة	المجلس الأعلى للسكان	سجلات مراكز تقديم الخدمة في وزارة الصحة، والخدمات الطبية الملكية، UNRWA، والجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الأسرة.	**سنوي**
1.1.5: زيادة مستوى التأييد لقضايا تنظيم الأسرة	عدد السياسات الداعمة لقضايا تنظيم الأسرة التي تم تبنيها	غير متوفر	غير متوفر	2	2	1	--	1	2	2	المجلس الأعلى للسكان	وزارة الصحة، وكافة الجهات المقدمة لخدمات الصحةالإنجابية/تنظيم الأسرة	تقارير المتابعة والتقييم	**سنوي**

النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				القيم المستهدفة			التغير	الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011	2011	2012	2013	(%)				
المخرجات														
2: تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً	معدل النشاط الاقتصادي الخام	25	25	25.5	25.1	25	25.7	25.7	25.7	**0.00**	وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني؛ صندوق التنمية والتشغيل؛ مؤسسات التمويل الميكروي؛ مؤسسة الإقراض الزراعي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/البرنامج التنفيذي التنموي؛ دائرة الإحصاءات العامة؛ وزارة العمل	سنوي
	معدل النشاط الاقتصادي المنقح %	39.8	39.5	40.1	39.5	39.0	40.0	40.0	40.0	**-2.0**	وزارة العمل	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	8.2	7.2	5.5	2.3	2.6	3.5	3.0	2.6	**-68.3**	دائرة الإحصاءات العامة	البنك المركزي الأردني؛ وزارة المالية؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي	دائرة الإحصاءات العامة- الحسابات القومية	سنوي
	نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الأردنية	23 .9	22.6	23.9	21.1	19.5	21.0	21.0	22.0	**-18.4**	وزارة العمل	الإحصاءات العامة؛ وزارة الداخلية	وزارة العمل	سنوي
	عدد فرص العمل المستحدثة (ألف فرصة)	70	65	69	66	54	120	110	غير متوفر	**-22.9**	دائرة الإحصاءات العامة	وزارة العمل؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي.	دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
2.1 بيئة تعليمية محفزة للبحث العلمي والإبداع	ترتيب الأردن في مؤشر جودة التعليم الأساسي في تقرير التنافسية العالمي	غير متوفر	غير متوفر	48/133	63/139	60/142	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**17.1**	وزارة التربية والتعليم	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	تقرير التنافسية العالمي (GCR)	سنوي
	ترتيب الأردن في محور التعليم العالي والتدريب في تقرير التنافسية العالمي	47/131	غير متوفر	42/133	57/139	36/142	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**-29.3**	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	تقرير التنافسية العالمي (GCR)	سنوي

تابع - النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
المخرجات														
2.1 بيئة تعليمية محفزة للبحث العلمي والإبداع	ترتيب الأردن في مؤشر جودة التعليم الأساسي في تقرير التنافسية العالمي	غير متوفر	غير متوفر	48/133	63/139	60/142	17.1	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التربية والتعليم	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	تقرير التنافسية العالمي (GCR)	سنوي
	ترتيب الأردن في محور التعليم العالي والتدريب في تقرير التنافسية العالمي	47/131	غير متوفر	42/133	57/139	36/142	-29.3	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	تقرير التنافسية العالمي (GCR)	سنوي

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الإستراتيجية														
2.1.1: توفير بيئة تعليمية مناسبة في ظل الفرصة السكانية	معدل الطلبة في الصف الواحد [%]	1:27.1	1:27.9	1:25.8	1:26.8	1:26.6	-1.8	1:27.3	1:27.1	1:27	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
	معدل الطلبة لكل معلم للتعليم الأساسي [%]	1:19	1:19.2	1:17.2	1:17.6	1:16.7	-12.1	1:18.6	1:18.6	1:18.6	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
2.1.2: زيادة فرص الالتحاق الإجمالي في التعليم في ظل الفرصة السكانية	نسبة الالتحاق الإجمالية للتعليم للصف الثاني في مرحلة ما قبل المدرسة [%]	39.60	51.80	56.01	56.93	57.70	45.7	58	59	60	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي [%]	101.63	99.00	100.00	99.42	99.00	-2.6	100	100	100	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
	نسبة الالتحاق الإجمالي للطلبة في التعليم الثانوي [%]	82.60	83.30	76.06	79.12	81.00	-1.9	80	80	80	وزارة التربية والتعليم		وزارة التربية والتعليم وزارة التربية والتعليم	سنوي

تابع - النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
المخرجات														
2.1.3: خفض نسبة الأمية في ظل الفرصة السكانية	نسبة الأمية [%]	9.30	7.70	7.30	7.0	6.70	**-28.0**	6.8	6.5	6.2	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
2.1.4: ضمان جودة مخرجات التعليم الأساسي والثانوي	نتائج الثانوية العامة (نسبة الناجحين) (%)	46.20	50.10	50.80	51.00	51.1	**10.6**	57	58	59	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي وزارة التربية والتعليم	سنوي
	معدل الطلبة لكل حاسوب	1:19	1:16	1:16	1:16	1:16	**-3.8**	1:16	1:16	1:16	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة المدارس المشبوكة على الانترانت (%)	75.0	80.0	83.0	85.0	85.0	**13.3**	90	92	93	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة تحقق كفايات التعلم لدى الطلبة (%)	63.0	64.0	64.0	68.0	70،0	**11.1**	70	72	74	وزارة التربية والتعليم		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
2.1.5: ضمان جودة مخرجات التعليم العالي ومواءمتها لمتطلبات سوق العمل الفعلية	نسبة الجامعات التي استوفت معايير الاعتماد وضبط الجودة.	60.0	غير متوفر	80.0	85.0	90.0	**50.0**	90	95	100	هيئة الاعتماد	مجلس التعليم العالي والجامعات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة الإنفاق على مشروعات دعم البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.36	0.40	0.50	0.50	0.55	**52.8**	0.55	0.60	0.65	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	صندوق البحث العلمي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

تابع ـ النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
المخرجات														
2.2: **بيئة أعمال محفزة للعمل والإستثمار والريادة**	ترتيب الأردن في مؤشر النمو للتنافسية العالمي The Global Competitiveness Index (GCI)) (ترتيب عالمي)	49/131	غير متوفر	50/133	65/139	71/142	**33.7**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ مؤسسة تشجيع الاستثمار		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	ترتيب الأردن في المؤشر الشامل للتنافسية العالمي Overall Competitiveness Index (GCR)) (ترتيب عالمي)	49/131	غير متوفر	50/133	65/139	71/142	**33.7**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ مؤسسة تشجيع الاستثمار		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الأعمال العالمي Business Competitiveness Index (ترتيب عالمي)	52/131	غير متوفر	47/133	49/139	68/142	**20.6**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التخطيط والتعاون الدولي مؤسسة تشجيع الاستثمار		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	ترتيب الأردن في مؤشر جاذبية استقطاب الاستثمارات الأجنبية (ترتيب عالمي) 1) Weight= غير مشجع؛ 7= مشجع بقوة)	6.0	غير متوفر	5.0	6.0	4.8	**-20.0**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	مؤسسة تشجيع الاستثمار	دائرة مراقبة الشركات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

تابع - النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجي														
2.2.1: تسهيل إجراءات بدء نشاط اقتصادي جديد	ترتيب الأردن في مؤشر بدء نشاط تجاري (ترتيب عالمي)	غير متوفر	75/134	85/133	73/139	78/142	**-1.9**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الصناعة والتجارة (دائرة مراقبة الشركات)		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
2.2.2: العمل على استحداث تشريعات واتخاذ إجراءات تؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال	ترتيب الأردن في تقارير ممارسة الأعمال (ترتيب عالمي)	غير متوفر	75/134	85/133	73/139	78/142	**-1.9**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ الجهات الرقابية المعنية بوضع التشريعات كالبنك المركزي وهيئة الاوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات	وزارة الصناعة والتجارة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
2.2.3: العمل على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والمحلية في ظل الفرصة السكانية	نسبة الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار) (%)	49.6	7.4	1.9	5.5	6.7	**-86.5**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	مؤسسة تشجيع الاستثمار		البنك المركزي الأردني/ نظام المعلومات الخاص بالتجارة والاستثمار	سنوي
	نسبة الزيادة في قيمة الاستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (مليار دينار) (%)	22.3	1،40	-18.0	7.6	5.0	**-77.6**	5.0	2.4	2.3	مؤسسة تشجيع الاستثمار	وزارة الصناعة والتجارة، هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دينار)	1859.10	2005.00	1713.00	1172.00	1046.20	**-43.7**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	دائرة الإحصاءات العامة؛ البنك المركزي الأردني	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	البنك المركزي الأردني/ نظام المعلومات الخاص بالتجارة والاستثمار؛ الموقع الاليكتروني للينوكتاد (UNCTAD)	سنوي

تابع - النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجية														
	الاستثمار الكلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار (مليار دينار)	2.268	2.3	1.859	2.000	2.100	**-7.41**	2.10	2.15	2.20	مؤسسة تشجيع الاستثمار	وزارة الصناعة والتجارة، هيئة المناطق التنموية، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة المناطق الحرة	البنك المركزي الأردني/ نظام المعلومات الخاص بالتجارة والاستثمار	سنوي
	ترتيب الأردن في مؤشر جاذبية استقطاب الاستثمارات الأجنبية	6	غير متوفر	5	6	4.8	**-20.0**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	مؤسسة تشجيع الاستثمار	دائرة مراقبة الشركات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

تابع - النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
المخرجات														
2.3: إقبال متزايد على العمل المهني والتقني	نسبة الملتحقين ببرامج التعليم والتدريب المهني إلى مجمل الملتحقين بالتعليم الثانوي (%)	14.8	14.0	14.1	13.6	13.8	**-6.8**	50	55	60	وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل	وزارة التخطيط؛ مؤسسة التدريب المهني	وزارة التربية والتعليم؛ مؤسسة التدريب المهني	
الأهداف الاستراتيجية														
2.3.1: تطوير برامج التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني وفق احتياجات سوق العمل في ظل الفرصة السكانية	درجة رضا أصحاب العمل عن المشتغلين لديهم من خريجي مؤسسات التدريب والتعليم المهني	غير متوفر	غير متوفر	65	67	84	**29.2**	70	74	79	مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	وزارة التربية والتعليم، مؤسسة التدريب المهني وزارة العمل	مؤسسة التدريب المهني / وزارة التربية والتعليم	سنوي
	نظرة المجتمع الأردني نحو الانخراط في قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني (1 = الادنى) (5 = الاعلى)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	5/3.4	5/3.4	**0.0**	5/3.4	5/3.5	5/3.6	مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	وزارة العمل	مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	سنوي

تابع ـ النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
المخرجات														
2.4 إقبال متزايد على العمل الريادي والتشغيل الذاتي	نسبة العاملين لحسابهم الخاص إلى مجموع العاملين (%)	7.8	غير متوفر	9.1	9.2	9.0	**15.4**	9	9	9	وزارة العمل	وزارة التخطيط برنامج إرادة	وزارة العمل (التقرير السنوي)/دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
الأهداف الاستراتيجية														
2.4.1 تعزيز الدعم المالي للمشاريع الريادية والمبتدئة والصغيرة	المجموع الكلي لحجم التمويل الميكروي القائم (مليون دينار)	غير متوفر	90.7	162.46	111.6	139.5	**53.8**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الصناعة والتجارة / مؤسسات التمويل الميكروي- وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة التخطيط/ كافة مؤسسات التمويل الميكروي		سنوي
	عدد الأفكار الريادية التي يتم دعمها من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية (سنوي)	15	15	33	33	58	**286.7**	58	35	35	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	وزارة الصناعة والتجارة	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	سنوي
	عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتم دعمها من قبل (جدكو)	غير متوفر	غير متوفر	413	652	597	**44.6**	597	378	300	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	وزارة التخطيط (منح)؛ وزارة الصناعة والتجارة (موازنة)	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	**سنوي**
	حجم تمويل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطه المقدم من (جدكو) سنويا (مليون دينار)	غير متوفر	غير متوفر	5.740	9.654	11.053	**92.6**	11.053	11.145	12.401	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية			سنوي
	المجموع الكلي لحجم تمويل المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة المقدم من قبل المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية- جدكو- (بالمليون دينار)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	7	--	7	10	10	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية			سنوي
2.4.2 تعزيز الخدمات المساندة للدعم المالي والإقراض الميكروي للمشاريع الريادية والمبتدئة والصغيرة	عدد الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة سنويا	غير متوفر	غير متوفر	33	30	33	**0.0**	33	33	36	صندوق التنمية والتشغيل		صندوق التنمية والتشغيل	سنوي
	عدد الشركات التي يتم مساعدته من قبل المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية- جدكو- في الحصول على التمويل	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	60	--	60	80	100	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية			سنوي

تابع - النتيجة الثانية: 2. تحقق معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
المخرجات														
2.5 ارتفاع مستمر ومؤثر في المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية	معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة للإناث (%)	14.7	14.2	14.9	14.7	14.7	**0.0**	15.5	15،7	16.0	وزارة العمل	ديوان الخدمة المدنية	وزارة التخطيط/ البرنامج التنفيذي التنموي / دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
	نسبة النساء في قوة العمل 15 سنة فأكثر (%)	14.7	غير متوفر	18.4	18.4	18.6	**14.3**	18.6	18.8	19.0	وزارة العمل	ديوان الخدمة المدنية	دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
	نسبة النساء من مجموع المشتغلين 15 سنة فأكثر (%)	15.7	15.4	16.1	16.4	16.8	**7.0**	16.8	16.9	17.0	وزارة العمل	ديوان الخدمة المدنية	دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
الأهداف الإستراتيجية														
2.5.1: العمل على زيادة حصة المرأة من نسبة المقترضين من المشاريع الصغيرة	نسبة مساهمة المرأة في إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر (الممولة من صندوق التنمية والتشغيل) (%) [5]	غير متوفر	غير متوفر	57.5	78.0	75.0	**30.4**	75	75	75	صندوق التنمية والتشغيل		صندوق التنمية والتشغيل	سنوي
2.5.2: تطوير الخدمات المساندة للإقراض الميكروي للمرأة	نسبة الإناث المستفيدات من الدورات التدريبية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل للفئات المستهدفة سنويا (%)	غير متوفر	غير متوفر	89.5	78.9	87.0	**-2.8**	87	87	87	صندوق التنمية والتشغيل		صندوق التنمية والتشغيل	سنوي
2.5.3: العمل على تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في بيئة العمل (إزالة التفاوت)	فجوة النوع الاجتماعي للمشاركة الاقتصادية (اناث/ ذكور) (%)	49.7	49.8	49.9	48.8	48.1	**-3.2**	49.0	48.8	48.6	وزارة العمل		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة	سنوي
2.5.4: العمل على زيادة عمل المرأة في القطاع الخاص	نسبة عمالة المرأة في القطاع الخاص (%)	12.4	12.5	13.4	13.3	13.9	**12.1**	14.5	15	15.5	وزارة العمل		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي/ دائرة الإحصاءات العامة	سنوي

النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

النتائج	المؤشر	الأساس		القيم المتحققة			القيم المستهدفة			التغير (%)	الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011	2011	2012	2013					
النتيجة الثالثة: تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة	معدل العمر المتوقع عند الولادة(ذكور / إناث)	71.6/74.4	71.6/74.4	71.6/74.4	71.6/74.4	71.6/74.4	71.6/74.7	72/74.8	72.1/74.9	**0.0**	وزارة الصحة	دائرة الأحوال المدنية؛ الجهات المقدمة للخدمات الصحية	دائرة الإحصاءات العامة	خمس سنوات
	نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي (%)	78.8	85.9	87.0	87.0	87.5	88.0	90.0	90.0	**11.0**	وزارة الصحة			سنوي
	نسبة المسجلين في الضمان الاجتماعي إلى إجمالي المشتغلين (%)	46.7	49.9	53.4	57.4	62.4	غير متوفر	65.0	70.0	**33.6**	مؤسسة الضمان الإجتماعي			سنوي
	مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي	42/131	44/134	42/133	35/139	41/142	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**-9.9**	وزارة التخطيط والتعاون الدولي			سنوي

تابع - النتيجة الثالثة : 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
المخرجات														
3.1 التوسع والتحسن المستمر في الخدمات والتأمينات الصحية المقدمة للمواطن	الإنفاق الصحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	9.05	8.58	9.52	9.52	9.52	**5.2**	8.5	8.3	8.1	وزارة الصحة، المجلس الصحي العالي	الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	موازنة وزارة الصحة من الموازنة العامة (%)	5.56	7.02	7.98	7.92	6.26	**13.3**	6.8	7	6.9	وزارة الصحة	الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	حصة الفرد السنوية من الإنفاق الصحي (دينار)	248	غير متوفر	269	269	269	**8.5**	242	245	259	وزارة الصحة	الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة الصحة؛ الحسابات الصحية الوطنية في الأردن 2008؛ الإستراتيجية الوطنية الصحية	سنوي

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الإستراتيجية														
3.1.1: توسعة مظلة التأمين الصحي في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكاني	نسبة المواطنين المؤمنين بنوع من أنواع التأمين الصحي (%)	78.8	85.0	85.9	87.0	87.5	**11.0**	87.5	88	88	وزارة الصحة - وزارة التنمية الاجتماعية	المجلس الصحي العالي، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة، هيئة التأمين	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.1.2: ضمان كفاية الموارد والخدمات الصحية والعدالة في الوصول والحصول عليها في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	عدد أسرة المستشفيات لكل 10،000 فرد	18	18	18	18	18	**0.0**	18	18	18	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	معدل الأطباء لكل 10،000 فرد	26.7	24.9	24.5	26.5	25.5	**-4.5**	25.8	27،9	غير متوفر	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	معدل ممرض (قانوني، مشارك، قابلة، مساعد) لكل 10،000 فرد	33.6	33.2	40.3	41.9	38.2	**13.7**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الصحة	المجلس الصحي العالي، الخدمات الطبية الملكية، المستشفيات الجامعية والخاصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.1.3: تعزيز خدمات الرعاية الصحية والنفسية لكبار السن في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	نسبة كبار السن المستفيدين من خدمات الوزارة من مجمل أعداد المسنين	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	--	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الصحة	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الصحة	خمس سنوات
	عدد النوادي النهارية التي تستثمر خبرات المسنين	7	غير متوفر	7	7	6	**-14.3**	6	8	8	وزارة التنمية الاجتماعية		وزارة التنمية الاجتماعية	خمس سنوات

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الإستراتيجية														
	عدد كبار السن المستفيدين من خدمات الوزارة وعلى نفقة الوزارة من اجمالي الموجودين في دور رعاية المسنيين	162	غير متوفر	171	179	168	**3.7**	168	179	179	وزارة التنمية الاجتماعية		وزارة التنمية الاجتماعية	سنوي
3.1.4: تعزيز الديمومة المالية لنظام التأمين الاجتماعي	النمو في الفائض التأميني لدى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (بالمليون دينار)	121.9	146.5	223.4	226.1	252.7	**107.3**	260.5	302.2	**غير متوفر**	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	سنوي
3.1.5: دعم تكامل سياسات الحماية الإجتماعية على المستوى الوطني	عدد المؤمنين ضمن تأمين التعطل عن العمل (مع بداية تطبيق التأمين أعتباراً من 2011/9/1)	لا ينطبق	غير متوفر	لا ينطبق	لا ينطبق	539.626	--	تطبيق هذا التأمين اعتباراً من 2011/9/1	غير متوفر	غير متوفر	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	خمس سنوات
	عدد المؤمن عليهن المتوقع استفادتهن من تامين الأمومة مع بداية تطبيق التأمين اعتبارا من 2011/9/1	لا ينطبق	غير متوفر	لا ينطبق	لا ينطبق	تم تطبيق هذا التأمين اعتباراً من 2011/9/1	--	تطبيق هذا التأمين اعتباراً من 2011/9/1	9,369	19.177	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	خمس سنوات

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
المخرجات														
3.2: التوسع والتحسن المستمر في خدمات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي	عدد المؤمن عليهم المشمولين بالضمان الاجتماعي	724,167	787,817	835,110	880,995	973,630	**34.4**	978,542	1,036,450	غير متوفر	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	سنوي

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الإستراتيجية														
3.2.1: التوسع في تقديم خدمات التنمية الاجتماعية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفيرها في ظل معطيات ومتطلبات الفرصة السكانية	نسبة المؤسسات المطبقة للمعايير المعتمدة لتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية (%)	50.0	60.0	غير متوفر	80.0	غير متوفر	**60.0**	100	100	100	وزارة التنمية الاجتماعية	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، مؤسسات المجتمع المدني التابعة للقطاع الخاص والأهلي المجلس الوطني لشؤون الأسرة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	عدد الجمعيات الخيرية التي تم تأهيلها في المناطق الفقيرة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	84	85	**1.2**	85	30	70	وزارة التنمية الاجتماعية		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	عدد الأفراد والأسر التي تم تقليص فجوة الفقر لهم/لها (بعد الحصول على المعونة)	72,326	غير متوفر	83,096	80,444	85,970	**18.9**	غير متوفر	81,000	81,000	صندوق المعونة الوطنية			سنوي
3.2.2: زيادة الاهتمام بمتطلبات التنمية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة	عدد البرامج التثقيفية الهادفة إلى زيادة التوعية والتثقيف بشؤون الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	غير متوفر	غير متوفر	218	215	270	**23.9**	270	290	300	وزارة التنمية الاجتماعية	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين	وزارة التنمية الاجتماعية	سنوي

تابع - النتيجة الثالثة : 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الإستراتيجية														
	عدد الذين تم تأهيلهم جسمانياً بمعدات وأجهزة طبية خاصة بتمويل من صندوق المعونة الوطنية	338	غير متوفر	520	500	585	**73.1**	غير متوفر	500	550	صندوق المعونة الوطنية			سنوي
3.2.3: زيادة الوعي لمحاربة العنف ضد المرأة	عدد البرامج والحملات التوعوية التي تستهدف محاربة العنف ضد المرأة	غير متوفر	غير متوفر	50 محاضرة وندوة ودورة تدريبية	30 محاضرة ودورة تدريبية	غير متوفر	--	60 محاضرة وندوة	60 محاضرة وندوة	60 محاضرة وندوة	وزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الداخلية، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة مديرية حماية الاسرة/الأمن العام المجلس الوطني لشؤون الأسرة	وزارة التنمية الاجتماعية	سنوي
3.2.4: استحداث تأمينات جديدة معنية بمعطيات الفرصة السكانية مثل: (تأمين التعطل عن العمل، تأمين الأمومة وغيرها).	عدد ونوع البرامج الجديدة التي تم إدخالها	لا ينطبق	لا ينطبق	التهيئة لتأميني الأمومة والتعطل عن العمل	التهيئة لتأميني الأمومة والتعطل عن العمل	تم تطبيق تأميني الأمومة وتأمين التعطل عن العمل ابتداءا من تاريخ 2010/9/1	--	تطبيق تأميني الأمومة وتأمين التعطل عن العمل ابتداءا من تاريخ 2011/9/1	غير متوفر	غير متوفر	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	خمس سنوات

تابع - النتيجة الثالثة : 3 .تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011	(%)	2011	2012	2013				
المخرجات														
3.3 بنية تحتية تتلاءم ومتطلبات التنمية المستدامة	مؤشر البنية التحتية في تقرير التنافسية العالمي (ترتيب عالمي)	42/131	44/134	42/133	35/139	41/142	-9.9	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الأشغال العامة والإسكان، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، وزارة النقل، وزارة المياه والري، وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وزارة البيئة، وزارة البلديات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، هيئة تنظيم النقل البري، مديرية الأمن العام، بنك تنمية المدن والقرى	تقرير التنافسية العالمي	سنوي

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجية														
أولاً: النقل والأشغال العامة														
3.3.1.1: تطوير وتنظيم النقل العام في كافة المناطق الحضرية والريفية في المملكة وتحسين خدمات النقل لسكان المناطق الحضرية والريفية	النفاذية: (نسبة عدد السكان ضمن مسافة مشي لاتزيد عن 10 دقائق من أقرب موقف تحميل وتنزيل للباصات) (%)	غير متوفر	غير متوفر	70	75	75	**7.1**	80	85	85	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	درجة الرضا عن خدمات النقل العام(%)	55.6	غير متوفر	62	60	76	**36.7**	70	75	80	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	عدد الباصات / 1000 نسمة	غير متوفر	غير متوفر	1.2	1.3	1.2	**0.0**	1.5	1.7	2.0	هيئة تنظيم النقل البري		هيئة تنظيم النقل البري	سنوي
3.3.1.2: زيادة حجم الاستثمار في قطاع النقل العام	حجم الاستثمار في قطاع النقل العام (مليون دينار)	72	غير متوفر	27	38	42	**-41.7**	45	54	65	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	كثافة شبكة النقل العام	غير متوفر	غير متوفر	1.2	1.5	1.5	**25.0**	1.7	2.0	2.3	هيئة تنظيم النقل البري		هيئة تنظيم النقل البري	سنوي
	معدل نمو الاستثمار في قطاع النقل العام(%)	80	غير متوفر	62.5	40.7	10.5	**-86.8**	18.4	20	20.4	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.1.3: تطوير قطاع نقل البضائع على الطرق	نسبة مساهمة نقل البضائع على الطرق بالناتج المحلي الإجمالي(%)	2.6	غير متوفر	2.9	2.9	غير متوفر	**11.5**	3	3	3	هيئة تنظيم النقل البري	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي	سنوي

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجية														
													التنموي	
3.3.1.4: إنشاء شبكة طرق متكاملة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة	نسبة الزيادة في أطوال شبكات الطرق(%)	1	غير متوفر	1.6	0.1	غير متوفر	**-90.0**	0.1	0.6	0.6	وزارة الاشغال العامة	القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.1.5: توفير معايير السلامة المرورية على الطرق	مستوى انخفاض نسبة الحوادث الناجمة عن الطرق إلى مجموع الحوادث الكلي(%)	غير متوفر	غير متوفر	9.5	10	9.5	**0.0**	8	6	4	وزارة الاشغال العامة والإسكان	مديرية الأمن العام الجمعية الملكية للتوعية الصحية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.1.6: تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار لتنفيذ وصيانة المشاريع المختلفة خاصة الكبيرة منها	عدد المشاريع المنفذة مع القطاع الخاص	غير متوفر	غير متوفر	9	9	غير متوفر	**0.0**	9	9	9	وزارة الاشغال العامة والإسكان الهيئة التنفيذية للتخاصية وزارة البلديات	بنك تنمية المدن والقرى	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجية														
ثانياً: الإسكان														
3.3.2.1: ملاءمة العرض مع الطلب السكني (ملاءمة تقديرات الحاجة السكنية مع تقديرات الإنتاج الإسكاني)	نسبة الإنتاج الإسكاني إلى الحاجة السكنية (%)	93.0	115	73.0	77.0	117.0	**25.8**	82.0	88.0	94.0	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري		المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري – المؤشرات الإسكانية دائرة الاحصاءات العامة	سنوي
3.3.2.2 ملاءمة وسيط سعر المسكن إلى وسيط الدخل السنوي للأسرة	وسيط سعر المسكن إلى وسيط الدخل السنوي للأسرة[27]	8	8	8	7	7	**-12.5**	8	غير متوفر	غير متوفر	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري		المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري – المؤشرات الإسكانية دائرة الاحصاءات العامة- دائرة الاراضي والمساحة	سنوي
3.3.2.3 تعزيز إنتاجية قطاع الإسكان لتلبية الإحتياجات السكنية في الأردن في ظل الفرصة السكانية	نسبة مساهمة القطاع الخاص المنظم في تلبية الحاجة السكنية(%)	33	38	38	38	52	**57.6**	45	50	55	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري دائرة الاراضي والمساحة	القطاع الخاص، البلديات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي دائرة الاحصاءات العامة	سنوي
	عدد اتفاقيات الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص	52		66	66	66	**26.9**	70	75	80	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	وزارة الشؤون البلدية، جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان، القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	عدد الوحدات السكنية المنتجة سنويا بالشراكة مع القطاع الخاص	4,506	691	813	1,370	558	**-87.6**	1,000	1,000	1,000	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان، القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج	سنوي

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجية														
3.3.2.4 زيادة عدد الوحدات السكنية المصنفة للشريحة المستهدفة إلى مجموع الوحدات المنفذة	نسبة الوحدات السكنية المصنفة للشريحة المستهدفة إلى مجموع الوحدات المنفذة(%)	20	21	22	24	24	**20.0**	30	35	40	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	دائرة الإحصاءات العامة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.2.5 التقدم في تحقيق الأمن الإسكاني	نسبة الأسر التي تقع دون خط الفقر الإسكاني (%)	غير متوفر	53	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	--	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	سنوي

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجية														
ثالثاً: المياه والصرف الصحي														
3.3.3.1 تزويد المياه للمواطنين بكميات كافية وبمعايير ومواصفات جيدة وأسعار مناسبة	معدل النمو في التزويد السنوي من المياه (%)	7	غير متوفر	2.3	3.8	0.61	**-91.3**	1.5	3	2.9	سلطة المياه	وزارة الداخلية/ الشرطة البيئية	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	حصة الفرد من المياه المزودة (لتر/يوم/الفرد)	79.2	82	83.9	85.7	103	**30.1**	83	89	93	وزارة المياه والري		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.3.2 زيادة السعة التخزينية للسدود والحصاد المائي	السعة التخزينية للسدود (مليون متر مكعب)	325	325	325	325	325	**0.0**	325	325	325	سلطة وادي الأردن	وزارة الزراعة؛ وزارة البيئة؛ القوات المسلحة الأردنية	سلطة وادي الأردن	سنوي
3.3.3.3 العمل على ديمومة المياه الجوفية	نسبة العجز في المياه الجوفية (%)	-55	-53.5	-52.4	-56.5	-57.9	**5.3**	-45.5	-43.6	-42.0	وزارة المياه والري	وزارة الداخلية/ الشرطة البيئية	وزارة المياه والري	سنوي
3.3.3.4 تحسين شبكات التوزيع وخطوط نقل المياه وتقليل الفاقد	نسبة فاقد المياه الكلي (%)	43.30	44.3	43.13	43.00	38.0	**-12.2**	41.00	39.00	37.00	سلطة المياه		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.3.5 التوسع بخدمات الصرف الصحي	نسبة المشتركين بشبكات الصرف الصحي (%)	62	غير متوفر	64	65	66	**6.5**	67	68	69	سلطة المياه		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجية														
رابعاً: الطاقة والثروة المعدنية														
3.3.4.1 المحافظة على تأمين التزود بالمشتقات النفطية	نسبة تأمين احتياجات المملكة من المشتقات النفطية(%)	100	100	100	100	100	**0.0**	100	100	100	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	الشركات العاملة في القطاع النفطي المرخصة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.4.2 زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي	نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي(%)	1.2	غير متوفر	1.6	1.8	1.6	**33.3**	2	3	3	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	المركز الوطني لبحوث الطاقة، هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، شركة الكهرباء الوطنية، دائرة الأراضي والمساحة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
3.3.4.3 ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها في كافة القطاعات	نسبة الانخفاض في كثافة استهلاك الطاقة (على اعتبار أن كثافة استهلاك الطاقة تحسب (كغم مكافئ نفط/ 1000 دولار بالأسعار الثابتة)) (%)	5.4	11.4	-3.8	7.4	4.0	**-25.9**	0.2	0.3	0.5	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	المركز الوطني لبحوث الطاقة، شركات الكهرباء	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة الفاقد الكهربائي (في شبكات التوزيع)	13.0	17.8	17.0	15.5	14.5	**11.8**	12.0	12.0	12.0	شركات توزيع الكهرباء	هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

تابع - النتيجة الثالثة: 3. تحقيق الإعداد الفعال لمرحلة الفرصة السكانية وما بعد الذروة

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجية														
خامساً: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات														
3.3.5.1 المساهمة في الإنتقال إلى المجتمع المعرفي من خلال رفع نسبة انتشار الحاسوب وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واستخدام الإنترنت	نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت بالنسبة لعدد السكان (%)	20	غير متوفر	29	38	50.5	**152.5**	50	60	70	هيئة تنظيم قطاع الإتصالات	وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	معدل الانتشار الهاتفي المتنقل لكل 100 نسمة(%)	83.3	غير متوفر	101	108	110	**32.1**	110	120	125	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، القطاع الخاص	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	ترتيب الأردن حسب مؤشر تقرير التنافسية لتكنولوجيا المعلومات العالمي (GITR) (ترتيب عالمي)	47/127	31/134	35/133	49/139	42/142	**-90.1**	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	هيئة تنظيم قطاع الإتصالات، وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	عدد المدارس المربوطة إلكترونيا على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	227	غير متوفر	370	642	644	**183.7**	871	1,725	2,797	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التربية والتعليم	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	سنوي
	عدد الجامعات الحكومية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية (تراكمي)	8	غير متوفر	8	8	8	**0.0**	8	9	9	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	سنوي
	نسبة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي(%)	10.45	14.3	9.5	9.56	9.8	**-6.2**	9.59	9.63	9.67	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	دائرة الإحصاءات العامة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

البيان	المؤشر	الأساس	القيم المتحققة				التغير (%)	القيم المستهدفة			الجهة المعنية	الجهات المساندة	مصدر المعلومة	الإطار الزمني
		2007	2008	2009	2010	2011		2011	2012	2013				
الأهداف الاستراتيجية														
3.3.6.1: الحد من التلوث البيئي وتحقيق التنمية البيئية المستدامة	نسبة المناطق المغطاة بعمليات التفتيش(%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	60	غير متوفر	--	75	80	85	وزارة البيئة	الجمعية الملكية لحماية البيئة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة المواطنين الذين تتم مراقبة ملوثات الهواء في مناطقهم(%)	5.0	**غير متوفر**	**غير متوفر**	35.0	40.0	**700.0**	60	65	65	وزارة البيئة - وزارة البلديات	مراكز البحث العلمي مثل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، الجامعات، البلديات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة المناطق المشمولة بخدمة جمع النفايات(%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	95	95	**0.0**	97	98	98	البلديات	وزارة البيئة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة النفايات الصناعية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصور سليمة بيئيا(%)	5.0	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	15.0	**200.0**	15	25	30	وزارة البيئة		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	نسبة النفايات الطبية الكلية التي تجمع وتنقل بهدف المعالجة بصور سليمة بيئيا(%)	53	غير متوفر	غير متوفر	80	60	**13.2**	80	85	90	وزارة الصحة	وزارة البيئة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي
	النسبة المئوية من المصانع المتصلة بشبكة صرف صحي(%)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	--	15	17	17	سلطة المياه		وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ البرنامج التنفيذي التنموي	سنوي

صندوق الأمم المتحدة للسكان
مكتب الاردن
The United Nations Population Fund
Jordan Office

Tel : +962 6 5924889
Fax : +962 6 5931448

WWW.UNFPA-Jordan.org

www.facebook.com/UNFPAJordan

The Higher Population Coincil

Tel : +962 6 5560741
Fax : +962 6 5519210
P.O.Box : 5118 Amman 11183 Jordan

www.hpc.org.jo

www.facebook.com/hpcjo

www.twitter.com/HPC_jordan

www.youtube.com/hpcpromise